

Distr.: General
16 October 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دوراته الأولى والثانية والسنوية لعام ٢٠٠٩



المحتويات

الصفحة

٥	الجزء الأول
٥	الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩
٦	أولا - تنظيم الدورة.....
٦	ألف - انتخاب أعضاء المكتب.....
٦	باء - بيانات افتتاحية.....
٧	جيم - إقرار جدول الأعمال.....
٧	ثانيا - مداوولات المجلس التنفيذي.....
٧	ألف - التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.....
١١	باء - متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية.....
١٣	جيم - التعاون البرنامجي لليونيسيف.....
	دال - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات.....
١٤	هـ - جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩.....
١٥	واو - اجتماع إعلان التبرعات.....
١٦	زاي - معلومات مستكملة عن مبادرات تحسين الأداء في اليونيسيف.....
١٧	حاء - مسائل أخرى.....
١٩	طاء - اعتماد مشاريع المقررات.....
٢١	ياء - البيانان الختاميان للمديرة التنفيذية والرئيس.....
	ثالثا - الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي.....
٢٣	ألف - النمو السكاني والحضنة السريعة: ازدياد انعدام الأمن الغذائي في البيئات الحضرية.....
٢٣	باء - أسعار الأغذية غير المستقرة وصلتها بالأمن في مجال الغذاء والتغذية.....
٢٥	

٢٧	جيم - الموامة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الممارسات التجارية
	دال - الموامة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الجانب البرنامجي - تعزيز قدرة الدولة:
٢٩	تقديم الأمم المتحدة الدعم لتنمية القدرات الوطنية
٣١	الجزء الثاني
٣١	الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩
٣٢	أولا - تنظيم الدورة
٣٢	ألف - افتتاح الدورة
٣٣	باء - إقرار جدول الأعمال
٣٣	ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي
	ألف - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الخطة
٣٣	الاستراتيجية المتوسطة الأجل (البند ٣ من جدول الأعمال)
٤٠	باء - تقرير عن نظام المساءلة في اليونيسيف (البند ٤ من جدول الأعمال)
	جيم - إطار اليونيسيف الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية (البند ٥ من جدول
٤١	الأعمال)
٤٤	دال - التعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٦ من جدول الأعمال)
٥٢	هاء - تقارير الزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي (البند ٧ من جدول الأعمال)
٥٤	واو - كلمة رئيسة الرابطة العالمية للموظفين (البند ٨ من جدول الأعمال)
٥٥	زاي - مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)
٥٥	حاء - اعتماد مشاريع القرارات (البند ١٠ من جدول الأعمال)
٥٥	طاء - اختتام الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)
٥٧	الجزء الثالث
٥٧	الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩
٥٨	أولا - تنظيم الدورة
٥٨	ألف - افتتاح الدورة

٥٩	باء - إقرار جدول الأعمال
٦٠	ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي
٦٠	ألف - برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠ (البند ٣ من جدول الأعمال)
٦٠	باء - المقترحات المتعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٤ من جدول الأعمال)
٧٢	جيم - متابعة اليونيسيف لتوصيات ومقررات اجتماعات مجلس تنسيق برامج البرنامج المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز): التقرير الشفوي (البند ٥ من جدول الأعمال)
٧٣	دال - التقرير السنوي عن وظيفة التقييم (البند ٦ من جدول الأعمال)
٧٥	هاء - التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات (البند ٧ من جدول الأعمال)
٧٧	واو - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (البند ٨ من جدول الأعمال)
٧٧	زاي - الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: التقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ (البند ٩ من جدول الأعمال)
٨٠	حاء - جمع التبرعات من الجهات الخاصة: التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (البند ١٠ من جدول الأعمال)
٨١	طاء - مسائل أخرى (البند ١١ من جدول الأعمال)
٨١	ياء - اعتماد مشاريع المقررات
٨١	كاف - اختتام الدورة (البند ١٣ من جدول الأعمال)
٨٣	المرفق المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١ - انتخب المجلس التنفيذي سعادة السيد عمر داو، الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، رئيسا، كما انتخب كلا من سعادة السيدة عصمت جاهان، الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ليو ميروريس، الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة سيمونا ميكولسكو، الممثلة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة؛ والسيد تاكيشي أوسوغا، الوزير في البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة، نوابا للرئيس.

باء - بيانات افتتاحية

٢ - أدلى رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨، سعادة السيد أندريس ليدين، ببيان في ختام ولايته شكر فيه المجلس التنفيذي والمراقبين، والمديرة التنفيذية والأمانة لتعاونهم الممتاز على مدى السنة. وأشاد بصفة خاصة بموظفي اليونيسيف في الميدان لما يتمتعون به من معرفة وخبرة. وأعقبه الرئيس الذي تبدأ ولايته وقال، في ملاحظاته الافتتاحية، إن رئاسة المجلس التنفيذي شرف له شخصيا وشرف لمجموعة الدول الأفريقية. ولاحظ أن هذا زمن تعددت فيه المشكلات، بما في ذلك الأزمات المتعددة الوجوه في مجالات الاقتصاد والغذاء والطاقة والبيئة، التي أثرت بشدة في البلدان المنخفضة الدخل. ولمواجهة هذه المشكلات، من الأهمية بمكان حماية حقوق الطفل، وصحته، ورفاهه.

٣ - وأكدت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها الافتتاحية، ضرورة حفاظ اليونيسيف في عملياتها على الشفافية والمساءلة بغية تشجيع بيئة تسود فيها الثقة. وشددت على الأثر الشديد للأزمة المالية على الأطفال، مؤكدة أهمية تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي ومواصلة الاستثمار في الهياكل الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. ولاحظت أنه لم يعد يبقى سوى سبع سنوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذكرت أن اليونيسيف وشركاءها أحرزوا تقدما كبيرا نحو تحقيق عدة أهداف وغايات. وتكثف اليونيسيف جهودها مع الشركاء في عدة مجالات، وبخاصة في مجال تقديم الأدلة والبيانات المتعلقة بالتأثير؛ واستخدام التكنولوجيا الجديدة للدفع بخطة التنمية؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، بوسائل منها توفير الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال؛ وحماية حقوق الطفل في حالات الطوارئ؛ والحد من الاتجار بالأطفال. وأعقب ذلك عرض شريط فيديو قصير عن عمل اليونيسيف في عام ٢٠٠٨.

جيم - إقرار جدول الأعمال

٤ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال والجدول الزمني وتنظيم الأعمال للدورة (E/ICEF/2009/1).

٥ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٤٣ وفداً مراقباً، وهيئتين من هيئات الأمم المتحدة، ومنظمتين حكوميتين دوليتين، و ٣ منظمات غير حكومية قدمت أوراق اعتمادها.

ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦ - عرضت مديرة شعبة شؤون الحكم والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (E/ICEF/2009/3) وكذلك الوثيقة المتعلقة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف (E/ICEF/2009/6) التي تندرج ضمن هذا البند من جدول الأعمال.

٧ - وأوضحت المديرية أن التقرير السنوي يركز على الكيفية التي تعمل بها اليونيسيف، في سياق قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات الشريكة لتناول حقوق الطفل ورفاهه. ويركز جزء هام من التقرير على أوجه التحسن في أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، اضطلعت اليونيسيف بمبادرة هامة في عام ٢٠٠٨ تمثلت في وضع خطة عمل بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وهي مبادرة على نطاق المنظمة سوف ترصد عن كثب.

٨ - وفيما يتعلق بالموارد، لاحظت المديرية أن إيرادات اليونيسيف زادت بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧، وهي نسبة تفوق النسبة المتوقعة في التقرير وهي ٦,٢ في المائة. لكنه ما زال هناك قلق من انخفاض نسبة الموارد العادية إلى الموارد الإجمالية ومن الأثر المحتمل للأزمة المالية على إيرادات اليونيسيف ونفقاتها. ولرصد آثار الأزمة على الأطفال والنساء، ستركز اليونيسيف على جمع البيانات المفصلة واستخدامها، ضمن تدابير أخرى. وسلطت المديرية الضوء على أمور أخرى منها الجهود الرامية إلى النهوض بتنمية القدرات من أجل زيادة كفاءة العمليات وفعاليتها؛ ومظاهر التحسن في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وأهمية المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٩ - وأبدت وفود متعددة تقديرها لخطة عمل الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وأعرب العديد منها عن أملها في أن تحذوا وكالات أخرى حذو اليونيسيف. وأكد المتكلمون أهمية عملية الاستعراض الشامل للسياسات (بما في ذلك الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات) والالتزام بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وخاصة بمواءمة ممارسات العمل. ولوحظ أن هذه العملية ستساعد الأمم المتحدة على تحقيق الفعالية والكفاءة والتنسيق والاتساق في عملها. وطلب أحد المتكلمين أن تتقاسم اليونيسيف مع المجلس التنفيذي الدروس المستفادة من إجراء الاستعراض الشامل للسياسات والتحديات التي ووجهت في هذا الصدد. وتوخى لمزيد من الاتساق، أكد عدة متكلمين أهمية "وحدة الأداء" وأوصوا برصد البلدان الرائدة وتقاسم تجاربها. وطلب أحد المتكلمين إلى اليونيسيف أن تعد تقريراً عن مواطن القوة والضعف في نهج "وحدة الأداء". وشدد متكلم آخر على وجوب قيام الحكومات بدور رائد في هذه المبادرة.

١٠ - وأشيد بعمل اليونيسيف مع غيرها من الوكالات من أجل تعزيز الإصلاح والاتساق في الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ جدول أعمال أكرا وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وكما جاء في التقرير السنوي، عززت اليونيسيف دورها في مشاورات الشراكة الإنسانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكتب تنسيق عمليات التنمية، ومجلس الرؤساء التنفيذيين. غير أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لإيجاد ترتيبات تمويلية مشتركة مع الوكالات الأخرى. وطلب أحد الوفود تقديم معلومات إضافية عن الكيفية التي تنفذ بها اليونيسيف جدول أعمال أكرا، وخاصة ما يتعلق منه بتمويل الميزانية وأعمال الميزانية في إطار النهج القطاعية. وطلب إلى اليونيسيف أيضاً توفير مزيد من المعلومات عن دعمها لورقات استراتيجية الحد من الفقر وعن التدابير المتخذة لتكثيف التعاون مع اللجان الإقليمية فيما يتصل بالتعاون بين الوكالات. وأكدت عدة وفود أهمية المواءمة مع الخطط والأولويات الوطنية والاستفادة من النظم الوطنية. وقدمت اقتراحات أخرى دعت إلى مواصلة تعزيز نظام المنسق المقيم.

١١ - وأشار عدد من الوفود إلى أن القلق يساورها إزاء الأثر المحتمل للأزمة المالية على تدفق الموارد لتمويل عمليات الأمم المتحدة للتنمية. وأكدت الحاجة إلى زيادة التبرعات للموارد العادية، أو الأساسية، لليونيسيف، التي انخفضت على مر السنين بالنسبة إلى الموارد الإجمالية. واقترح أن تواصل اليونيسيف بلورة استراتيجيات لإيجاد التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك التمويل المواضيعي، وهي عناصر أساسية من أجل الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. كما تكتسي ترتيبات التمويل المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة ومساهمات القطاع الخاص أهمية حاسمة. وإضافة إلى

الآثار المترتبة على الإيرادات، تحتاج اليونيسيف إلى إيلاء اهتمام خاص للعواقب الوخيمة للأزمات الغذائية والمناخية والمالية على أضعف السكان، بما في ذلك الأطفال، والنساء، والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

١٢ - ولمواجهة هذه الأزمات، بما في ذلك التحديات البيئية، شجعت اليونيسيف على التركيز على مشاركة المرأة في صنع القرار كجزء من الدعم العام الذي تقدمه لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٣ - وإضافة إلى التركيز على منطقتي آسيا وأفريقيا، لتسريع خطى التقدم في تحسين صحة الأم والوليد على وجه الخصوص، شجعت اليونيسيف على توثيق تعاونها مع البلدان المتوسطة الدخل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من الفقر وإزالة الفوارق. ولوحظ أن الشراكات أساسية للمضي قدما في تحقيق هذه الأهداف وتلك الواردة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف. وأشارت عدة وفود إلى أهمية الشراكات فأشادت بمساهمة اليونيسيف في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون "الثلاثي". وقد تجلّت بصفة خاصة في مجال نقل التكنولوجيات الحديثة والناشئة. وقد ساعد هذا التعاون العديدة من البلدان المستفيدة من البرامج، وبخاصة في أفريقيا، في الحصول على أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وطلب تقديم مزيد من المعلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنتائج المحققة في هذا الإطار، وعن إقامة الشراكات لتيسير تقاسم التكنولوجيا التي تفيد الأطفال.

١٤ - وأشار أيضا إلى تقاسم المعارف واستخدام التكنولوجيات الحديثة والناشئة باعتبارهما عنصرين هامين لبناء القدرات الوطنية وتشجيع الشعور بالمسؤولية عن البرامج على الصعيد الوطني. ورحبت الوفود بوجه خاص بجهود بناء القدرات التي تقوم بها اليونيسيف في مجالات البيانات، وإدارة المعارف، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتحسين صحة الأم والوليد وتغذية الطفل، بما في ذلك إنتاج وتناول الأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال.

١٥ - وأكدت الوفود الدور الحاسم الذي تقوم به اليونيسيف في العمليات الإنسانية، بما في ذلك الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الانتعاش والتنمية. وشجعت اليونيسيف على أن تواصل دعم جهود بناء السلام وتقدم تقارير عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في سياق مبادرة المجموعات، وبخاصة في مجالات حماية الطفل، والمياه، والإصحاح والنظافة الصحية. ويشر التقدم المحرز في تعزيز الشراكة مع البنك الدولي بالخير.

١٦ - وأشارت عدة وفود إلى أهمية الرصد والتقييم لتحسين السياسات والبرامج. وسيشمل ذلك النهوض بعملية جمع البيانات الموثوق بها واستخدامها وتحسين مؤشرات

الأداء الرئيسية وتحليلها. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود أيضا إلى ضرورة زيادة فعالية التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي. وطلب إلى اليونيسيف بوجه خاص أن تواصل تحسين شكل التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومضمونه التحليلي. واقترح عدة متكلمين أن يتبع بدقة في التقرير هيكل وتسلسل القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وخطة التنفيذ الإداري الواردة في تقرير الأمين العام (E/2008/49) التي أحاط بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما في قراره ٢/٢٠٠٨ في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتضمن التقرير بقدر أكبر من الجودة تقييمًا وتحليلاً للنتائج المحققة، والدروس المستفادة، وتنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

١٧ - وطلب وفد أيرلندا تقديم تقرير مستكمل، بانتظام، عن عمل اليونيسيف للوفاء بالالتزام المقطوع في المنتدى الرابع للشركاء العالميين المعني بالأطفال المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي استضافته حكومة أيرلندا واليونيسيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٨ - وردا على تعليقات الوفود على أهمية إصلاح الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، لاحظت المديرية أن اليونيسيف اتخذت عدة إجراءات، منها ما يلي: إنشاء شعبة اليونيسيف الجديدة لشؤون الحكم والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف؛ ودعم المشاريع التجريبية ورصدها وجمع الدروس المستخلصة منها؛ والمشاركة النشطة في معالجة القضايا المتعلقة بالاتساق في مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الثلاث الرفيعة المستوى؛ والإسهام في مواءمة ممارسات العمل بين مؤسسات الأمم المتحدة. وشاركت اليونيسيف أيضا في النهج القطاعية وترتيبات تجميع الأموال القطاعية.

١٩ - ودعمت المديرية التنفيذية هذه الملاحظات بالتشديد على أن اليونيسيف ملتزمة التزاما قويا بزيادة الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت أهمية بناء القدرات في عدة مجالات من قبيل: البيانات والإحصاءات؛ وعمليات الإمداد؛ والأطر القانونية لحماية حقوق الطفل والمرأة وسواهما. وتولي اليونيسيف الأولوية أيضا للعمل مع أفريقيا وآسيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وللعمل مع البلدان المتوسطة الدخل على حماية الطفل ومعالجة قضايا أخرى. وأكدت أهمية العمل مع الحكومات وسائر الجهات الشريكة في مجال التأهب للطوارئ وفيما يتعلق بالأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة؛ وضرورة التركيز على الاعتبارات الجنسانية من أجل كسر حلقة الفقر.

٢٠ - وعقب إبداء تعليقات على التقرير السنوي، قدمت المديرية تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف، وأبرزت تحسن الحوار مع الوحدة ومتابعة التوصيات التي يقدمها المفتشون. ولاحظت أن اليونيسيف ردت في عام ٢٠٠٨ على ٢١ طلبا ورد إليها من الوحدة وبادرت بتعزيز التنسيق بين المنظمات الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة لكفالة التماسك والاتساق في الرد على تقارير الوحدة. وأشادت عدة وفود بإجراءات وحدة التفتيش المشتركة وجهود اليونيسيف من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير.

٢١ - وسيقدم التقرير السنوي، إلى جانب موجز بالتعليقات المدلى بها أثناء المناقشة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيهما خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩.

٢٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

باء - متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية

٢٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة المعنونة "متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية" (E/ICEF/2009/4)، التي عرضها مدير السياسات والممارسات وقدمتها المستشارة الرئيسية المعنية بالمسائل الجنسانية.

٢٤ - وأثنت الوفود على اليونيسيف لما تقوم به للرد على التوصيات الواردة في تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية في اليونيسيف ورحبت بالإبلاغ عن التقدم المحرز باعتباره بندا يرد بانتظام في جدول الأعمال. وبينما نظر بعين التقدير إلى خطة العمل الأحادية السنة بشأن متابعة توصيات التقييم، دعا بعض الوفود إلى مزيد من الشعور بالإلحاح في جهود اليونيسيف، وأشارت إلى الحاجة إلى توجه استراتيجي واضح. وأوصت باعتماد خطة متوسطة الأجل مسندة بسياسة جنسانية منقحة تشتمل على خريطة طريق وإطار زمني لكفالة تحقيق النتائج. وأوصي كذلك بأن يسند ذلك بزيادة في كل من الموارد البشرية والموارد المالية. وأبرزت عدة وفود أيضا الحاجة إلى قيادة قوية ومتفانية فيما يتصل بعمل المنظمة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مع كفالة الإدارة العليا إحراز التقدم في هذا المجال.

٢٥ - وفيما يتعلق بتحديث السياسة الجنسانية، أكدت الوفود أهمية إجراء مشاورات واسعة كجزء من العملية مع جهات، منها أعضاء المجلس التنفيذي، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والعمل عند اعتماد السياسة على تعميمها على نطاق واسع في المنظمة لكفالة تبنيتها وتنفيذها. وشدد أحد الوفود على ضرورة إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتربية الجنسية في السياسة العامة والبرامج المدعومة من اليونيسيف.

٢٦ - وأشادت عدة وفود بعمل اليونيسيف لتحديد الصلات بين اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باعتبار ذلك موردا مفيدا، لجهات تشمل سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وأشار أيضا إلى دورة الإلمام بالمسائل الجنسانية عن طريق التعلم الإلكتروني باعتبارها مبادرة قيمة للغاية. وأثيرت أسئلة محددة بشأن مدى تعاون اليونيسيف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دمج المنظور الجنساني في البرامج الإنسانية وفيما يتعلق بالإرشادات التي تقدم على الصعيد القطري بشأن دور اليونيسيف في الإبلاغ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٧ - وأكدت المديرية التنفيذية التزام اليونيسيف بالمساواة بين الجنسين، وشددت على أن دائرة الفقر لا يمكن كسرها دون معالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين، وبخاصة احتياجات المراهقات وحقوقهن. ولاحظت مراعاة الشواغل الجنسانية في كل جوانب عمل اليونيسيف، بما في ذلك صحة الأم والطفل؛ وتذليل العقبات أمام تعليم الفتيات؛ وتعزيز التثقيف بالصحة الإنجابية كوسيلة لمنع تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واتباع نهج قائم على الحقوق لتمكين الفتاة والمرأة حتى يكونا أقل عرضة للاعتداء والاستغلال الجنسي وأقدر على تحقيق الاستقلال المالي؛ والدعوة إلى تحسين الآليات الوطنية لحماية الفتيات من العنف وزواج الأطفال. واعتبرت الافتقار إلى البيانات المفصلة حسب نوع الجنس عقبة رئيسية ينبغي تذليلها.

٢٨ - وأشارت المستشارة الرئيسية المعنية بالمسائل الجنسانية إلى أن خطة العمل الأحادية السنة لمتابعة التقييم الجنساني هي ثمرة عملية تشاورية على مدى عام مع الإدارة العليا على نطاق المنظمة، وستلي هذه الخطة، كما جاء في الفقرة ٧ من الوثيقة E/ICEF/2009/4، خطة متعددة المستويات وإطار للرصد قائم على النتائج يصدران في عام ٢٠٠٩. وردا على الأسئلة المثارة، عرضت عدة حالات تعاونت فيها اليونيسيف مع مفوضية شؤون اللاجئين، بما في ذلك أعمال الفريق الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية في فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمل الإنساني، الذي تعدان طرفا فيه، وكذلك المبادرات المشتركة لتعزيز العدالة في تقديم المساعدة الإنسانية وإدماج المنظور الجنساني في البرامج الإنسانية. ولزيادة توضيح دور اليونيسيف في الإبلاغ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أشارت إلى إعداد دليل بلغات عدة لمساعدة المكاتب القطرية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في دعم عملية الإبلاغ.

٢٩ - ووافق مدير السياسات والممارسات على التوصيات الداعية إلى اتباع نهج قائم على النتائج في متابعة المنظمة للتقييم الجنساني وأشار إلى تعزيز مؤشرات النتائج الرئيسية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف من منظور جنساني كخطوة هامة في هذا الاتجاه.

وبصدد الدعوات إلى زيادة قدرة الموارد البشرية، أشار إلى أن ميزانية التوظيف والميزانيات ذات الصلة تدرس لفترة السنتين المقبلة إلى جانب خيارات أخرى، من قبيل التشارك مع المؤسسات الخارجية والخبراء الخارجيين.

٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

جيم - التعاون البرنامجي لليونيسيف

إقرار وثائق البرامج القطرية المنقحة

٣١ - أعلن الرئيس أنه، وفقاً للمقررين ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦، علق المجلس التنفيذي على مشاريع وثائق البرامج القطرية وأقر الميزانيات البيانية الإجمالية للبرامج القطرية الستة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨. وجرى عقب ذلك تنقيح مشاريع وثائق البرامج القطرية، مع مراعاة تعليقات الوفود خلال تلك الدورة، حسب الاقتضاء، ونشرت، إلى جانب مصفوفات النتائج الموجزة، في الموقع الشبكي لليونيسيف في غضون ستة أسابيع من مناقشة المشاريع خلال الدورة العادية الثانية. وسيقرّ المجلس التنفيذي هذه الوثائق المنقحة خلال الدورة الحالية على أساس عدم الاعتراض، ما لم يقوم خمسة أعضاء بإبلاغ الأمانة خطياً برغبتهم في عرض أي برنامج قطري على المجلس. ولم تتلق الأمانة أي طلب من هذا القبيل، وأقرت بذلك البرامج القطرية لكل من أنغولا وكوت ديفوار وهايتي وكينيا وتيمور - ليشتي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

التوصية بتخصيص موارد عادية إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

٣٢ - عرض التوصية (E/ICEF/2009/P/L.1) مدير شعبة البرامج.

٣٣ - وشدد ممثل كينيا على أهمية عدم تقليص البرامج خلال الأزمة التي تشمل المال والغذاء والطاقة وتغير المناخ. وكينيا من بلدان أفريقيا التي لن تتمكن من تحقيق العديد من الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وعدم تحقيق هذه الأهداف في البلدان النامية سيمثل فشلاً جماعياً. وتشمل المواءمة الدقيقة للبرنامج القطري لكينيا مع الأولويات والخطط الإنمائية لهذا البلد زيادة البرامج وتخصيص الموارد ويعزى إليها جزئياً النمو المطرد الذي سجل مؤخراً في كينيا.

٣٤ - وقال ممثل كوت ديفوار إن البرامج التي تنفذ بمساعدة اليونيسيف في بلده أعانت الحكومة على إحراز تقدم كبير في مساعدة الأطفال المتأثرين بالتراع المسلح. وبعد اتفاقات السلام في عام ٢٠٠٧، ستشارك اليونيسيف في مبادرات بناء السلام وأنشطة التنمية.

وترحب الحكومة بمساعدة اليونيسيف في دعم أنشطة الحد من الفقر وغيرها من الأنشطة والجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - ولاحظت ممثلة أفغانستان أن مبادرة اليونيسيف من أجل المزامنة بين دورة التخطيط الاستراتيجي والاستراتيجية الإنمائية الوطنية نهج عملي لتهيئة بيئة تكفل الحق في التنمية والحماية والمشاركة للأطفال والنساء. وحثت الشركاء الإنمائيين على كفالة امتلاك اليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة القدرة المالية واللوجستية لمساعدة الحكومة في مواجهة تحديات الأمن، والأزمة الغذائية، وتعزيز صحة أكثر الفئات ضعفاً، ولا سيما الحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. وتوصي حكومتها بتخصيص أموال إضافية للتعليم والمساواة بين الجنسين، والصحة، والتغذية، وبخاصة برامج التغذية المدرسية.

٣٦ - ولاحظت ممثلة شيلي أن اليونيسيف تتمتع بمصادقية فنية ومهنية عالية جداً في البلد. ولئن احتاجت شيلي إلى تلقي الدعم من الشركاء الخارجيين لقطع أشواط في تطبيق النهج القائم على الحقوق لتلبية احتياجات الطفل، فقد جعلتها الإنجازات التي حققتها في الحد من وفيات الرضع وتحسين التغذية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة نموذجاً لأفضل الممارسات في مجال وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالطفل والأسرة. وأعربت عن قلق حكومتها من أن نظام الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً من شأنه أن يفضي إلى فقد الموارد العادية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل وأكدت أهمية مواصلة التعاون البرنامجي لليونيسيف في شيلي.

٣٧ - وأقر المجلس التنفيذي التوصية الواردة في المقرر ١/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

دال - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٣٨ - عرض المراقب المالي التقرير (A/63/5/Add.2 و Corr.1). ورحبت الوفود بالرأي الذي أدلى به مجلس مراجعي الحسابات بدون تحفظ بشأن البيانات المالية لليونيسيف وعبرت عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته اليونيسيف في تنفيذ التوصيات. وأعرب أيضاً عن تقدير الجهود الخاصة التي بذلتها الإدارة لتحسين مستوى الشفافية وتعزيز المساءلة الإدارية والشعور بالمسؤولية في التعامل مع توصيات مراجعة الحسابات. وتناول المتكلمون عدة مسائل ذات أولوية، وخاصة الحاجة إلى التركيز على الامتثال، وأهمية مواءمة الجهود مع سائر وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، والأرصدة النقدية لليونيسيف والأموال غير المنفقة في نهاية العام، والأثر المحتمل للأزمة المالية وتقلبات صرف العملات على إيرادات اليونيسيف ونفقاتها في السنوات القادمة.

٣٩ - وأوضح المراقب المالي أنه قد تم اتخاذ إجراءات لتعزيز إدارة ورصد الموارد المالية خلال عام ٢٠٠٨، وأنه يتوقع إجراء المزيد من التحسينات عند التنفيذ التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونشر نظام تخطيط موارد المؤسسة الموحد في المكاتب الميدانية. وأحاط علما بالقلق بشأن الرصيد النقدي للموارد العادية وأوضح أن ٥٠ في المائة من الرصيد النقدي للموارد العادية يمثل الرأسمال العامل الذي هو بمثابة "احتياطي" لحماية سيولة اليونيسيف، وأن الرصيد سيخصص للأنشطة البرنامجية. وشرح أيضا أن استعراضا داخليا أجري لتقييم الأثر المحتمل للأزمة المالية العالمية وأن ميزانية فترة السنين القادمة تنطوي على سيناريو بديل لمستويات الإنفاق في المستقبل في حال إشارة التوقعات إلى أن الإيرادات ستنقص بدرجة كبيرة. وأخيرا، لاحظ أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجري مجراه، والهدف هو التوصل إلى بيانات مالية تمثل لها بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٤٠ - وكان السيد هو كسو، وهو عضو في مجلس مراجعي الحسابات، حاضرا أيضا للإجابة على أي استفسارات تطرحها الوفود بشأن التقرير. وأحاط علما بآراء وتوصيات الوفود.

٤١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

هاء - جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩

٤٢ - قدم مدير شعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه التقرير (E/ICEF/2009/AB/L.1 و Corr.1 و Corr.2). وأشادت عدة وفود بالمدير وفريقه لمواصلة العمل أثناء إعادة هيكلة الشعبة في السنة الماضية.

٤٣ - وطرحَت أسئلة عن التأثير المحتمل للأزمة الاقتصادية على الإيرادات المتأتية من القطاع الخاص في عام ٢٠٠٩. وشُدِّد على الحاجة إلى رصد أثر الأزمة على جمع الأموال من القطاع الخاص فضلا عن تعزيز الشراكات مع اللجان الوطنية لليونيسيف. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه بشأن مستوى الإنفاق في مقابل توقعات الإيرادات، بينما أشار متكلم آخر إلى تراجع اعتمادات صناديق الاستثمار في ميزانية عام ٢٠٠٩. وجرى التأكيد على أهمية تعزيز مشاركة القطاع الخاص وجهود الدعوة في البلدان الصناعية.

٤٤ - ورحبت عدة وفود بالمبادرة المتعلقة بنموذج الشراكة الجديدة لبيع البطاقات والهدايا. وأقر بأن من المبكر جدا لمس أثره على الإيرادات والنفقات. وفي ضوء انخفاض مبيعات البطاقات والهدايا، طُرح سؤال عن كيفية تنفيذ النموذج الجديد. وطلب تحديدا إلى اليونيسيف أن تتقاسم المعلومات المتعلقة بإيرادات ونفقات فئة الهدايا من أنشطتها. وشجع

أحد الوفود على إجراء مشاورات مع اللجان الوطنية، وأعرب عن أمله في الحفاظ على معدل مساهمات اللجان الوطنية.

٤٥ - وأجاب المدير بأن شعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، إلى جانب اللجان الوطنية، ستعمل على تكثيف رصد المؤشرات لتقييم أثر التطورات الاقتصادية على الإيرادات، وبأن جهوداً سُبِّدَ للحفاظ على المعدل العالي لمساهمات اللجان الوطنية. واتسمت توقعات إيرادات عام ٢٠٠٩ بالتحفظ. وأدركت الشعبة الحاجة إلى مد قنوات لجمع الأموال من القطاع الخاص، بما في ذلك في الأسواق غير التقليدية، فضلاً عن الحاجة إلى التخطيط للطوارئ. وأبرز المدير أيضاً دور الوحدة الجديدة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في مواصلة النهوض بمشاركة القطاع الخاص.

٤٦ - وأقر المدير بالمسائل التي أثّرت بشأن نشاط بيع البطاقات والهدايا. وقال إن موظفي الشعبة واللجان الوطنية شاركوا في وضع نموذج عمل جديد، وإن كافة الإجراءات اللازمة أُتخذت لتحسين نسب الإيرادات إلى التكاليف. وأضافت نائبة المدير التنفيذية هيلده فرايورد جونسون أن أعضاء المجلس التنفيذي أبلغوا بالتقدم المحرز في إجراء الاستعراض الاستراتيجي لقطاع بيع البطاقات والهدايا من خلال مشاورات غير رسمية.

٤٧ - وأوجز رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف الأنشطة التي اضطلعت بها اللجان الوطنية في الآونة الأخيرة، بما فيها أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد.

٤٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

واو - اجتماع إعلان التبرعات

٤٩ - افتتحت المديرية التنفيذية المؤتمر العاشر لإعلان التبرعات، فرحبت بالمشاركين في الاجتماع وأعربت عن تقديرها للحكومات واللجان الوطنية لليونيسيف ومنظمات القطاع الخاص لمواصلتها تقديم المساهمة والدعم لليونيسيف. وأشارت إلى أن قدرة اليونيسيف على العمل بفعالية مع الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء تتوقف على تبرعات الجهات المانحة. كما ذكرت المديرية التنفيذية أن إجمالي التبرعات التي تقدمها الحكومات لليونيسيف ارتفع من مبلغ ٧٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وتظهر الأرقام الأولية، بالنسبة للموارد العادية، أن اليونيسيف تلقت مبلغ ٦١٦ مليون دولار من الحكومات المانحة في عام ٢٠٠٨، مقارنة بمبلغ ٥٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

٥٠ - وباحتساب التبرعات التي أعلن عنها خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وكذلك التبرعات التي أعلن عنها خارج نطاق

مثل هذا المؤتمر، فإن اليونيسيف قد تلقت إلى الآن من ٤١ حكومة تعهدات بالتبرع في إطار الموارد العادية لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٢٩١ مليون دولار (مقارنة بمبلغ ٣٨٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨). وهذا يعادل نسبة ٤٥ في المائة من المبلغ المستهدف في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لعام ٢٠٠٩ وهو ٦٤٢ مليون دولار.

٥١ - وقد زادت ١٤ جهة مانحة في المجموع تعهداتها بالعملية المحلية مقارنة بتبرعاتها لعام ٢٠٠٨، وهذه الجهات هي: أيسلندا، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا، والسويد، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وموريتانيا، وميانمار، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان. وعاد إلى عداد البلدان المانحة التي تعهدت بتبرعات للموارد العادية لعام ٢٠٠٩ بلدان، هما أيسلندا ومالطة. وتدخلت عدة جهات مانحة في اجتماع إعلان التبرعات لكنها لم تكن قادرة على أن تشير إلى المبلغ المتعهد به بسبب عمليات الموافقة على الميزانية التي تضطلع بها حكوماتها. والتزمت بإبلاغ اليونيسيف بمساهماتها في المستقبل القريب. وأعلن ممثل مالي عن اعتزام حكومته التبرع لليونيسيف في عام ٢٠٠٩. وتتضمن ورقة اجتماع ما بعد الدورة تفاصيل تبرعات الحكومات المعلنة أو المدفوعة للموارد العادية لليونيسيف لعام ٢٠٠٨ والأرقام الإرشادية لعام ٢٠٠٩.

٥٢ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لعمل اليونيسيف وأشادت بالمنظمة لمساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فضلا عن مشاركتها في عمليات الاتساق والمواءمة في الأمم المتحدة. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم بشأن الآثار التي ستكون للأزمة المالية وأزمة أسعار الأغذية على الفئات الضعيفة. وشجعوا اليونيسيف على اتخاذ تدابير محددة للتصدي لآثار الأزمة، والتزموا بدعم اليونيسيف في هذا المسعى بضمان موارد منتظمة ومواضيعية للأطفال والنساء.

زاي - معلومات مستكملة عن مبادرات تحسين الأداء في اليونيسيف

٥٣ - عرض مدير إدارة شؤون التغيير الأهداف المتوخاة، والنتائج المحققة إلى الآن، والخطوات المقبلة المقررة في كل مبادرة من مبادرات تحسين الأداء في اليونيسيف. وأوضح أن هذه المبادرات تدخل في عام ٢٠٠٩ مرحلة التنفيذ والترويج على نطاق المنظمة؛ وستنشر في عام ٢٠١٠؛ وستكرس جهود لتعميم التغييرات التي أجريت وصقلها وتقييمها.

٥٤ - ونوهت عدة وفود بالجهود المبذولة لتحسين الأداء وقالت إنها تتطلع إلى أن ترى نتائج العملية. وطلب مزيد من المعلومات بشأن خطط تعميم التحسينات بكفاءة وفعالية وبشأن اقتراح إنشاء مكتب للدعم والتنسيق الميدانيين.

٥٥ - وأبدى العديد من المتكلمين أيضا اهتمامهم بالمهمة الناشئة المتعلقة بإدارة المعلومات واستفسروا عما يربطها من صلات بالقدرة المتنامية في اليونيسيف في مجال البحث ومركز إينوشيني للأبحاث.

٥٦ - وطلب عدد من الوفود معلومات عن العلاقة التي تربط مبادرات التحسين بعملية البرامج القطرية والتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وطرحت أسئلة عن كيفية أخذ إسهامات النظراء الحكوميين في الحسبان لإعداد عملية موحدة أبسط للبرامج القطرية؛ وعما إذا كان هؤلاء الشركاء سيشاركون أيضا في لحظة التأمل الاستراتيجية؛ وعن كيفية تحلي السياق المحلي لكل برنامج قطري لليونيسيف في أعمال مبادرة نهج البرمجة الدينامية. كما أبدت الوفود اهتمامها بالتقدم المحرز على الصعيد المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بتبسيط عملية البرامج القطرية، وسألوا عن كيفية انعكاس ولايات الوكالات التابعة للأمم المتحدة، كل على حدة. وشدد أحد المتكلمين على أنه من المهم أن يكون لدى الوكالات أدوات متسقة من قبيل برامج تخطيط موارد المؤسسة على الصعيد المشترك بين الوكالات، لكنها تحتاج إلى كفالة تيسير العمل المشترك من خلال ممارسات العمل المشتركة.

٥٧ - وردا على ذلك، أشار مدير إدارة شؤون التغيير إلى أن هناك خطة عمل مفصلة لكفالة التنفيذ الفعلي لمبادرات التحسين. وجرى وضع استراتيجيات للاتصال والتدريب لمساعدة مكاتب المقر في إجراء التحسينات. كما أنشئ فريق مرجعي ميداني لكفالة المشاركة على كافة مستويات المنظمة في وضع التحسينات وتعميمها.

٥٨ - وفيما يتعلق بإشراك الشركاء، لوحظ أن هناك خططا لمشاورة النظراء الحكوميين والشركاء في سائر الوكالات على الصعيد القطري في مسألة تبسيط عملية البرامج القطرية. وسيضطلع الفريق المرجعي الميداني بدور أساسي في كفالة إجراء هذه المشاورات. ولما كان من المهم لليونيسيف أن تركز في المقام الأول على تحسين إجراءات العمل داخلها، فإن العمل على الصعيد المشترك بين الوكالات قد بدأ للتو. وكانت المناقشات داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية جارية بشأن تبسيط إجراءات العمل ومواءمتها، وكانت اليونيسيف تجري مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن وضع سجل لقياس إدارة الأداء؛ وكان المكتبان القطريان لليونيسيف في موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة يتعاونان تعاوناً وثيقاً في عملية تحسين الأداء لكفالة مراعاة تصوراتهما باعتبارهما بلدين رائدين في مبادرة "وحدة الأداء".

٥٩ - وفيما يتعلق بمكتب الدعم والتنسيق الميدانيين، أوضح نائب المدير التنفيذي عمر عدي أن إنشاء مكتب أرجئ ريثما يتم استعراض المهام والأدوار والمسؤوليات المقررة في إطار مبادرة المساءلة.

٦٠ - وأضاف نائب المدير التنفيذي سعد حوري أنه في الوقت الذي تتقدم فيه مبادرات تحسين الأداء، ستنظم جلسات إحاطة فردية مع أعضاء المجلس التنفيذي. وبخصوص إدارة المعارف والبحوث، تضطلع اليونيسيف بالفعل بدور كبير في هذين المجالين. فعلى سبيل المثال، يعد تحليل حالة الأطفال والنساء ثمرة علاقة اليونيسيف بالحكومة والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء على الصعيد القطري. وشدد على أن الهدف من تبسيط عملية البرامج القطرية هو مساعدة اليونيسيف على التكيف بصورة أفضل مع كل سياق قطري على حدة. وأوضح أيضا أن لحظة التأمل الاستراتيجية لن تغير عملية التشاور مع الحكومة والشركاء الوطنيين بشأن وضع البرنامج القطري، وإنما ستعززها بإدراج قدر أكبر من المدخلات الاستراتيجية والتقنية العالمية من المقرر.

حاء - مسائل أخرى

معلومات مستكملة عن الاستجابة الإنسانية لليونيسيف في غزة

٦١ - قدمت المديرية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معلومات مستكملة عن الاستجابة الإنسانية لليونيسيف في غزة، وأكدت على الآثار المدمرة على الأطفال على جانبي الحدود. وقد لقي حوالي ٤٣٠ طفلا مصرعهم في الأسابيع الأخيرة، وأصيب أكثر من ١٨٧٠ طفلا، ولا يزال يتعين تحديد الخسائر بدقة. وأوضحت أن اليونيسيف تعمل مع الشركاء في سائر الوكالات ومع العديد من الشركاء الآخرين، مركزة جهودها على التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة. وشكلت الحماية عنصرا رئيسيا من الاستجابة، ولا سيما الحماية النفسانية - الاجتماعية. وفي النداء العاجل المشترك بين الوكالات من أجل غزة، الذي وجه في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، طلبت اليونيسيف مبلغ ٣٤,٥ مليون دولار من أجل أنشطة دعم الأطفال والأسر في غزة.

٦٢ - وأعرب وفد البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة عن تقديره لما تقوم به اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة من عمل رائع في غزة، ودعا إلى توفير مزيد من الحماية للأطفال. ويلزم توفير الموارد والدعم على جناح السرعة لمرحلي المساعدة الإنسانية العاجلة وإعادة الإعمار.

٦٣ - ورحبت الوفود باستجابة اليونيسيف ودعت إلى مواصلة تقديم المساعدة. وأكد عدد من المتكلمين الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل إلى المتضررين من الأزمة، ودعا العديد منهم إلى رفع الحصار. وقال متكلمان إن القوانين الدولية بحاجة إلى أن تعزز. وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الأزمة ستحد أكثر من إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إن ثمة حاجة إلى خطة إنعاش طويلة الأجل، كما أوصى بأن يبلغ عن التقدم المحرز في مجال مساعدة الأطفال والأسر في الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي. وأشاد وفد آخر بالعمل الجبار الذي تقوم به اليونيسيف في مجال التأهيل النفسي - الاجتماعي للأطفال، وطلب معلومات عن مقاييس النجاح في هذا المجال.

نظام اليونيسيف للمساءلة

٦٤ - قدم نائب المديرية التنفيذية عمر عبدي معلومات مستكملة للمجلس التنفيذي عن حالة مبادرة المساءلة في اليونيسيف، فشدد على أهمية الشفافية والمساءلة بالنسبة لمصادقية اليونيسيف. ويشمل نظام المساءلة مختلف السياسات والعمليات والأدوات التي تشكل إطار الأخلاق والرقابة والمساءلة في المنظمة.

٦٥ - وأكدت الوفود التي تناولت الكلمة على أهمية توافر نظام قوي للمساءلة. وأعرب بعض الوفود عن خيبة أملها لعدم اتخاذ قرار بشأن المساءلة في دورة المجلس التنفيذي هذه. وبينما أيد بعض الوفود مناقشة نظام المساءلة واتخاذ قرار بشأنه أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قالت وفود أخرى إن مناقشة من هذا القبيل قد تكون مقيدة بفعل قصر المدة الفاصلة بين شهري شباط/فبراير وحزيران/يونيه. وقال عدة متكلمين إن استمرار الحوار بشأن هذه المسألة أمر مشجع، لكن البعض منهم ركز على أنه لا ينبغي تسييس المسألة.

٦٦ - وأيد عدة متكلمين فكرة توحيد اللغة عبر الوكالات بشأن إجراءات الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، لا سيما أن ذلك سيدعم توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق؛ وقال متكلمون آخرون إن الاختلافات فيما بين الوكالات تجعل توحيد اللغة والإجراءات أمرا غير ملائم.

٦٧ - وأكدت الوفود على الحاجة إلى تناول الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بحذر، وعلى أهمية اتباع الإجراءات بعناية - روحا ونصا - بغرض تفادي أي سوء تفاهم وبناء الثقة في العملية.

٦٨ - وختم رئيس المجلس التنفيذي النقاش بالموافقة على مواصلة المفاوضات بشأن نظام المسألة وأعرب عن نيته تعيين ميسر.

تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف

٦٩ - قدم نائب المدير التنفيذية سعد حوري عرضا موجزا عن مقترح تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف حتى نهاية عام ٢٠١٣. وسيكون هذا التدبير منسجما مع قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وحث هذا القرار صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على إدخال التغييرات اللازمة لمواءمة دورات التخطيط لديها مع الاستعراض الشامل للسياسة، الذي سيجري في عام ٢٠١٢.

٧٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

تقرير مستكمل عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧١ - قدم نائب مدير شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري/قسم الحسابات تقريراً مستكملاً عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمنه استعراضاً لما تعنيه هذه المعايير لليونيسيف وملخصاً للتقدم المحرز حتى الآن ورسائل رئيسية بشأن اعتماد اليونيسيف لهذه المعايير. وأكد أحد الوفود تأييده لهذا المشروع، معترفاً بالتحديات التي ستواجهه ومؤكداً على ما سينتج عنه من زيادة في الكفاءة الإدارية. وأبدى اهتمامه بعقد لقاءات ثنائية أو متعددة الأطراف لفهم آثار اعتماد هذه المعايير على الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الجهات المانحة، وذلك لأغراض، منها زيادة معرفة كيفية دعم هذه العملية. وطلبت أيضاً معلومات بشأن المواءمة مع الصناديق والبرامج الأخرى مع الانتقال من مرحلة وضع السياسات إلى مرحلة تنفيذها.

طاء - اعتماد مشاريع المقررات

٧٢ - اتخذ المجلس التنفيذي المقررات ١/٢٠٠٩ إلى ٦/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

ياء - البيانان الختاميان للمديرية التنفيذية والرئيس

٧٣ - قالت المديرية التنفيذية، في ملاحظاتها الختامية، إن المناقشة المثمرة جدا خلال الدورة وفرت لليونيسيف مدخلات جيدة، وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي على التبرعات المعلنة. وأضافت أن الوكالات الإنسانية والإنمائية تمر بفترة عصيبة، بالنظر إلى الأثر الذي يُحتمل أن

ينجم عن الانتكاسة المالية، ولا سيما على الفئات الأضعف. وواصلت اليونيسيف وشركاؤها استعراض أثر هذه الانتكاسة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأساسي العمل مع الشركاء واستغلال الموارد المتاحة بقدر أكبر من الكفاءة وتشجيع المانحين على الحفاظ على مستويات مساهماتهم.

٧٤ - وشددت المديرية التنفيذية على أن اليونيسيف ملتزمة بالشفافية والمساءلة. فالمنظمة تسعى إلى أن تصبح نموذجاً للامتياز، ليس في وضع برامج لصالح الأطفال فحسب، بل في الإدارة أيضاً. وتشمل هذه الجهود جعل العمليات أكثر شفافية، وخصوصاً في مجال الموارد البشرية وممارسات العمل، وكذلك إدارة المعارف والاتصال الداخلي. وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف، ما فتئت اليونيسيف تعمل على تبسيط ممارسات العمل بشتى الطرق، ومن ذلك تنفيذ المبادرات التحسينية العشر. فاليونيسيف تعمل من أجل ترسيخ ثقافة التحسين المستمر، ولا سيما في مجال تقديم الخدمات. فهي تعزز تعاونها مع شركائها، بما في ذلك الوكالات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما فيما يتصل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن الدورة ركزت كثيراً على تقييم البرامج وتحسين البيانات والأدلة، ولا سيما باعتبارها وسائل للتأثير على الإنفاق في البلدان وكفالة توجيه المعونة لسد الثغرات الكبرى وإيصالها إلى الفئات الأضعف.

٧٦ - وشددت المديرية التنفيذية، وهي تعرب عن تقديرها لما أبدى من اهتمام كبير بالتقييم الجنساني ومتابعة الإدارة له، على أنها ملتزمة شخصياً بالنهوض بقضايا المساواة بين الجنسين وبإدراج منظور جنساني في البرامج التي تدعمها اليونيسيف حتى تستفيد منها الفتيات والنساء استفادة أفضل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أهمية الاعتبارات الجنسانية في كسر حلقة الفقر.

٧٧ - وقالت إن التقرير المستكمل الذي قدمه المدير الإقليمي بشأن الاستجابة الإنسانية لليونيسيف في غزة يبرز أثر النزاع على الأطفال والدور الحيوي الذي تضطلع به اليونيسيف في حالات النزاع والأزمات الإنسانية في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية والتعليم والحماية والدعم النفسي - الاجتماعي.

٧٨ - وأخيراً، أشادت بجهود السيد بير إنغيبيك، المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي سيتقاعد بعد ٣٣ سنة من الخدمة في اليونيسيف.

٧٩ - وأشار الرئيس، في ملاحظاته الختامية، إلى أن الدورة شهدت تبادلاً مثمرًا للآراء بشأن مسائل مهمة تدرج في صلب جدول أعمال اليونيسيف. ومن هذه المسائل برامج

التعاون القطرية، وتعبئة الموارد المالية وموارد الميزانية، ومتابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية، ومبادرات التحسين وغيرها من التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة في اليونيسيف، فضلاً عن مستجدات الاستجابة الإنسانية في غزة.

٨٠ - وقال إن الأعمال الأساسية للدورة أسهمت في جهد اليونيسيف من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لملايين الأطفال في مختلف أنحاء العالم، وتوفير المساعدة والحماية لهم في جميع الظروف. وشدد على أن العالم لا يمكنه أن يزدهر ويعيش في وئام مع استمرار آفات من قبيل وفيات الرضع والوفيات النفاسية والأوبئة والأمية والجوع والفقر، وأنه يتعين على الجميع التكاتف لمواجهة هذه التحديات. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية شرط أساسي لتحسين الأحوال المعيشية لمئات الملايين من الأطفال وكفالة النمو والتنمية المستدامة في البلدان الفقيرة.

٨١ - وفي مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، ينبغي للشركاء في التنمية ألا يتخلوا عن التزامهم بتوفير الموارد المطلوبة، وينبغي لهم العمل سوياً لوضع الحلول موضع التنفيذ.

ثالثاً - الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي

٨٢ - هذا الفصل الذي قُدم في الأصل كإضافة لتقرير المجلس التنفيذي لليونيسيف عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ هو ملخص للمناقشات التي دارت خلال الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، المعقود من ٢٣ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وقامت أمانات الصندوقين والبرنامجين بإعداد نص وأقره رؤساء المجالس التنفيذية الثلاثة.

ألف - النمو السكاني والحضنة السريعة: ازدياد انعدام الأمن الغذائي في البيئات الحضرية

٨٣ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي نائب المدير التنفيذي للبرنامج إلى عرض ورقة معلومات أساسية باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي. فأشار نائب المدير التنفيذي إلى النمو السريع للمناطق الحضرية و"الوجه الجديد" للفقر والجوع وانعدام

الأمن الغذائي الذي يواجهه سكان هذه المناطق. وسيغدو الفقر، باطراد، في المناطق الحضرية، تحدياً رئيسياً يواجه التنمية، ويواجه تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولفت نائب المدير انتباه أعضاء المجالس إلى بعض الأبعاد الأوسع نطاقاً التي تشير إلى أن أزمة الغذاء والأزمة المالية سيجعلان الاستجابة لتحدي الحضرة أصعب من ذي قبل. وقال إن عدداً كبيراً من الجوع البالغ عددهم بليون جائع في العالم، يعيشون في المناطق الحضرية؛ ويجب أن تُلبى احتياجاتهم في حينها. وفي حين أن ضمان التصدي للفقر في المناطق الحضرية، والجوع، وسوء التغذية أمر مهم، فإنه لا يمكن نسيان عشرات الملايين من الأشخاص الصامتين في الأماكن النائية ممن لا صوت لهم. ويمكن للمساعدة بالمواد الغذائية وتحسين التغذية أن تلبى الاحتياجات الآتية، وأن تكون محركاً مهماً للنمو الذي تشد الحاجة إليه في الاقتصاد العالمي الحالي، حيث يوجد دليل اقتصادي قوي على التأثير الكبير والإيجابي في إنتاجية ونمو السكان الذين يحصلون على تغذية أفضل وقسط أوفر من التعليم. وأشار، أخيراً، إلى أن الكوارث المتصلة بالمناخ تؤدي إلى اعتلال الصحة، ونقص التغذية، وتدنّي مستوى التعليم، وإلى أنه يتعين نقل جزء من آليات التكيف لدى هؤلاء السكان المتأثرين بتغير المناخ إلى المناطق الحضرية، التي قد يتأثر بعضها بالعواض المتصلة بالمناخ.

٨٤ - وفي الختام، أكد نائب المدير التنفيذي ضرورة دعم استجابات الحكومات ومبادراتها بالعمل المنسق بين مؤسسات الأمم المتحدة، والحاجة إلى تعبئة ائتلاف واسع من الجهات الفاعلة، يخاطب الحكومات، والمسؤولين الإداريين في المدن، وصولاً إلى المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، التي تتصدى للفقر في المناطق الحضرية. وثمة حاجة لقدر أكبر من التركيز على الحضرة والمشاكل المحددة التي يواجهها الجوع والفقر في الحضرة، بما فيها التحديات الناجمة عن عدم تسجيل الأحياء الحضرية المتخلفة، وكثرة تنقل فقراء الحضرة، وقلة حصولهم على الخدمات الاجتماعية. وهناك حاجة لتلقي الدعم من الحكومات على جميع المستويات، لبناء استجابات ملائمة تضمن الأمن في مجال الغذاء والتغذية لجميع فقراء الحضرة.

٨٥ - وطرح الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة وجهة نظر بلده عن الكيفية التي عاجلت بها الحكومة المسائل التي أثارها الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة. وأشار إلى أن ٧٢ في المائة من السكان يعيشون في بيئات حضرية، وأن الأراضي الصالحة للزراعة لا تزيد عن ٧ في المائة. وكان لارتفاع أسعار الأغذية في عام ٢٠٠٧ تأثير سلبي على أفقر الناس؛ فقد تضاعفت فواتير استيراد الأغذية ثلاث مرات، وأصبح الحصول على الغذاء أمراً غير مضمون. وأكد أن الأمن الغذائي إحدى أولويات الحكومة التي تعالج المسائل بإنتاج المزيد من الغذاء وكذلك برفع القدرة الشرائية لأشد الناس فقراً.

٨٦ - وأشادت وفود كثيرة بالورقة وأعربت عن دعمها لنية مؤسسات الأمم المتحدة العمل في المناطق الحضرية، ولكنها حذرت من إهمال المناطق الريفية، وحثت على ضمان إدراج شركاء آخرين معينين مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة). وأضافت أنه يجب أن يستند تخطيط البرامج والتدخلات على تقييمات مواطن الضعف، وينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة من فقراء الحضر، ولا سيما النساء منهم. وعلاوة على ذلك، أشارت بعض الوفود إلى الأهمية البالغة لإشراك القطاع الخاص في إنجاح البرامج. وأكدت بعض الوفود أهمية دعم استجابات الحكومات ومبادراتها، مع ضمان توفير الأعمال التحضيرية الملائمة في إطار سياسة عامة على المستوى الوطني ودون الوطني، والاستثمار في زيادة القدرات على صعيد الدولة والبلديات.

٨٧ - وأجاب المحاورون أن العمل مع الفقراء في المناطق الحضرية أصعب، إلى حد ما، منه في المناطق الريفية؛ لأن الروابط المجتمعية وروابط القرابة ليست بنفس القوة في الحضر. وعلاوة على ذلك، فإن عوامل من قبيل تنقل السكان، وعدم وجود متحدث باسمهم، وصعوبة تنظيم المجتمعات، تعيق الجهود التي يبذلها الفقراء لتحقيق المشاركة الناجحة والمنظمة. وقدرت الوفود دور القطاع الخاص في إنتاج الغذاء وتوزيعه؛ وخُص بالذكر العمل الحالي مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة روكفلر، والأمم المتحدة لربط صغار المزارعين بالأسواق ربطاً أفضل، مقابل ميزانية قدرها بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء الأغذية في البلدان النامية في عام ٢٠٠٨.

باء - أسعار الأغذية غير المستقرة وصلتها بالأمن في مجال الغذاء والتغذية

٨٨ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف المديرة التنفيذية لليونيسيف إلى عرض ورقة معلومات أساسية عن عدم استقرار أسعار الأغذية والصلة بينها وبين الأمن في مجال الغذاء والتغذية، وإجراء مناقشات باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي. وأبرزت المديرة التنفيذية التحديات المستمرة الناشئة عن عدم استقرار أسعار الأغذية، ولا سيما ما يترتب عليه من زيادة مواطن الضعف في البلدان النامية، حيث يُحتمل أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى مزيد من تفاقم الوضع الغذائي المتدهور للفقراء. وأكدت أيضاً أهمية التعاون الوثيق للتصدي لآثار عدم استقرار أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية العالمية، لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٩ - وأشار منسق "فرقة عمل الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية" إلى تنسيق آليات استجابة الأمم المتحدة القائمة لدعم الحكومات في إجراءاتها في

الأجلين القصير والطويل، بغية التخفيف من آثار عدم استقرار أسعار الأغذية؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية، ولا سيما لصغار المزارعين؛ ومعالجة سوء التغذية؛ وتعزيز قيام نُظُم مرنة للحماية الاجتماعية، على النحو المبين بالتفصيل في "إطار العمل الشامل" الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقد تلقى برنامج الأغذية العالمي دعماً كبيراً لتحسين برامج، ولكن التمويل لا يزال أقل بكثير من الاحتياجات المقدّرة لدعم جميع نتائج الإطار.

٩٠ - وأبرز المنسق المقيم للأمم المتحدة في موزامبيق اعتماد البلد اعتماداً كبيراً على واردات الأغذية، وقدم وصفاً لدعم الأمم المتحدة المنسق لاستجابة الحكومة لارتفاع أسعار الأغذية. وقد اتخذت هذه الاستجابة، أساساً، مسارين رئيسيين وهما: (أ) تعزيز الإنتاج الغذائي والتجارة الغذائية، و (ب) توسيع العمل الاجتماعي وشبكات الأمان لأكثر الفئات حرماناً في مجالات التعليم، والتغذية، والصحة. وتناول الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، بمزيد من التفصيل، استجابة الحكومة، ولا سيما البدء في التعجيل بالثورة الخضراء، والخدمات الأساسية التي تقدمها مؤسسات الأمم المتحدة بطريقة منسقة من خلال فريق الأمم المتحدة القطري.

٩١ - وعبرت عدة وفود في المناقشات التي تلت، عن قلقها من أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى المزيد من تآكل القدرة الشرائية للفقراء، مما يزيد عدد من يعيشون في الفقر ولا يتمكنون من الحصول على ما يحتاجونه من الأغذية، مما يؤدي إلى احتمال حقيقي بعدم بلوغ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع).

٩٢ - وأعربت الوفود عن دعمها لإطار العمل الشامل، وأكدت أهمية تنسيق استجابة الأمم المتحدة؛ وذكرت موزامبيق على أنها تقدّم نموذجاً جيداً في هذا الصدد مشيرة أيضاً إلى التزامها بتوحيد الأداء. كما عبرت الوفود عن دعمها لقيام شراكة أوسع نطاقاً لمعالجة انعدام الأمن في مجال الغذاء والتغذية، على النحو المزمع طرحه في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن توفير الأمن الغذائي للجميع، المقرر عقده بالاشتراك بين حكومة إسبانيا والأمم المتحدة في مدريد، في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. (انظر A/63/732-E/2009/8). واعتبرت تقديم الدعم لصغار المزارعين أمراً بالغ الأهمية، نظراً لقدرتهم على تثبيت إمدادات الغذاء المحلية. وقُدِّمت توصية محددة بزيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المكرّسة لجهود مكافحة الجوع.

٩٣ - وأوصى عدد من الوفود ببناء استجابة متكاملة متعددة القطاعات إزاء عدم استقرار أسعار الأغذية، لما لهذه الأسعار من وطأة على التغذية، والصحة، والتعليم، والمياه، والمرافق الصحية، والحماية العامة. واعتبرت هذه الوفود النساء ضعيفات على وجه الخصوص،

ولا سيّما ربات الأسر المعيشية منهن، لأن قدرتهن على التعامل مع عدم استقرار أسعار الأغذية أقلّ بوجه عام، ولأنهن عادة ما يواجهن أيضا خطر العنف، ولا سيّما في أوقات انعدام الأمن الغذائي. وأكدت عدة وفود دور المؤسسات في تعزيز التمكين للمرأة.

٩٤ - وفي الرد، أشار المحاورون إلى أنه يجب أيضا النظر إلى عدم الاستقرار الحالي واحتمال تفاقم الأوضاع بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، على أنها فرصة لمعالجة المشكلات المستحكمة. وبإمكان الأمم المتحدة أن تقوم بدور قوي في المساعدة على بناء القدرات الوطنية، وتقديم المساعدة التقنية، وتعزيز قيام شراكات واسعة النطاق مع جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم منظمات المجتمع المدني. ويظهر مثال موزامبيق كيف يمكن أن تدعم استجابة الأمم المتحدة المنسقة، دعما فعالا، جهود الحكومة الوطنية.

٩٥ - وفيما يتعلّق بتقديم الدعم لصغار المزارعين، فإن المؤسسات التي تتخذ من روما مقرا لها، تعمل إلى جانب البنك الدولي للتصدي للتحديات التي يواجهها هؤلاء المزارعون، علما بأن معظمهم من النساء. ويظل الاهتمام بالبعد الجنساني حاضرا دائما في جميع جوانب استجابة الأمم المتحدة.

٩٦ - وكررت المديرية التنفيذية لليونيسيف أن منظومة الأمم المتحدة حسنة التنسيق بقيادة الأمين العام، فأكدت ضرورة تعزيز وجود شراكة أوسع نطاقا. ويُعدّ نهج دورة الحياة أمرا أساسيا لمعالجة انعدام الأمن في مجال الغذاء والتغذية، ولبقاء الأمهات والأطفال؛ وهذا يشمل تلبية الاحتياجات الغذائية للحوامل، والدعوة إلى الإرضاع الطبيعي دون غيره، وضمان توفر الأغذية الغنية بالمكملات الغذائية للرضع والأطفال الصغار. ويلزم وجود منهج متكامل، نظرا للتأثير المتبادل بين المرض وسوء التغذية، وتأثير سوء المرافق الصحية، وسوء الوقاية الصحية على التغذية.

٩٧ - وهناك جانب إيجابي لعدم استقرار أسعار الأغذية، يتمثل في أن العالم بدأ يركز على زيادة الإنتاجية الزراعية، وعلى الدور المهم للتغذية في الصحة.

جيم - المواءمة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الممارسات التجارية

٩٨ - تولى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان رئاسة الجلسة المعنية بمواءمة الممارسات التجارية بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وقدمت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ورقة معلومات أساسية باسم المنظمات الأربع جميعا، فركزت على التقدم الحاصل على المستوى العالمي فيما يخص مواءمة الممارسات التجارية. وركز المنسق المقيم للأمم المتحدة في موزامبيق على الإنجازات

والتحديات في موزامبيق فيما يتعلق بمواءمة الممارسات التجارية. وقدّم الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة عرضاً أكد فيه الأهمية التي تعلقها حكومته على إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيّما على تبسيط الممارسات التجارية ومواءمتها.

٩٩ - وعبرت الوفود، خلال المناقشة، عن دعمها للعمل الجاري بشأن مواءمة الممارسات التجارية، بما فيها الاقتراح المتعلق بالممارسات التجارية، واهتمامها بهذا العمل. وأكدت الحاجة إلى تقديم منظومة الأمم المتحدة برمتها في هذا السبيل، مع المراعاة الكاملة للتوجيهات الحكومية الدولية القائمة. وأشادت الوفود بفريق الأمم المتحدة القطري في موزامبيق لما أحرزه من تقدم. ودعا عدد من الوفود إلى أن تكفل منظومة الأمم المتحدة أن تقابل الإصلاحات الجارية على الصعيد القطري، إصلاحاتٍ مماثلة على الصعيد العالمي، وأن يُقدّم دعم ملائم للبلدان.

١٠٠ - وشددت الوفود على أن تُحوّل وفورات التكلفة التي تتحقق من خلال مواءمة الممارسات التجارية على الصعيد القطري، إلى البرامج في هذه البلدان. وطلبت بعض الوفود مزيداً من الإيضاح عن الفرق بين العمل المضطلع به في سياق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والعمل المضطلع به من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٠١ - وعبرت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ردها، عن شكرها للوفود على دعمها وتوجيهها. وكررت التزام منظومة الأمم المتحدة الجاد بمواءمة الممارسات التجارية، ومعالجة المسائل التي أبرزتها الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن هناك تقسيماً واضحاً للعمل بين منظومة الأمم المتحدة التي تسعى إلى إيجاد حلول على نطاق المنظومة من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، على الصعيد العالمي، وبين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عملها في دعم البلدان. وأضافت أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية نقلت الدروس المستفادة والمسائل التي تحتاج إلى اهتمام المنظومة بأسرها، من الصعيد القطري إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. كما أشارت إلى أنه لا بد أيضاً من أن يحدث جزء مهم من إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق فيها على مستوى الهيئات الإدارية حتى تتلقى مؤسسات الأمم المتحدة الرسائل ذاتها. وعبر المنسق المقيم في موزامبيق عن شكره للوفود على دعمها، وأشار إلى أنه لا بد من مواءمة الممارسات التجارية لإنجاز البرامج على المستوى القطري إنجازاً فعالاً. واختتم الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة كلمته بالإشارة إلى إن تجزئة منظومة الأمم المتحدة ليست خياراً مطروحاً، لأن البلدان بحاجة إلى منظومة أمم متحدة قوية ومتماسكة.

دال - الموازنة بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها: الجانب البرنامجي - تعزيز قدرة الدولة: تقديم الأمم المتحدة الدعم لتنمية القدرات الوطنية

١٠٢ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى فتح باب المناقشة في موضوع تنمية القدرات الوطنية ودور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد مدير البرنامج الإنمائي أهمية اتساق منظومة الأمم المتحدة في المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروة، والإدارة البيئية المستدامة، وإشراك المزيد من الناس في العمليات الديمقراطية؛ إذ إن الاستدامة الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية يكمل بعضها بعضا. وأعاد التأكيد أيضا على أن المعارف التي حصلت عليها مؤسسات الأمم المتحدة يمكن أن تساعد الدول في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

١٠٣ - ومضى المدير في مناقشة الدور الأساسي للدول في تأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار، وحفظ السلام، والحاجة إلى الاستثمار في قدرات القيادة ومؤسسات الدولة لهذا الغرض. وشدد على أهمية الدول العاملة بمثابة جهات التمكين والتيسير بين المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليين فيما يتعلق بالسير قدما في جداول الأعمال الإنمائية الوطنية. ويمكن أن تؤدي خبرة مؤسسات الأمم المتحدة دورا محفزا في تعزيز إيجاد حلول مشتركة بين بلدان الجنوب.

١٠٤ - وتحدثت نائبة الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، باسم ممثل وزارة التخطيط، الذي لم يتمكن من الحضور. فشددت على إنجازات تنمية القدرات التي تحققت مؤخرا في بلدها، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية، وجهود إعادة البناء في مرحلة ما بعد تسونامي، ورفع اسمها من قائمة صندوق النقد الدولي في وقت مبكر. وأشارت إلى "إضفاء الصبغة المحلية" على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة من خلال التزام جاكارتا ببرنامج المعونة لتحقيق فعالية التنمية، كإطار رئيسي لإندونيسيا وشركائها في التنمية. وأضافت، في هذا السياق، أن الأمم المتحدة تساعد إندونيسيا مساعدة فعالة، في تعزيز قدراتها دون الوطنية لإضفاء الصبغة المحلية على الأهداف الإنمائية للألفية، وتقدم لها العون في معالجة مسائل القدرات في المؤسسات الوطنية والمحلية التي تنفذ سياسة اللامركزية الجديدة، وتقوم بدور الوسيط في تقاسم المعارف والخبرات العالمية في مجالات من قبيل تغير المناخ، والانتخابات المحلية، واستراتيجيات الحد من الفقر، حيث تظهر قدرات إندونيسيا في تعلمها من قدرات الآخرين واكتسابها لها. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى المجلس على تشجيعه مبادرات

تنمية القدرات على الصعيد القطري، وإلى منظومة الأمم المتحدة على دعمها في المساعدة على تلبية احتياجات البلد.

١٠٥ - وعبرت الوفود عن دعمها للتركيز على تنمية القدرات الوطنية على النحو المبين في "الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة العامة، ٢٠٠٧". وأكدت أنه في حين يجب على كل مؤسسة أن تضع الأولويات لبناء القدرات وتنميتها وفقا لولايتها، فإنها يجب أن تسترشد، في الوقت نفسه، بالأولويات التي تضعها البلدان المشمولة بالبرنامج. وطلب أحد الوفود من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعترف بوجهات النظر المختلفة بين الجهات الفاعلة في التنمية، بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، مشيرا إلى أن المفاهيم التي تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بإمكانها تعزيز النشاطات التشغيلية المنسقة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. وطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُحدد، عبر التحليل، المواضيع التي يمكن أن تحصل فيها مواءمات استنادا إلى ولايات كل مؤسسة وإلى مزاياها النسبية، وأن تكون فعالة في تحقيق نتائج التنمية، وترفع تقريراً عن ذلك. وطالب وفدان بقدر أكبر من الابتكار والتنسيق لمساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من أولويات التنمية الوطنية، مع التأكيد على الحاجة إلى مواصلة الإصلاحات. وشجع هذان الوفدان أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تحديد أولويات تنمية القدرات، ودعيا إلى المزيد من ترشيد استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لقياس نتائج تنمية القدرات. وطلب المجلس مواصلة الحوار بشأن مسألة تعزيز تنمية القدرات الوطنية ودور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد.

الجزء الثاني

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

١٠٦ - افتتح الرئيس الدورة بالإشادة بالمديرة التنفيذية لقيادتها لليونيسيف ولما اتخذته من مبادرات واسعة النطاق لصالح الأطفال، ولا سيما في سياق الأزمة المالية وتحدد النزاع. وأشار إلى أن الأطفال والنساء قد تضرروا بصورة خاصة من هذه الأزمات، ودعا إلى اتخاذ تدبير أفضل لتوفير الحماية الاجتماعية. وقال إن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية يؤثر على الجهود الإنمائية وإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى حدوث أزمات إنسانية ودفع الملايين من الأطفال إلى أعماق دوامة الفقر. وأكد بأنه من الضروري تقييم أثرها على أمن الأطفال الغذائي وصحتهم ورفاههم وتعليمهم، وهي جميعها من مجالات تركيز اليونيسيف. ودعا الحكومات وجميع شركاء اليونيسيف إلى توحيد جهودهم الرامية إلى حماية الأطفال وإيجاد عالم تُحترم فيه حقوقهم.

١٠٧ - وانتقل إلى جدول أعمال الدورة السنوية، وذكر أن جميع بنود جدول الأعمال، بما فيها الجلسة ذات محور التركيز الخاص على الصحة العالمية والقضاء على شلل الأطفال، هي بنود تزداد أهميتها عندما ينظر فيها ضمن سياق أخطار العصر وتحدياته الهائلة. وقد بات جلياً مدى تعقيد المسائل الإنمائية والإنسانية في الواقع وكيف يدل ذلك على ضرورة تعزيز الاتساق والترابط داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٠٨ - وأشادت المديرية التنفيذية، في ملاحظاتها الافتتاحية، بالشراكة الجديدة بين الولايات المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي للقضاء على شلل الأطفال ولتعزيز صحة الأطفال والأمهات. وتكلمت عن الزيارات التي اضطلعت بها إلى بلدان مختلفة، وعن المساعدة الإنسانية التي قدمتها اليونيسيف خلال العام، وأكدت أن اليونيسيف تعمل مع الحكومات ومع وكالات الأمم المتحدة وشركائها الآخرين للمساعدة في ضمان أن يتوفر للأطفال والأسر إمكانية الحصول على المساعدة العاجلة، بما في ذلك المياه المأمونة والصرف الصحي والتغذية والتحصين والأدوية. كما تدعم اليونيسيف المدارس والأماكن الملائمة للأطفال. وفي بلدان كثيرة، يشكل الوضع الأمني تحديات خطيرة لعمل اليونيسيف وسلامة موظفيها. وقد أكدت الأزمة الاقتصادية ضرورة تحقيق الترابط على نطاق المنظومة، حيث تحمل في طياتها إمكانية إبطاء الجهود الإنمائية والتأثير سلباً على التغذية والرعاية الصحية والتعليم في المدارس. وتعمل اليونيسيف مع البنك الدولي وجهات أخرى لتعزيز وضع تدابير للحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها للمساعدة في حماية الأطفال والنساء.

١٠٩ - وقالت إن اجتماع القيادة العالمية لليونيسيف الذي عقد في نيسان/أبريل، في نيويورك، قد أتاح فرصة فريدة للاطلاع على التجارب والاستماع إلى قادة الرأي من خارج المنظمة. وكان من ضمن أولئك القادة رئيس البنك الدولي والأمين العام للأمم المتحدة. وركز الاجتماع على الطريقة التي يمكن من خلالها لليونيسيف أن توفر القيادة العالمية بشأن مسائل الأطفال على نحو أفضل. وناقش المشاركون السبل التي تستطيع من خلالها اليونيسيف أن تعزز قدرتها على الاجتماع والدعوة والتعاون والاستفادة من الموارد المتاحة لها، وعلى الأخص في الاستجابة إلى أربعة من عوامل التغيير الرئيسية، وهي: الاتجاهات الديمغرافية؛ وتغير المناخ؛ والتقدم التكنولوجي؛ والاتجاهات الاقتصادية.

باء - إقرار جدول الأعمال

١١٠ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2009/8).

١١١ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٤٤ وفداً مراقباً، وهيئة واحدة من هيئات الأمم المتحدة، ومنظمة حكومية دولية واحدة، والفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف، و ٤ منظمات غير الحكومية قد قدمت أوراق اعتمادها.

ثانياً - مداورات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (البند ٣ من جدول الأعمال)

١١٢ - وعرضت المديرة التنفيذية التقرير (E/ICEF/2009/9)، وذكرت أنه يبين النتائج الرئيسية التي تحققت من خلال التعاون من أجل الأطفال في السنة الثالثة من خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣. كما أن التقرير السنوي هو أول تقرير يلي استعراض عام ٢٠٠٨ المتعمق لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وقد جرى هذا العام توسيع ملحق بيانات المصاحبة وذلك لتوفير أحدث المعلومات والاتجاهات بشأن مجموعة كبيرة من الغايات المختلفة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، إضافة إلى مؤشرات أداء اليونيسيف في الإدارة والعمليات والتمويل. واستعرضت عدة نجاحات رئيسية وباقي التحديات الواردة في التقرير. ثم قدم مدير السياسات والممارسات بعد ذلك معاً بارزة للبيانات المعدة لعام ٢٠٠٨.

١١٣ - وكانت الاستجابة العاجلة اللازمة لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية والغذائية موضوعاً شاملاً في المناقشة التي تلت ذلك. وذكرت عدة وفود أن آثار هذه الأزمات قد تفاقت بسبب تغير المناخ. ويعاني من أسوأ هذه الآثار أشد فئات السكان ضعفاً، ولا سيما الأطفال والنساء، والسكان الذين يعيشون في أوضاع إنسانية محتدة، والذين يعيشون في بلدان نامية. وطلب إلى اليونسيف أن تضطلع بدور ريادي في إبراز الأخطار التي تهدد رفاه الأطفال وفي جعل احتياجات الأطفال محور النقاش والاستجابة على الصعيد العالمي.

١١٤ - وكخطوة رئيسية في هذا الاتجاه، دعا المتحدثون اليونسيف إلى زيادة رصدتها للحالة، ولا سيما أثر هذه الأزمات على الأطفال والنساء. كما طلب المتحدثون إلى اليونسيف أن تواصل جهودها الرامية إلى تأمين بيانات موثوقة وبناء قدرات وطنية في هذا المضمار. والتُمتست معلومات عن أثر الأزمات في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا؛ وفي الحد من الفقر؛ وفي النظم الصحية؛ وفي العمل الذي تضطلع به اليونسيف والأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وطلبت عدة وفود إلى اليونسيف أن تحدد الخطوات الملموسة المعتمزة اتخاذها أو التي اتخذت بالفعل للتكيف مع الأزمات، بينما أوصى بعض الوفود بأن تشكل هذه الجهود جزءاً من استجابة تتميز بحسن التنسيق من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل. وجرى التأكيد على ضرورة أن تتواءم الإجراءات مع احتياجات كل بلد على حدة، وذلك لبناء قدرات البلدان اللازمة للتعامل مع الأزمات ودعم الاستجابات الوطنية من خلال تدابير الحماية الاجتماعية.

١١٥ - وأثنى عدد من الوفود على اليونسيف لما أحرزته من تقدم في كل مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وللتحسن الذي حققته في مجال الإبلاغ. وكان من ضمن الإنجازات التي ذكرت زيادة التركيز على صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة؛ والتقدم الذي أحرز في تخفيض معدل وفيات الرضع وتغذية الأطفال؛ وتخفيض معدل الوفيات الناجمة عن مرض الحصبة من خلال الجهود التي بذلتها الشراكة العالمية للقضاء على الحصبة؛ وتسجيل زيادات في تغطية التحصين وإدخال لقاحات جديدة؛ وإحراز تقدم في القضاء على شلل الأطفال؛ وتعبئة الأموال للقضاء على الملاريا؛ وتوسيع نطاق التعليم، بما في ذلك تعليم البنات والتعليم في حالات الطوارئ؛ وإنجاز خطوات كبيرة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتعزيز الزخم في تحسين السياسات المتصلة لحماية الأطفال، بما في ذلك بناء القدرات في مجال تحقيق العدالة للأطفال. كما أعربت فرادى الوفود عن امتنانها لليونسيف لما قدمته من دعم لاستجابات الطوارئ في بلدانها.

١١٦ - ومع ذلك، أكد المتكلمون أيضاً أن النتائج التي تحققت في عدة مجالات كانت دون مستوى الإنجازات المستهدفة المحددة وأن الإبلاغ بشأن مجالات التركيز لم يكن متساوياً. وسأل بعض الوفود عن كيفية معالجة هذا الأمر. وطالب متحدثون بأن تتضمن التقارير المقبلة المزيد من التحليل؛ وأن تزيد من التركيز على النتائج والأثر؛ وأن تقدم تقييماً أكثر دقة لما أحرز من تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأن تعالج التحديات التي تواجهها اليونيسيف على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ وأن تتبادل الدروس المستفادة من الجهود المبذولة لمواجهة التحديات. وطالب عدد من الوفود بتنقيح التقرير بحيث يقلل من سرد الأنشطة ويركز على الأدلة والنتائج. وطالب وفد واحد بتقديم المزيد من التقارير عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وطالب آخر بأن تشير التقارير إلى أثر الاحتلال الأجنبي على الأطفال. وطلب عدة متحدثين معلومات عما تبذله اليونيسيف من جهود لزيادة مشاركة الأطفال والشباب.

١١٧ - وأكدت عدة وفود، في معرض إشارتها باليونيسيف لزيادة تركيزها على صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة، أن هذا المجال يتطلب زيادة التركيز المكثف وتحسين النتائج، ولا سيما باعتماد نهج متعدد القطاعات. وقد أشير بوجه خاص إلى أن التقدم المحرز في مجال وفيات الأطفال يقل كثيراً عن الإنجاز المستهدف في الأهداف الإنمائية للألفية. وسأل عدد من الوفود عن الكيفية التي ستعالج بها اليونيسيف هذا الأمر. وقُدمت طلبات محددة لزيادة تغطية التحصين ضد الالتهاب السحائي، ولا سيما في منطقة غرب أفريقيا؛ ولمضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة أمراض الإسهال والالتهاب الرئوي. وحث وفد واحد اليونيسيف على اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال بقاء صغار الأطفال ونمائهم. وأثير سؤال بشأن التقدم المحرز في الحد من التفاوت فيما يتصل بالصحة والتغذية، وهو شاغل يقلق البلدان متوسطة الدخل بصفة خاصة.

١١٨ - ووفقاً لما تراه عدة وفود للشراقات أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق تحسينات في مجالي الصحة والتغذية. وأبرز أحد المتحدثين، بوجه خاص، مشاركة اليونيسيف في الشراكة الصحية الدولية ومجموعة "الصحة-٨"، ومؤخراً في مجموعة "الصحة-٤"، التي أقيمت مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. وأشاد متحدث آخر بالتعاون مع البنك الدولي بشأن صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة، وحث أيضاً صناديق الأمم المتحدة وبرامجها على تحقيق تعاون أوثق في هذا المضمار. وأثنى متحدثان على مبادرة وضع حد لجوع الأطفال ونقص تغذيتهم (التي أعيد تسميتها بمبادرة الجهود المتجددة لمكافحة جوع الأطفال (مبادرة "ريتش")) باعتبارها تشكل تعاوناً إيجابياً. وجرى التركيز أيضاً على زيادة الاستثمار وتحسين القدرات في النظم الصحية. وأعرب أحد الوفود عن

امتنانه لليونيسيف لما قدمته من دعم تقني إلى الحكومات الأفريقية لإعداد خطط صحية متوسطة الأجل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة.

١١٩ - وأثنى على اليونيسيف لزيادة إمكانية حصول الأطفال على التعليم الأساسي وبقائهم في المدارس، بما في ذلك من خلال توفير مدارس ملائمة للأطفال؛ وزيادة هذه الإمكانية للبنات؛ وتعزيز إمكانية الحصول على التعليم أثناء الأزمات والتراعات. وطلبت معلومات عن التقييم الخارجي الذي أجري بشأن المدارس الملائمة للأطفال؛ وبشأن الدعم المقدم إلى خطط التعليم الوطنية، بما فيها التدابير الرامية إلى الحد من التفاوت؛ وبشأن الدعم المقدم إلى الدول الضعيفة عبر صناديق تحول التعليم.

١٢٠ - ودعت الوفود إلى تحقيق المزيد من التقدم في حماية الأطفال، بينما أشار أحدهم إلى ضرورة زيادة الموارد في هذا المجال. وتشمل هذه الجهود تنفيذ إعلان وخطة عمل ريو؛ وحماية الأطفال والنساء من الاغتصاب والعنف الجنسي، بما في ذلك أثناء النزاع؛ وحماية الأطفال من الإيذاء في وسائط الإعلام الجديدة، بما فيها شبكة "الإنترنت"؛ والتدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع؛ وإزالة الألغام البرية وغيرها من المتفجرات عشوائية الضرر؛ ومساعدة الأطفال الذين ارتبطوا بقوات وجماعات مسلحة؛ ومساعدة الأطفال في ممارسة حقوقهم كاملة أثناء النزاع المسلح؛ ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشاد أحد الوفود باليونيسيف لدورها القيادي في المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل في حالات الطوارئ، ولدورها في وضع نهج مشترك للأمم المتحدة لإزاء تحقيق العدالة للأطفال، ولجهودها الرامية إلى دعم النظم الوطنية لرصد الانتهاكات والإبلاغ عنها وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢. وأثنى وفد آخر على جهود اليونيسيف في العمل مع الحكومات لتحسين نظم قضاء الأحداث. ورحب عدة متحدثين بتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالعنف ضد الأطفال.

١٢١ - وفي حين أشادت عدة وفود بالتقدم المحرز في مجال مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك في مجال زيادة تغطية جهود منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل إجراءات علاج الأطفال من الإصابة بالفيروس، فقد شددت تلك الوفود على وجوب إيلاء المزيد من العناية إلى هذه المسألة. وطلب أحد الوفود إلى اليونيسيف توطيد التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع نهج أقوى بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين لمساعدتهم على الوقاية من الإصابة بالفيروس وتلافي الحمل غير المرغوب فيه أو المبكر. ولاحظ بعض المتكلمين انخفاضاً في الموارد التي تكرسها اليونيسيف لمجال التركيز هذا بالمقارنة بعام ٢٠٠٧، وأشار أحد المتكلمين إلى أن نسبة لا تتعدى ٦,٧ في المائة من إجمالي النفقات

البرنامجية لعام ٢٠٠٨ خُصصت لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذكر تحديداً أن هناك حاجة إلى بذل الجهود لزيادة إمكانية الوصول إلى خدمات المشورة والعلاج المشمولة بالسرية؛ وتوفير العلاج الوقائي للأطفال المعرضين للإصابة؛ وزيادة إتاحة الأدوية الميسورة التكلفة. بما فيها مضادات الفيروسات الرجعية؛ والوصول إلى اليتامى وغيرهم من الأطفال الضعفاء وأسرهم لتقديم المساعدة إليهم؛ وتعزيز التثقيف الوقائي للشباب.

١٢٢ - وأنتت الوفود على اليونيسيف للعمل الإنساني الذي تقوم به. بيد أن عدداً منها لاحظ أن المكاتب القطرية لا تزال تفيد بأن بعض المكاتب القطرية لليونيسيف ليست لديها فكرة واضحة عن مسؤولياتها كقادة للمجموعات. وحثت الوفود المديرية التنفيذية على أن تكفل تلقي رؤساء المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف الدعم والتدريب الكافين. بما يتيح لهم الاضطلاع بهذا الدور القيادي البالغ الأهمية. واقتُرح أن تزداد مشاركة اليونيسيف في الحوار المتعلق بالسياسات، لا سيما فيما يتعلق ببناء السلام والإنعاش المبكر.

١٢٣ - وشدد الكثير من الوفود على أن تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب العمل الذي تقوم به اليونيسيف هو أمر حاسم الأهمية بالنسبة لتحقيق النتائج على صعيد مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمراً أساسياً أيضاً بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكسر حلقة الفقر. وفي حين أثنى المتكلمون على جهود اليونيسيف في هذا المجال، فقد شددوا على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وأشار أحد المتكلمين إلى الدور الهام الذي تضطلع به اليونيسيف في دعم تعديل الهيكل الجنساني في الأمم المتحدة.

١٢٤ - وأشاد العديد من الوفود باليونيسيف للجهود التي تبذلها من أجل تحسين العمليات والإدارة القائمة على النتائج فيها، وتحسين نُهج الميزنة بما يتواءم مع الوكالات الأخرى. ومع ذلك، فقد أُشير إلى أن المنظمة لا تزال تقدم في مجالات عدة تتناول فيها تقارير عن الأنشطة لا عن النتائج. وأعرب بعض المتكلمين عن القلق بسبب إرجاء اليونيسيف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى عام ٢٠١٢، وطلبوا معلومات إضافية عن بدء التنفيذ بما في ذلك معلومات عن الآثار المالية. وكذلك أشيد باليونيسيف للعمل الذي تقوم به لجعل المنظمة أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة، وذلك بسبل منها تطوير نظام المساءلة. وطلب العديد من المتكلمين بذل جهود إضافية لتقليص الإطار الزمني لإجراءات التوظيف وملء الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية كونه بعيداً للغاية عن الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

١٢٥ - وذكر العديد من المتكلمين أن المواءمة وزيادة التعاون فيما بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة أمر ضروري لتحسين البرمجة. وأشار أحد الوفود إلى ارتياحه لتضاعف عدد برامج الأمم المتحدة المشتركة التي شاركت فيها اليونيسيف بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وأشار أيضا إلى أن البرامج المشتركة تعد خطوات هامة نحو تحسين الاتساق والفعالية في منظومة الأمم المتحدة وتخفيض تكاليف المعاملات. وللعمل على تحقيق هاتين الغايتين، تُشجع اليونيسيف على الاضطلاع بدور قيادي في مبادرة وحدة الأداء وعلى مواصلة دعم المبادرة المذكورة على المستوى الميداني. واقترح أحد الوفود أن تنتقل وكالات الأمم المتحدة إلى وضع وثيقة قطرية واحدة وآلية إبلاغ واحدة لكل بلد، وأفاد بأن تقييم البرامج القطرية التجريبية ينبغي أن تتولاه العناصر الوطنية وأن تقوده الحكومات. ورحب وفد آخر بمساهمة اليونيسيف في الفريق العامل التابع لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وذكر أن جهود المواءمة فيما بين الوكالات ينبغي أن تشمل أيضا محور تركيز يتناول فعالية المعونة.

١٢٦ - وأعرب الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف عن تقديره للاستراتيجية الجديدة التي وضعتها اليونيسيف لجمع التبرعات. وأكد الوفد أن اللجان الوطنية توفر ما يناهز ٢٦ في المائة من إيرادات اليونيسيف. ويؤجه ما يزيد على ٥٠ في المائة من موارد اللجان الوطنية إلى الموارد العادية التي هي مصدر التمويل الأساسي لليونيسيف.

١٢٧ - وأبرز عدد من الوفود ضرورة زيادة المساهمات في الموارد العادية وزيادة نسبة الموارد العادية إلى مجموع الموارد كمسألة ذات أولوية ملحة، وخاصة في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية. وأشار إلى أن نسبة الموارد العادية واصلت اتجاهها إلى التراجع في عام ٢٠٠٨. وأهاب الكثير من المتكلمين بالجهات المانحة مضاعفة جهودها لتقديم الدعم إلى اليونيسيف في هذه الظروف الصعبة. واستجابة لذلك، أعلنت عدة حكومات عن التزامها المحافظة على مستوى مساهماتها أو زيادتها.

١٢٨ - واختتمت المديرية التنفيذية المناقشة بتوجيه الشكر إلى الوفود لما أبدته من تعليقات ومشاركة بناءة وتأييد مثمر. وشددت على أن تعزيز الصحة وأنظمة الرعاية الصحية يشكل أولوية من أولويات اليونيسيف، لا سيما في مجال توفير الرعاية للأمهات والأطفال حديثي الولادة. وأضافت أن اليونيسيف دخلت في عدد من الشراكات الجديدة والمعاد تنشيطها التي تعتبر ذات أهمية أساسية بالنسبة لهذا الجهد. وكما لاحظت الوفود، فإنه من المهم التصدي لا لمرضي الحصبة والملاريا فحسب بل لأمراض أخرى تشكل تحديا "منسيا" مثل الالتهاب الرئوي والإسهال. وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري التنبيه إلى الصلة بين

الإسهال، ونقص التغذية، وتوفير المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي. وبما أن التغذية من أوائل ضحايا الأزمة الاقتصادية، فإن اليونيسيف تزيد من تركيزها في هذا المجال. فالأطفال المصابون بسوء التغذية الشديد والحاد، مثلاً، يجري الوصول إليهم عن طريق تدابير منها على سبيل المثال توفير الأغذية العلاجية الجاهزة للاستهلاك.

١٢٩ - تقوم اليونيسيف، في مواجهة الأزمة، بتكريس الموارد لدعم التعليم ومنع التسرب الدراسي. كما أنها تتعاون تعاوناً كاملاً مع سائر الوكالات والشركاء، بما في ذلك البنك الدولي، وذلك في تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للسكان الضعفاء ضعفاً شديداً. وفي مجال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهناك تقدم يُحرز في ميادين عدة من خلال مبادرة "اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز"؛ ومن الضروري الوصول إلى الشباب من خلال الرسائل المناسبة كسبيل من سبل الوقاية. ولا تزال الشؤون الجنسانية مسألة ذات أهمية حاسمة لجميع مجالات عمل اليونيسيف، من صحة الأم إلى تعليم البنات والاستثمار لصالح المراهقات. وفي مجال حماية الطفل، تشارك اليونيسيف في الأعمال التمهيدية، وهو مسعى على درجة كبيرة من الأهمية في البلدان المتوسطة الدخل. ولا بد من تعزيز أنظمة الحماية في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بحالات الطوارئ والتراعات، تقوم اليونيسيف بدور أساسي في إصلاح العمل الإنساني وكفالة التنفيذ الفعال لنهج المجموعات. وثمة أولوية أخرى هي ضمان النشر السريع للموظفين المطلوبين. وتشمل المبادرات المتعددة التي تضطلع بها اليونيسيف من أجل تعزيز مشاركة الطفل إشراك الشباب من خلال أدوات تكنولوجية جديدة.

١٣٠ - واليونيسيف، إذ تنشد الحفاظ على الفعالية التنفيذية، تعمل مع شركاء كثيرين لاستغلال الموارد على نحو أكثر كفاءة من خلال التركيز على النتائج. وينطوي ذلك على التزام قوي من جانب اليونيسيف بالاتساق على صعيد الأمم المتحدة. وتتعاون اليونيسيف أيضاً مع الجهات المانحة من أجل زيادة نسبة الموارد العادية إلى مجموع الموارد. وفي مجال التوظيف، جرى تعيين مدير جديد للموارد البشرية سيقود الجهود الرامية إلى تقليص الإطار الزمني لملء الشواغر واجتذاب مهارات جديدة للمستقبل. ومن أعلى المهارات التي تُلتمس في المرشحين للتعيين القدرة على المشاركة في الأعمال الأولية. ويشمل هذا النوع من الأعمال الحوار المتعلق بالسياسات الذي يتناول مسائل من قبيل الحماية الاجتماعية، وبناء السلام، والإنعاش المبكر. وأضافت أن تشجيع السياسات الجيدة يرقن بتوافر البيانات الموثوق بها وتبادل الدروس المستفادة.

١٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

باء - تقرير عن نظام المساءلة في اليونيسيف (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٣٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بنظام المساءلة في اليونيسيف (E/ICEF/2009/15) الذي عرضه عمر عبدي، نائب المديرية التنفيذية. وقد أوضح أن التقرير هو نتاج سلسلة من المشاورات الداخلية والخارجية الرامية إلى مواءمة نظام المساءلة في اليونيسيف بنظيره في الوكالات الأخرى، وتعزيز إدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج في اليونيسيف.

١٣٣ - ورحبت عدة وفود بوضع نظام للمساءلة يتواءم مع أدوات مشابهة في منظومة الأمم المتحدة. وأشار المتكلمون، في جملة أمور أخرى، إلى أهمية بناء القدرات والامتلاك الوطني؛ وفعالية عملية الرصد والتقييم؛ ومواصلة جهود المواءمة والاتساق والتجانس مع سائر الوكالات؛ والاتساق مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ومع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل واستراتيجياتها للدعم، ومع اتفاقية حقوق الطفل؛ والتنسيق مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات؛ ووضع توقعات النتائج والمؤشرات اللازمة لقياس فعالية نظام المساءلة؛ والاستعراض الدوري للنظام لكفالة اتساقه على الدوام مع الاحتياجات المتغيرة للمنظمة؛ وتعزيز أنظمة وممارسات إدارة المخاطر في اليونيسيف.

١٣٤ - وطلب أحد الوفود الحصول على المزيد من المعلومات عن كيفية إدماج اليونيسيف لبناء القدرات والامتلاك الوطني في عملها. وأعرب الوفد عن تقديره لمبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واقترح وفد آخر التشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن كيفية إدماج مختلف أدوات الرقابة والمساءلة في إطار أكثر شمولاً وتآزراً. وطلب الوفد معلومات إضافية عن أنظمة وممارسات إدارة المخاطر في اليونيسيف. وفي إشارة إلى تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، شدد أحد الوفود على ضرورة احترام الوظيفة الرقابية للمجلس التنفيذي. وأوصى الوفد، علاوة على ذلك، بالتمديد الصارم بالإجراءات التي يضعها المجلس التنفيذي والقواعد المتعلقة بالسرية.

١٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠٠٩ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (انظر المرفق).

١٣٦ - وعقب اعتماد المقرر، أعاد وفدان تأكيد مبدأ سرية تقارير مراجعة الحسابات وأوصى أحد الوفدين بأن يكون الاطلاع على تقارير مراجعة الحسابات رهناً بموافقة الحكومات المعنية.

جيم - إطار اليونيسيف الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٣٧ - قام المجلس التنفيذي، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، باستعراض تقريرين هما: الإطار الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية لليونيسيف (E/ICEF/2009/10) و الوثيقة المصاحبة للتقرير والمتعلقة بإعداد خريطة للشراكات والعلاقات التعاونية (E/ICEF/2009/11 و E/ICEF/2009/11/Corr.1)، وكلاهما عرضته هيلده فراغفورد جونسون، نائبة المديرية التنفيذية، وأطلعت الأمانة المجلس التنفيذي أيضا على برنامج عمل و ١٥ دراسة حالة إفرادية عن مشاركة اليونيسيف مع مجموعة متنوعة من الشركاء الرئيسيين. وذكرت نائبة المديرية التنفيذية أن الخطوات المقبلة ستستتبع على نشر الإطار وتنفيذه، وتدريب الموظفين، ووضع أدوات الرصد والتقييم. وأضاف المدير المعني بجمع تبرعات القطاع الخاص والشراكات الخاصة أن الإطار وُضع بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة في الداخل والخارج. وشدد أيضا على المساهمة الكبيرة التي تقدمها اللجان الوطنية في مجال إقامة الشراكات وإدارتها.

١٣٨ - وأنتت الوفود على جهود اليونيسيف الرامية إلى توضيح وتعزيز نهجها لإزاء الشراكات. وأعربت عن تأييدها لإقامة صلات أوثق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني، وتعزيز مشاركة الأطفال والشباب علاوة على قطاع الشركات. وأوصى بأن يجري تنفيذ الإطار بالاسترشاد بمبادئ فعالية المعونة والاستدامة والامتلاك الوطني، وأن يكون التنفيذ متوائما مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والبرامج القطرية لليونيسيف. وشدد أحد الوفود على المساهمة الكبيرة التي تقدمها اللجان الوطنية في مجال الشراكة، بينما أوصى وفد آخر بأن تبرز أنشطة جمع التبرعات الحاجة إلى المساهمة في الموارد العادية (الأساسية) لليونيسيف.

١٣٩ - وذكرت عدة وفود أن الإطار ينبغي أن يغطي أيضا تعاون اليونيسيف مع الحكومات الوطنية. وأوضحت نائبة المديرية التنفيذية أن العلاقة مع الحكومات في البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج تتجاوز نطاق الإطار الاستراتيجي والغرض منه، وأنها تندرج في عمليات ووثائق أخرى مثل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وعلقت عدة وفود على وجوب التزام اليونيسيف بدورها كهيئة حكومية دولية عند مواصلة تطوير النهج الذي تتبعه إزاء الشراكات. ورد المدير المعني بجمع تبرعات القطاع الخاص والشراكات الخاصة قائلا إن مشاركة اليونيسيف مع المجتمع المدني وسائر الأطراف الفاعلة لن يغير من هذا الدور. وطلب أحد الوفود تنظيم دورة غير رسمية أو حدث يُقام إبان انعقاد دورات

المجلس التنفيذي المقبلة ويُسلط فيه الضوء على دور اللجان الوطنية لليونيسيف ومساهماتها في جمع التبرعات والترويج للشراكات. وقد رد المدير المعني بتبرعات القطاع الخاص والشراكات الخاصة على هذا الطلب بالإيجاب.

١٤٠ - وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى تعزيز رصد وتقييم مشاركة اليونيسيف في الشراكات، طالبة إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد. وطلب المجلس التنفيذي في مقره إجراء تحليل دقيق للدروس المستفادة أثناء عملية التنفيذ، والقيام بحلول عام ٢٠١٢ بوضع صيغة مستكملة من الإطار الاستراتيجي ذات محور تركيز موسع يشمل المنظمات المتعددة الأطراف.

١٤١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

جلسة ذات محور تركيز خاص بشأن الصحة العالمية، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على شلل الأطفال

١٤٢ - عقب مناقشة الإطار الاستراتيجي، شارك المجلس التنفيذي في الجلسة ذات محور التركيز الخاص التي أبرزت الدور الرئيسي للشراكات في مجال الصحة العالمية والقضاء على شلل الأطفال. وشملت قائمة المتحدثين أخصائيين صحيين من حكومة نيجيريا، ومنظمة الروتاري الدولية واليونيسيف. وعُرض فيلم وثائقي بعنوان: "الخطوة النهائية" عن حملة القضاء على شلل الأطفال في المناطق التي يستوطن فيها المرض في الهند. وأدى كل من الرئيس والمديرة التنفيذية بملاحظات استهلاكية.

١٤٣ - وقدم الدكتور محمد علي باقي، المدير التنفيذي للهيئة النيجيرية الوطنية لتنمية الرعاية الصحية الأولية، استعراضا للجهود التي يبذلها بلده من أجل القضاء على شلل الأطفال. وشملت هذه الجهود تعبئة ناجحة للقادة السياسيين والزعماء الدينيين المحليين ومجتمعهم المحلية، مما أدى إلى تحسين منهجي في التغطية. وفي إعلان أبوجا المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠٩، تعهد جميع المحافظين الـ ٣٦ في نيجيريا بتقديم الدعم للقضاء على شلل الأطفال. وتشمل التحديات الهامة المتبقية الحاجة إلى تعزيز الجهود، ومواصلة التمويل، وإعادة تنشيط نظام الرعاية الصحية الأولية الضعيف. وقال إن اليونيسيف شريك مهم، وخاصة من خلال بناء قدرات قوية للتعبئة الاجتماعية على الصعيد المحلي، وتمكين تقاسم الدروس وأفضل الممارسات من أنحاء العالم.

١٤٤ - ووصف الدكتور روبرت سكوت، رئيس اللجنة الدولية للتطعيم الموسع ضد شلل الأطفال في منظمة الروتاري الدولية، عمل منظمة الروتاري الدولية، والمبادرة العالمية للقضاء

على شلل الأطفال. وأعرب الدكتور سكوت عن تقديره للدعم القوي الذي تقدمه مؤسسة بيل وميليندا غيتس في توفير الأموال اللازمة للقضاء على شلل الأطفال التي يتوقع أن يصل مجموعها إلى ١,٢ بليون دولار. وفي البلدان الأربعة المتبقية التي يتوطن فيه شلل الأطفال. وهي نيجيريا وأفغانستان والهند وباكستان، كانت المشاركة السياسية والمجتمعية ذات أهمية حاسمة في الجهود المبذولة للقضاء على شلل الأطفال. وبينما أشاد بالشراكة التي أعلنت مؤخرا بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ذكر أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجال التمويل.

١٤٥ - وقال الدكتور بيتر سلامة، المدير المشارك للشؤون الصحية في اليونيسيف، إن العاملين القادمين يشكلان فترة حاسمة الأهمية لكي يتسنى القضاء على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠١٠. والشراكات الاستراتيجية لا تقل أهمية في مكافحة الحصبة والملاريا، وفي مكافحة الأسباب التي تكمن وراء وفيات الأطفال، مثل الإسهال والالتهاب الرئوي. وترتبط هذه المسببات ارتباطا وثيقا بسوء مرافق الصرف الصحي وإجراءات الصحة الوقائية ونقص التغذية. وإضافة إلى "أعمال المراحل التنفيذية"، تركز اليونيسيف وشركاؤها على تقديم الدعم لوضع السياسات وحشد الموارد.

١٤٦ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشادت عدة وفود بمشاركة اليونيسيف في الشراكات الاستراتيجية في مجال الصحة العالمية. وقالت هذه الوفود إن التشديد على تعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية أمر بالغ الأهمية. وتحدثت وفود أخرى عن الجهود التي تبذلها للحفاظ على النجاح الذي حققته في القضاء على شلل الأطفال وتعزيز نظم الرعاية الصحية لديها. وأشارت الوفود إلى موافقتها على الدور القيادي الذي تضطلع به اليونيسيف في دعم تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلقين بصحة الطفل والأم. وقالت وفود أخرى إن الجهود المبذولة للقضاء على شلل الأطفال ينبغي أن تكمل وتعزز الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض الأخرى ونقص التغذية. ومن المهم أيضا تنسيق العمل بين مختلف الشركاء، وخاصة على الصعيد القطري.

١٤٧ - وقالت المديرية التنفيذية في ملاحظاتها الختامية، إن المناقشة أبرزت الأهمية الحاسمة لإقامة شراكات طويلة الأجل لتنفيذ العمل الميداني، ولتعبئة الموارد، ولوضع استراتيجيات مشتركة.

دال - التعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٦ من جدول الأعمال)

(أ) مشاريع وثائق البرامج القطرية

منطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

١٤٨ - قدم المدير الإقليمي استعراضا عاما لمشاريع وثائق البرامج القطرية الـ ١٠ المعروضة على المجلس التنفيذي وهي: أرمينيا، وأوزبكستان، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وطاجيكستان، وكازاخستان (E/ICEF/2009/P/L.5 حتى E/ICEF/2009/P/L.14).

١٤٩ - وشكر ممثل أرمينيا اليونيسيف على الدعم الذي تقدمه، وأكد على أن البرنامج القطري قيد المناقشة يتوافق مع أولويات أرمينيا الوطنية، وبرنامج التنمية المستدامة الذي اعتمدته في عام ٢٠٠٨، وكذلك مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأرمينيا ترحب بتحول تركيز البرامج القطرية من المساعدة إلى التنمية. وأكد الممثل على أهمية تطبيق نظام اللامركزية والتخطيط المحلي في مساعدة أضعف المجتمعات المحلية والعمل الذي تضطلع به اليونيسيف مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٥٠ - وشدد ممثل بلغاريا على أهمية الشراكة الممتدة لفترة ثلاث سنوات مع اليونيسيف والتي ترمي إلى توطيد التقدم المحرز بشأن إصلاحات نظم رعاية الطفل وحماية الطفل، وحشد دعم واسع النطاق من أجل الأطفال. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج في تكوين شراكة وطنية أوسع لحشد الموارد ونشر الوعي بقضايا من قبيل الأطفال المعوقين، والأطفال المودعين في مؤسسات متخصصة، وطائفة الروما والسكان الريفيين. ويتجلى في إطار التعاون للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ الأولويات الرئيسية الواردة في استراتيجيات الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ المتصلة بالطفل، التي أقرها البرلمان. وبرنامج التعاون هذا، وهو أول برنامج يعقب انضمام بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي، يقدم رؤية واضحة للدور الجديد الذي يضطلع به مكتب اليونيسيف في سياق التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع في بلغاريا.

١٥١ - وقال ممثل الجبل الأسود إنه بالرغم من أن هذا البلد بلد متوسط الدخل، فإنه يواجه العديد من التحديات، تشمل التحديات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وانعدام الأمن الغذائي وزيادات الأسعار. وإضافة إلى ذلك، تؤثر الفوارق بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة من قبيل طائفة الروما، واللاجئين، والأطفال المعوقين، والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين والأسر الفقيرة. وفي مواجهة هذه التحديات، فإن تعاون اليونيسيف مع برامج الاتحاد الأوروبي في دعم البلدان المتوسطة الدخل يكتسي أهمية كبيرة. واستنادا إلى الأولويتين المتمثلتين في الاستثمار في نظم الرعاية الاجتماعية ورعاية

الأطفال وإنجاز خطة الإصلاح، سيساعد البرنامج القطري الحكومة على إنشاء الهيكل الأساسي اللازم للتخطيط وصنع السياسات المتعلقة بحقوق الطفل وبناء القدرات لرصد حقوق الطفل.

١٥٢ - وأشار ممثل البوسنة والهرسك إلى التحديات العديدة التي يواجهها بلده، على الرغم من أنه بلد متوسط الدخل. وتشمل هذه التحديات تزايد الفقر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تتلقى ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية الضعيفة مساعدة اجتماعية. وتشمل التحديات الأخرى التي تؤثر بشدة على الفئات الضعيفة، تردّي الوضع الصحي للأطفال، وانخفاض معدلات التحصين، وزيادة التسري من المدارس، ومسائل حماية الأطفال المعقدة التي تشمل العنف، والاتجار غير المشروع، وقضاء الأحداث. ويتوافق البرنامج القطري الخمسي الجديد مع إطارى الحكومة الاستراتيجي والإصلاحي، وبخاصة استراتيجيتي الإدماج الاجتماعي والتنمية الجديدين وسيركز البرنامج على وضع السياسات للفئات الضعيفة وعلى حقوق الطفل ومكافحة فقر الأطفال.

١٥٣ - وعلق أحد الوفود على مشروع وثيقة البرنامج القطري للبوسنة والهرسك، وشجع اليونيسيف على إجراء مشاورات واسعة النطاق مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف عند إعداد برامج جديدة بشكل مفصل. وأوصى الوفد بأن تسترشد جهود اليونيسيف باستراتيجية ملائمة في مجال تعزيز القدرات على مختلف المستويات. وحُثّ اليونيسيف على زيادة استثماراتها في إصلاح نظام قضاء الأحداث، وإشراك أصحاب المصلحة من الجهات الوطنية وتوضيح دورها. وأوصى بأن تشمل مصفوفة النتائج الموجزة المنقحة خطوط الأساس للنتائج المتوقعة في مجالات التركيز، عندما تكون متاحة.

١٥٤ - وشدد ممثل تركمانستان على أن مشروع برنامج التعاون الخمسي الجديد يشكل استمراراً منطقياً للبرنامج السابق الذي حقق العديد من النجاحات الهامة، التي شملت الجهود المشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف في مجال تحسين الخدمات الصحية. وسيدعم البرنامج الجديد استراتيجيات التنمية في البلد، التي تشمل الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠. ويساعد تركمانستان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتوجه الممثل بالشكر الجزيل إلى المكتب الإقليمي لليونسيف على الدعم الذي يقدمه، وإلى مكتب اليونيسيف في عشق أباد.

١٥٥ - ولاحظ ممثل طاجيكستان أن العديد من المسائل الواردة في مشروع وثيقة البرنامج القطري وردت أيضاً في استراتيجية التنمية الوطنية التي تغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. ويواجه البلد عدة تحديات ذات صلة بالكوارث

الطبيعية، والتعليم، وحماية الطفل. وعلى الرغم من أن الحكومة تخصص ٥٠ المائة من ميزانيتها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، فإن الحصول على موارد كافية لا يزال يشكل مصدرا للقلق. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على التعاون القوي بين العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل في طاجيكستان للتغلب على هذه التحديات.

١٥٦ - وأشارت الوفود إلى مشروع وثيقة البرنامج القطري لطاجيكستان، وأثنت على البرنامج لارتباطه بالاستراتيجيات الوطنية القائمة لمكافحة الفقر، وتوافقه مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومعالجته الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدفين ٤ و ٥. وأعربت الوفود عن موافقتها على تعميم مراعاة حماية الأطفال في عناصر البرنامج الأخرى، وعلى دعم إصلاح نظام قضاء الأحداث. ومع ذلك فمن الضروري التأكيد على الوقاية وتغيير السلوك في مجال الأطفال الجانحين، وإيلاء مزيد من الاهتمام لتغيير المواقف في المجتمع للحيلولة دون إيذاء الأطفال وإهمالهم، وممارسة العنف ضد الأطفال. وإضافة إلى حماية الطفل، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتفاوت بين الجنسين، وانخفاض معدلات بقاء البنات في المدارس، ومتابعة توصيات لجنة حقوق الطفل. وشجعت اليونيسيف أيضا على تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى لتحسين الحماية الاجتماعية والاستفادة من الخبرات المحلية كلما أمكن ذلك. كما أوصي بأن تتبادل اليونيسيف الدروس المستفادة في مجال تعزيز القدرات الوطنية.

١٥٧ - وأشارت ممثلة كازاخستان إلى أن البرنامج القطري السابق قد ساعد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال تحسين الخدمات وفي الدعوة المتصلة بالسياسات الاجتماعية التي تركز على الطفل. وشكرت اليونيسيف على الدعم الذي تقدمه، وخاصة المساعدة التي قدمتها لمساعدة كازاخستان في معالجة آثار عدة حالات للطوارئ، بما في ذلك الجهود المبذولة بشأن موقع التجارب النووية السابق في سيميپالاتنسك. وقالت إن كازاخستان تتطلع إلى استمرار تلقي المساعدة التقنية، وخاصة فيما يتعلق بجمع البيانات موثوقة، وإجراء الدراسات الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة. أما البرنامج الجديد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، الذي يتواءم بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية ومع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فيؤكد على معالجة أوجه التفاوت؛ والسياسات الاجتماعية والميزنة اللتين تركزان على الطفل وتستندان إلى وقائع فعلية؛ وصحة الأطفال والمراهقين، ونمائهم وحمايتهم، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الرعاية لمرضاه؛ ومشاركة الأطفال؛ وإقامة التحالفات من أجل الأطفال.

١٥٨ - وتحديث ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن مشروع وثيقة البرنامج القطري المتعلق ببلده في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، التقرير السنوي للمديرية التنفيذية. وذكر أن برنامج التعاون الجديد سيدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الطفل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة العمل للقضاء على الفقر بين الأطفال، والتصدي للفتوحات الاجتماعية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وسيدعم البرنامج أيضا تحقيق حماية الطفل، والقضاء على التمييز، ووضع أعلى المعايير الممكنة على أساس تحقيق المساواة فيما يتصل بتعليم الأطفال، ورفاههم وصحتهم ومن بين الإنجازات التي تحققت مؤخرا، أشار إلى القوانين المطبقة بشأن ممارسة العنف ضد الأطفال، والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

١٥٩ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للبرامج في كازاخستان وأوزبكستان.

١٦٠ - وشكر المدير الإقليمي جميع الوفود على التعليقات التي أبدتها، والتي ستؤخذ في الاعتبار لدى تنقيح وثائق البرامج القطرية. وأجاب على عدد من التعليقات المحددة المتعلقة بمشاريع وثائق البرامج القطرية.

منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

١٦١ - عرض المدير الإقليمي بالنيابة وثيقتي البرنامجين القطريين للمنطقة وهما لبوتسوانا وبوروندي (E/ICEF/2009/P/L.2 و E/ICEF/2009/P/L.3).

١٦٢ - وأعرب ممثل بوتسوانا عن تقديره لإنجازات التعاون السابق، بما في ذلك وضع الخطة الاستراتيجية لتحقيق بقاء الطفل ونمائه المعجلين وإقرارها، ورفع مكانة الحماية الاجتماعية، والدعم الذي قدمته اليونيسيف لبناء القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات والمعايير والقواعد المتعلقة بحقوق الطفل، وكذا الدور الحاسم لليونيسيف في إعداد مشروع قانون الطفل الذي يجري حاليا نظره في البرلمان. وتبين وثيقة مشروع البرنامج القطري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ أولويات الخطة الإنمائية العاشرة للبلد وستساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والرؤية الوطنية لعام ٢٠١٦. وأشار الممثل إلى ضرورة تقديم الدعم للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه بوتسوانا، وبخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ومن الأولويات المهمة إلى حد كبير تقديم التعليم الجيد والمناسب.

١٦٣ - وأعرب أحد الوفود، في معرض حديثه عن بوتسوانا، عن تأييده لإدراج عنصر خاص بالتعليم في البرنامج القطري.

١٦٤ - وذكر ممثل بوروندي أن إعداد مشروع برنامج التعاون الجديد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ قد استرشد بالأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة "رؤية بوروندي لعام ٢٠٢٥"، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وبدعم من اليونسيف وغيرها من الشركاء، تمكنت الحكومة من تحقيق نتائج ملحوظة رغم الفقر المدقع والحرب. ومن بين الإنجازات إتاحة الحصول المجاني على الرعاية الصحية لجميع الأطفال دون سن الخامسة والنساء عند الولادة؛ وإلغاء رسوم التعليم الابتدائي، مما أدى إلى زيادة معدلات التعليم، ولا سيما بالنسبة للبنات؛ وسن قانون جديد للعقوبات يثبط اللجوء إلى العنف ضد الأطفال والنساء؛ وتسريح الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعات وقوات مسلحة وإعادة إدماجهم؛ واتخاذ تدابير أخرى مختلفة لتعزيز حقوق الطفل. وتشمل التحديات المتبقية إعادة إدماج العائدين والمشرحين؛ والمشردين داخليا؛ ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وسوء تغذية الأطفال. وطلب الممثل الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع المائدة المستديرة في بوجومبورا في أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٦٥ - وقال أحد الوفود، في معرض حديثه عن مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوروندي، إن حكومته كانت تود لو أُجري تشاور أكثر عمقا فيما بين الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. وكان المأمول هو أن تشارك الوزارة الفنية وسائر الجهات الفاعلة في إعداد خطة العمل عن قرب. وطرح ثلاثة أسئلة محددة عن سُبل حصول اليونسيف على التمويل الإضافي اللازم وكيفية تخصيصه؛ وعن طبيعة علاقة البرنامج بالشراكة الصحية الدولية؛ وعما إذا كانت هناك خطط لمشاريع مشتركة ورصد مشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٦٦ - وشكرت المديرية الإقليمية المؤقتة الوفود على ما أبدته من تعليقات. وأجابت على سؤال عن مشروع وثيقة البرنامج القطري لبوروندي. وأحاطت علما، فيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري لبوتسوانا بالطلب المتعلق بإجراء تعديلات لجعل التعليم، عنصرا من عناصر وثيقة البرنامج القطري، وأبرزت فكرة استخدام النظام التعليمي لتوعية الشباب وغرس المهارات الحياتية وتغيير السلوك.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٦٧ - عرضت المديرية الإقليمية مشروع وثيقة البرنامج القطري للبنان ومشروع البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج (E/ICEF/2009/P/L.17 و E/ICEF/2009/P/L.16).

١٦٨ - وشكر ممثل لبنان اليونسيف على تعاونها الذي بدأ منذ عام ١٩٤٨، وعلى مساهمتها في التنمية ومساعدتها التي قدمتها أثناء النزاع. ومع أنه قد أحرز تقدم مهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن البلد لا يزال بحاجة إلى تعزيز نظامه التشريعي وإصلاح قطاعاته الاجتماعية الرئيسية وتنشيطها. ويتطلع لبنان، من خلال المشروع الجديد للبرنامج القطري، المتسق مع الأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية، إلى الحصول على المشورة الفنية من اليونسيف، ولا سيما في مجال بناء قدرات الوزارات وربط أنشطة الإنعاش في سياق الاستجابة لحالات الطوارئ وما بعد الأزمات، بإصلاحات السياسات العامة في مجالات الصحة والتعليم والحماية في الأجل الطويل. ويرحب لبنان أيضا بالاستراتيجيات المبتكرة للعمل في البلدان المتوسطة الدخل.

١٦٩ - وقالت ممثلة قطر إن بلدها قد اتخذ تدابير قانونية لحماية الأطفال من راكبي الهجن في السباقات وتحديد سن دنيا للزواج. وقالت إنه كان ينبغي أن تذكر الفقرة ٧ من مشروع وثيقة برنامج المنطقة أن قطر قد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وفي إشارة إلى الفقرة ١١ من مشروع برنامج المنطقة المتعلقة بتعزيز دور الشباب، أكدت أن بلدها قد اتخذ العديد من التدابير لتعزيز مشاركة الشباب، ومنها استضافة مبادرة "صلاتك" التي أطلقتها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند.

١٧٠ - وشكر ممثل المملكة العربية السعودية المديرية الإقليمية على عرضها الدقيق وقال إن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى العمل مع اليونسيف في مجال البرنامج الجديد دون الإقليمي لمنطقة الخليج. وقال إن العمل سوية مع الشركاء من شأنه أن يسهل إنجاز المزيد للتغلب على التحديات والمضي قدما.

١٧١ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لمشروع وثيقتي البرنامجين القطريين في المنطقة وأثنى عليهما لكونهما يتسقان مع الأولويات الوطنية ويركزان على بقاء الأطفال وحمايتهم ونمائهم وحقوقهم.

١٧٢ - وشكرت المديرية الإقليمية الوفود على ما أبدته من تعليقات، مشيرة إلى أن الفقرة ٧ من مشروع وثيقة برنامج المنطقة ستُصوب بحيث تشير إلى أن قطر قد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأكدت التأيد القوي الذي تحظى به مشاركة الأطفال في المنطقة وأقرت بالتقدم الذي أحرزته الحكومات في مجال عمل الأطفال والاتجار غير المشروع بهم.

جنوب آسيا

١٧٣ - بعد عرض شريط فيديو قصير عن أفغانستان، عرض المدير الإقليمي مشروع وثيقة البرنامج القطري لذلك البلد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (E/ICEF/2009/P/L.15). وأكد أن البرنامج الجديد سيتبع نهجاً مرناً في ضوء الوضع الأمني من أجل تعجيل الأنشطة ذات الأثر الكبير دعماً للأهداف الإنمائية للألفية. وستواصل اليونيسيف قيادتها لفرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ لتحقيق الأهداف الشاملة لقرار مجلس الأمن ١٦١٢، في إطار تعاون وثيق مع الحكومة وسائر الشركاء.

١٧٤ - وأكد ممثل أفغانستان أن مشروع البرنامج القطري الجديد يتمشى مع الاستراتيجية الإنمائية للبلد، ويّين العديد من التحديات الخطيرة التي تواجه أمن السكان وتعرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان من بين التحديات التي يّينها، معدلات وفيات الأمهات والأطفال التي هي من بين أعلى المعدلات في العالم؛ واستمرار الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين؛ وتدني معدل القيد في المدارس (٥٠ في المائة) من الأطفال في سن الدراسة. ومع ذلك، ورغم المعوقات، فقد زاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس. وسيقدم البرنامج القطري الجديد للتعاون الدعم الذي تمس الحاجة إليه في مجال تثقيف الأطفال والنساء وحماية الأطفال من الاعتداءات ودعم آليات الرصد والإبلاغ عن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة ومنع استغلال الأطفال في العمل وتعديل قانون الأحداث.

١٧٥ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء تدني وضع كثير من البنات والنساء وظروفهن في أفغانستان، مع الإشارة بوجه خاص إلى الزواج المبكر والفجوة التعليمية بين الجنسين. ودعت وفود إلى إجراء تحليل جنساني وتصنيف جنساني لمؤشرات التقدم الرئيسية في جميع المجالات؛ وتعزيز تحليل الحالة بالاستعانة ببيانات مستكملة؛ وتدريب المعلمين؛ وبناء الأسوار ومرافق المياه والصرف الصحي في المدارس؛ وزيادة الأمن في المدارس؛ وتوثيق التنسيق مع برنامج تحسين نوعية التعليم (EQUIP). وطلبت وفود معلومات إضافية عن الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لتقديم التقارير إلى لجنة حقوق الطفل؛ ورصد ضمان جودة الأنشطة في المقاطعات؛ والامتلاك الوطني؛ والتعاون مع وزارة التعليم على رصد التعليم وتعزيز القدرات؛ والصلة فيما بين الأهداف والتحديات وعناصر البرامج.

١٧٦ - وأكدت وفود أخرى على ضرورة القيام بدور أقوى في مجال حماية الطفل، بسبل منها رصد انتهاكات الحقوق وتقييمها والإبلاغ عنها؛ وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين الجهات الفاعلة في أفغانستان في مجالات منها تعزيز القدرة الإحصائية وتحسين فعالية المعونة؛ وجمع الأدلة من الميدان لتوفير المعلومات اللازمة للسياسات العامة والجهود المبذولة في مجال

الدعوة، ولا سيما من خلال إجراء دراسة استقصائية لمجموعة مؤشرات متعددة تشمل بيانات عن معدل وفيات الأمهات والأطفال؛ والتركيز بشكل أقوى على بناء القدرات؛ وتبادل الدروس المستفادة؛ واتباع نهج في المشاركة أكثر تركيزاً على المراحل الأولية. وأوصي بأن تتضمن مصفوفة موجز النتائج خطوط أساس في كل مجال من مجالات النتائج ليتسنى رصد مدى التقدم المحرز.

١٧٧ - ووجهت أيضاً طلبات للحصول على معلومات إضافية عن الكيفية التي ستعمل بها اليونيسيف وترصد النتائج في المناطق غير الآمنة، وعن كيفية تأثير المخاوف الأمنية في تخطيط البرامج وتنفيذها، بما في ذلك أعمال اليونيسيف المتعلقة بالمجموعات المواضيعية.

١٧٨ - ورد المدير الإقليمي على التعليقات، مشدداً على أهمية زيادة التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة؛ وكذا زيادة البيانات المتعلقة بالقضايا الرئيسية؛ والعمل مع شركاء إضافيين وتوسيع نطاق التوعية فيما يتعلق بالرصد في المناطق غير الآمنة.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٧٩ - عرض المدير الإقليمي مشروع وثيقة البرنامج القطري للإكوادور (E/ICEF/2009/P/L.4 و E/ICEF/2009/L.4/Corr.1).

١٨٠ - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ٩ من مشروع وثيقة البرنامج القطري للإكوادور، وطلب توضيحاً بشأن عدد ووضع (لاجئ أو آخرون) "المشردين من كولومبيا"، واستفسر عن المصدر الدقيق لهذه البيانات، وفيما إذا كان هذا الرقم هو رقم تقديري أم رقم جرى التحقق منه وما إذا كان يشير إلى العدد الإجمالي للكولومبيين في الإكوادور أو للاجئين المسجلين في الإكوادور.

١٨١ - وسأل أحد الوفود عن انخفاض نسبة التمويل من الموارد العادية للبرنامج القطري للإكوادور، وقال إن الاعتماد الكبير على الموارد الأخرى يشكل مخاطر على تنفيذ البرنامج وعلى تحقيق النتائج المرجوة. وشدد الوفد على ضرورة وجود مؤشرات لقياس النتائج.

١٨٢ - وشدد وفد آخر، في معرض إشارته إلى بلدان المخروط الجنوبي، على أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في البلدان ذات الدخل المتوسط بشأن قضايا مثل الحد من أوجه التفاوت، والعنف القائم على نوع الجنس، والإيذاء الجنسي للبنات. وفي هذا الصدد، فإن نهج اليونيسيف في البرمجة القائمة على حقوق الإنسان مفيد.

١٨٣ - وأعربت الوفود المذكورة أعلاه عن تقديرها للمدير الإقليمي المنتهية ولايته، نيلس كاستبرغ، لالتزامه الثابت بمسائل الأطفال والنهوض بالأطفال خلال فترة ولايته.

١٨٤ - وشكر المدير الإقليمي الوفود على التعليقات التي أبدتها. وقال إن إحداث أثر في السياسات أمر جوهري في تقديم المساعدة التعاونية في المنطقة. وفي هذا الصدد، هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في مجالات الحد من أوجه التفاوت والإقصاء، والعنف القائم على نوع الجنس، والإيذاء الجنسي. ويشكل الرصد والتقييم وسيلتين أساسيتين لقياس النتائج لكي يتسنى التأثير في السياسات، من قبل اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة على حد سواء تحت إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أُنجز الكثير من العمل في المنطقة للتأثير في السياسات وتعزيز تنفيذها على نحو يتسم بالكفاءة. وتدعو الحاجة إلى وضع سبل مبتكرة لقياس النتائج في هذا المجال. أما فيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري للإكوادور، فسيجري توفير توضيح بشأن مسألة المشردين/اللاجئين من كولومبيا.

١٨٥ - ووافق المجلس التنفيذي على الميزانيات البيانية الإجمالية لمشاريع وثائق البرامج القطرية وعددها ١٦ (المقرر ١٠/٢٠٠٩ في المرفق).

(ب) مواءمة إجراءات الموافقة على تمديد البرامج القطرية الجارية وتبسيطها

١٨٦ - عرض مدير السياسات والممارسات الاقتراح (E/ICEF/2009/P/L.19).

١٨٧ - وأكد أحد الوفود على أنه ينبغي لليونيسيف لدى نظرها في المقترحات المتعلقة بتمديد البرامج القطرية الجارية وفق الإجراءات المعدلة، أن تنظر بعناية في حالة كل بلد، وينبغي أن تبذل المزيد من الجهود لكفالة تنفيذ البرامج ورصدها بشكل ملائم.

١٨٨ - ووافق المجلس التنفيذي على الاقتراح الوارد في القرار ١١/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

(ج) توصية للموافقة على موارد أخرى إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

١٨٩ - عرض مدير البرامج التوصية (E/ICEF/2009/P/L.18) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في المقرر ١٢/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

هاء - تقارير الزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي (البند ٧ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء مكتب المجلس التنفيذي إلى كينيا خلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩

١٩٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير الزيارة الميدانية إلى كينيا (E/ICEF/2009/12) الذي عرضه الرئيس، بعد عرض فيلم قصير عن الزيارة. وذكر أن حكومة كينيا حققت تقدما كبيرا في ضمان التعليم للجميع منذ أن أُدخلت مجانية التعليم في

المدارس الابتدائية في عام ٢٠٠٣. وتمكّن المكتب من ملاحظة حالات التفاوت في التعليم والرعاية الصحية، لكنه لاحظ أيضا التقدم الذي أحرزته كينيا في توفير مياه الشرب المأمونة وتحسين الصرف الصحي والصحة الوقائية.

١٩١ - وأعرب ممثل كينيا عن تقديره لقرار المكتب زيارة بلده للاطلاع عن كثب على الشراكة والتعاون بين كينيا واليونيسيف. وقال إن وفد بلده يتفق مع تحليل التحديات التي وردت في التقرير، وخاصة بشأن سوء التغذية والجوع. وأشار إلى أنه في حين يوشك بلده على تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التوقعات للأهداف المتعلقة بوفيات الأطفال وصحة الأم أقل إيجابية. وأكد أن كينيا ملتزمة بمواصلة الشراكة مع اليونيسيف لتحقيق النتائج لصالح الأطفال.

١٩٢ - وأشارت الممثلة الدائمة لبنغلاديش، التي هي عضو في المكتب، إلى أهمية اكتساب خبرة وفهم مباشرين لأنشطة اليونيسيف في الميدان. وقالت إنها قد أعجبتها تفاني الفريق القطري لليونيسيف في التصدي للتحديات التي تواجه الأطفال والنساء في كينيا، وخاصة الأضعف والأكثر حرمانا. وخلصت إلى أن نجاح البرنامج القطري يتوقف على توفر تمويل كاف، يمكن التنبؤ به، ويكون مناسباً ومرناً.

(ب) تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى كمبوديا التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في الفترة من ٥ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩

١٩٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير الزيارة الميدانية إلى كمبوديا (E/ICEF/2009/CRP.11 و Corr.1) الذي عرضه السيدة دانيلا باي، مندوبة أوروغواي، بعد عرض فيلم قصير عن الزيارة. وأشارت السيدة باي إلى أن الزيارة الميدانية المشتركة ركزت بشكل خاص على التعاون والمواءمة والبرمجة المشتركة فيما بين الولايات، إضافة إلى التنسيق والشراكة بين الجهات المانحة والسلطات المحلية وغيرها من الوكالات والمجتمع المدني.

١٩٤ - وقالت إن المشاركين قد اكتسبوا فهما متعمقا للطريقة التي تعمل بها وكالات الأمم المتحدة جنبا إلى جنب على الصعيد القطري، وشاهدوا الإمكانيات المتعلقة بزيادة التماسك. وقد أراد الوفد أن يفهم مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يلاحظ الكيفية التي تدعم بها وكالات الأمم المتحدة الحكومات في تحقيق هذه الأهداف. وأشارت إلى أن كمبوديا تعتبر من بين أقل البلدان نموا في العالم. وجرى تحديد معدل وفيات الأمهات والعنف ضد المرأة بوصفهما مسألتين ملحتين تحتاجان إلى اهتمام خاص. وقالت إنه على الرغم من التحديات، فقد أحرزت حكومة كمبوديا تقدما كبيرا في عدد من المجالات، بما فيها

الحد من الفقر، ومعدل وفيات الأطفال، ومدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وزادت معدلات التسجيل في التعليم الابتدائي. وأضافت أن الحاجة تدعو إلى تقديم المزيد من الدعم إلى الحكومة وشركائها للاستمرار في وضع كمبوديا على طريق الاستقرار والتنمية المستدامة.

(ج) تقرير الزيارة الميدانية إلى نيبال التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

١٩٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير الزيارة الميدانية إلى نيبال (E/ICEF/2009/13) الذي عرضه سعادة السيد ميخائيل سافوستيانوف، نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، بعد عرض فيلم قصير عن الزيارة. وأشار السفير سافوستيانوف إلى أن حكومة نيبال ملتزمة التزاما قويا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه قد أحرز تقدم كبير في عدد من المجالات. إلا أن الافتقار إلى القدرة والموارد جعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف ١، أمرا صعبا. ويلزم مزيد من الدعم المالي والتقني في هذا البلد.

١٩٦ - وشكر ممثل نيبال المجلس التنفيذي لليونيسيف على اختيار نيبال للقيام بزيارته الميدانية. وذكر أن وفد بلده يرى أن التقرير شامل ومتوازن. ويبرز أوجه التقدم والتحديات على حد سواء، وأعرب عن تقديره لمساهمة اليونيسيف المستمرة منذ مدة كبيرة في تنمية بلده.

واو - كلمة رئيسة الرابطة العالمية للموظفين (البند ٨ من جدول الأعمال)

١٩٧ - قالت رئيسة الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف إن موظفي اليونيسيف يعربون عن حزنهم لوفاة زميلة لهم في اليونيسيف، التي كانت من بين الضحايا الذين لقوا مصرعهم وأصيبوا بجروح الباردة في الانفجار الذي وقع في بيشاور، باكستان. وقالت إن هذا يذكرنا على نحو محزن بالحاجة إلى الأمن والسلامة، فضلا عن زيادة الحماية واليقظة في البلدان التي يُستهدف فيها الموظفون بسبب عملهم في الأمم المتحدة. وشكرت المجلس التنفيذي على تخصيصه أموالا إضافية من أجل سلامة وأمن الموظفين في السنة الماضية، ولكنها شددت على أن هناك حاجة إلى المزيد من الأموال.

١٩٨ - وأشارت إلى القلق الذي يساور الموظفين بشأن الترتيبات التعاقدية الجديدة على نطاق الأمم المتحدة، بما في ذلك توظيف واستحقاقات الموظفين المؤقتين، وخاصة الذين يعملون في حالات الطوارئ. كما أشارت إلى ضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مستويات المنظمة. وفي الختام، أشارت إلى أن العلاقات بين الموظفين والإدارة منسجمة وقوية.

زاي - مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

- ١٩٩ - قدمت السيدة كلير جونز، نائبة مدير الحسابات، معلومات مستكملة عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولخصت الأسباب التي دعت اليونيسيف إلى اتخاذ قرار بتأجيل التنفيذ الكامل حتى عام ٢٠١٢.
- ٢٠٠ - وأعربت الوفود عن قلقها بشأن التأجيل، وطلبت مزيداً من التفاصيل بشأن التنفيذ التدريجي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك توزيع الميزانية والتكاليف.
- ٢٠١ - وأطلعت الأمانة المجلس التنفيذي على قائمة بنود جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

حاء - اعتماد مشاريع القرارات (البند ١٠ من جدول الأعمال)

- ٢٠٢ - اتخذ المجلس التنفيذي المقررات من ٧/٢٠٠٩ لغاية ١٢/٢٠٠٩ (انظر المرفق).
- ٢٠٣ - وقبل اتخاذ المقررات، أعرب أحد الوفود، متحدثاً باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، عن شكره للأمانة على المشاركة في المفاوضات غير الرسمية بشأن المقررات، لكنه طلب أن تُتاح المعلومات المتعلقة بالمقررات في أقرب وقت ممكن كي يتسنى لأعضاء المجلس التنفيذي التفاوض في توقيت مناسب. ومن جانبها، ستبذل مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جهودها لتقديم مشاريع مقرراتها، والتعليق على مشاريع المقررات التي اقترحتها الأمانة، في أقرب وقت ممكن.

طاء - اختتام الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

- ٢٠٤ - أكدت المديرية التنفيذية في ملاحظاتها الختامية على الحاجة إلى تحسين سلامة وأمن الموظفين، والحفاظة في الوقت نفسه على وجود اليونيسيف في الحالات الإنسانية. وشددت أيضاً على الحاجة الملحة إلى مساعدة الفئات الضعيفة من السكان المتضررين من الأزمة المالية العالمية. ومن الأمور الأساسية لهذه الأهداف، وغيرها من أهداف اليونيسيف، المشاركة الاستراتيجية في الشراكات. وستواصل اليونيسيف تركيزها بقوة على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين. وبشكل عام، من المهم جمع وتطبيق الدروس المستفادة بشأن ما هو قابل للنجاح في مجال التنمية وما هو غير قابل للنجاح.
- ٢٠٥ - وأشار الرئيس إلى أن المجلس التنفيذي قد أجرى مداولات بشأن المسائل الواردة في صلب برنامج الأعمال الدولية وفي ظل الأزمة المالية الاقتصادية، من المطمئن أن نرى الدرجة العالمية من الدعم لمجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويبين العدد الكبير من

المدخلات بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية الاهتمام الكبير بتنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٢٠٦ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي مقررات هامة. ويبرز المقرر المتعلق بنظام المساءلة في اليونيسيف (٨/٢٠٠٩: "مراجعة الحسابات والمراقبة الداخليتين") الدينامية المطلوبة من اليونيسيف في ضوء السياق المعقد الذي يحيط بالتنمية والمعونة. كما يبرز الضرورة الحاسمة لتعزيز التنسيق والترابط في منظومة الأمم المتحدة. ويستحق سعادة السيد حميدون علي، الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، الشكر لدوره المتسم بالمهارة كميسر للمقرر.

٢٠٧ - وفي الختام، قال إن الدورة السنوية حققت هدفها المتمثل في مساعدة اليونيسيف على التعامل على نحو فعال مع الاحتياجات الملحة لتقديم المساعدة والحماية إلى مئات الملايين من النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩

المعقودة في مقر الأمم المتحدة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٢٠٨ - أشار رئيس المجلس التنفيذي سعادة السيد عمر ضو في ملاحظاته الافتتاحية إلى الحاجة الملحة للعمل الجماعي لإيجاد حلول مشتركة وفعالة ودائمة للتحديات الواقعة في صميم جدول الأعمال العالمي. وستساعد هذه الإجراءات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة رفاه الأطفال والنساء المتضررين جراء الأزمات، بما فيها الأزمات الناجمة عن الانكماش الاقتصادي، وتغير المناخ، والتزاع، والكوارث الطبيعية، والأوبئة. وتؤثر هذه الأزمات بشكل خاص على أضعف الأفراد في المجتمع أي الأطفال والنساء. ولا بد من حشد موارد إضافية للبرامج، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى مكافحة الفقر وتعزيز صحة الأمهات وحديثي الولادة، والتغذية، وسبل الحصول على المياه المأمونة، والتعليم، وتمكين المرأة.

٢٠٩ - ومن المهم كذلك إنهاء ما يترتب على هذا العنف المرتكب ضد المرأة من ويلات. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها، مواصلة الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم المرأة. وأثنى الرئيس على الجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية في حشد الدعم من أجل المساعدة الإنسانية وتحسين أوضاع أشد الفئات ضعفا، كما شهود ذلك خلال زيارتها الأخيرة إلى أفريقيا، ولا سيما إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون الاحتفال القادم بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل مناسبة لتذكّر الحاجة إلى تعزيز التدابير المتخذة لحماية حقوق الطفل والعمل الجماعي من أجل بناء عالم صالح للأطفال.

٢١٠ - ورحب الرئيس بنائب رئيس المجلس التنفيذي وممثل مجموعة الدول الآسيوية الجديد سعادة الدكتور أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة. وأشاد الرئيس بسعادة السيدة عصمت جاهان، النائبة السابقة للرئيس والممثلة الدائمة السابقة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة.

٢١١ - وأشارت المديرية التنفيذية، في بيانها الافتتاحي، بانخفاض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة قدرها ٢٨ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ بوصفها إنجازا ملهما، مشيرة إلى أن عدد الأطفال الذي كانوا يموتون يوميا انخفض بنحو ١٠.٠٠٠ طفل مقارنة بعددهم في عام ١٩٩٠. وتحقق هذا الانخفاض، إلى حد كبير، بفضل استخدام التدخلات الصحية الحاسمة التي تشمل التحصين، واستخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، ومكملات

فيتامين ألف، ومنع الإصابة بالفيروس/الإيدز ومعالجتها بشكل أفضل، بما في ذلك منع انتقالها من الأم إلى الطفل. ودعت إلى بذل جهود أكبر في البلدان التي لا تزال معدلات وفيات الأطفال فيها مرتفعة.

٢١٢ - وثمة ملاحظة إيجابية أخرى هي أن اليونيسيف ستمكن، خلال فترة السنتين القادمة، من الإبقاء على مستوى دعمها للبرامج للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، رغم الانكماش الاقتصادي العالمي. ويمكن تحقيق ذلك في المقام الأول من خلال استخدام رصيد الأموال المتراكم ومن خلال اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة المنظمة. وهذه التفاصيل مبينة في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وهي أحد أهم بنود جدول الأعمال لهذه الدورة.

٢١٣ - وعرضت المديرية التنفيذية بإيجاز أبرز النقاط في زيارتها التي قامت بها مؤخرا إلى الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، فقالت إنها تدرك مدى الحاجة إلى الدعم الذي تقدمه اليونيسيف من أجل التصدي للتحديات الرئيسية المتمثلة في: أثر الحرب والعنف على الأطفال والنساء، بما في ذلك الاغتصاب والاستغلال الجنسي؛ واستمرار خطر شلل الأطفال؛ والجفاف؛ وتدفقات اللاجئين في البلدان الفقيرة، من بين مسائل أخرى. وسيساعد القرار ١٨٨٢ الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا بشأن الأطفال والنزاع المسلح على منع اغتصاب الأطفال واستغلالهم وقتلهم وتشويههم خلال النزاع.

٢١٤ - واختتمت كلامها بالثناء على موظفي اليونيسيف لشجاعتهم وعملهم الشاق من أجل إنقاذ حياة الأطفال والنساء، بما في ذلك خلال حالات الطوارئ، وأكدت في الوقت ذاته على ضرورة كفاءة سلامة هؤلاء الموظفين وأمنهم.

باء - إقرار جدول الأعمال

٢١٥ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2009/16 و E/ICEF/2009/16/Corr.1).

٢١٦ - ووفقا للمادة ٥١ والمرفق للنظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٣٤ وفدا مراقبا، ومنظمة حكومية دولية واحدة، وهيئتان من الأمم المتحدة، ومنظمة واحدة غير حكومية قدمت وثائق تفويض. وأبلغت الأمانة أيضا بمشاركة ممثلين عن أربع لجان وطنية لليونيسيف. واستلمت وثائق تفويض إضافية بعد بدء الدورة.

ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠ (البند ٣ من جدول الأعمال)

٢١٧ - عرض أمين المجلس التنفيذي برنامج العمل المقترح لدورات المجلس في عام ٢٠١٠ (E/ICEF/2009/17). وأقر المجلس التنفيذي برنامج العمل في المقرر ١٣/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

باء - المقترحات المتعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف (البند ٤ من جدول الأعمال)

الموافقة على وثائق البرامج القطرية المنقحة التي نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ (البند ٤ أ من جدول الأعمال)

٢١٨ - ذكر الرئيس أن المجلس التنفيذي ناقش ١٦ مشروعاً لوثائق البرامج القطرية وبرامج المناطق في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩: أرمينيا، أفغانستان، إكوادور، أوزبكستان، بلغاريا، بوتسوانا، بروندي، البوسنة والمهرسك، تركمانستان، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، رومانيا، طاجيكستان، كازاخستان، لبنان، البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج. ونقحت مشاريع الوثائق، حسب الاقتضاء، بالتشاور مع الحكومات المعنية ونشرت على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لليونيسيف في غضون ستة أسابيع من انعقاد الدورة. وطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على الوثائق المنقحة على أساس عدم الاعتراض، ما لم يبلغ خمسة من أعضائه على الأقل الأمانة كتابة برغبتهم في عرض برنامج معين على المجلس لمواصلة مناقشته. ونظراً لأن الأمانة لم تتلق أي طلبات من هذا القبيل، فقد تمت الموافقة على مشاريع الوثائق المتعلقة بالبرامج القطرية وبرامج المناطق.

٢١٩ - ورحب ممثل رومانيا بالتعاون مع اليونيسيف. وقال إن رومانيا ستحسّن بفضل مساعدة اليونيسيف، إمكانية تخصيص الموارد والبرامج للأطفال الروما في إطار خطة الحكومة للإدماج الاجتماعي التي تستهدف القضاء على الفقر، والتغلب على التمييز، وتعزيز إدماج الأقليات الإثنية. وينبغي للمساعدة المقدمة من اليونيسيف والحكومة والمجتمع المدني أن تستهدف تلبية احتياجات الأطفال الذين عانوا من نكسات، بما فيها التي وقعت نتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي. ومن الضروري وضع برامج إبداعية وخاضعة للمساءلة وعملية. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية من تواجد اليونيسيف هو إنشاء لجنة وطنية رومانية قوية لليونيسيف. ومن شأن ذلك أن يربط بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص ويقرّ بالتقدم الذي حققته رومانيا في تحويل الآليات القائمة ومواءمتها من أجل تعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها.

٢٢٠ - وقال ممثل أفغانستان إن برنامج التعاون الجديد حدد معالم إطار فعال للشراكة بين الحكومة واليونيسيف، إذ إنه يوائم السياسات والتمويل مع الأولويات المحددة في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وأشاد الممثل باليونيسيف لتفانيها في عملها مع الحكومة لكفالة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالأطفال. وأضاف أن أفغانستان ملتزمة بتنفيذ برنامج التعاون الجديد بنجاح.

٢٢١ - ورحب ممثل بوتسوانا بالموافقة على وثيقة البرنامج القطري للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وأعرب عن امتنان حكومة بوتسوانا للفرصة التي أتاحت لها لمواصلة تعزيز المجالات التي تتطلب اهتماما ودعما ماليا إضافيا والتأكيد عليها، لا سيما مجالي الجسانية والتعليم البالغ الأهمية.

مشاريع ووثائق البرامج القطرية؛ إجراءات تمديد البرامج القطرية الجارية؛ واستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية (البنود ٤ ب، و ٤ ج، و ٤ د من جدول الأعمال)

٢٢٢ - نُظِرَ في هذه البنود من جدول الأعمال مجتمعة، وعرضها المديرون الإقليميون المعنيون. وقدم مشاريع ووثائق البرامج القطرية قيد النظر كل من الأرجنتين (E/ICEF/2009/P/L.28)، وأوغندا (E/ICEF/2009/P/L.27)، وغواتيمالا (E/ICEF/2009/P/L.29). وعملا بمقرر المجلس التنفيذي ١٧/٢٠٠٨، أُبلغ المجلس بأسباب تأجيل عرض هذه الوثائق من الدورة السنوية إلى الدورة العادية الثانية في الوثيقة E/ICEF/2009/CRP.12.

٢٢٣ - وأبلغ المجلس بإجراءات تمديد البرامج القطرية القائمة لمدة سنة في الوثيقة E/ICEF/2009/P/L.32، عملا بمقرر المجلس ١١/٢٠٠٩. وتعلقت إجراءات التمديد لفترة سنة واحدة بكل من أذربيجان، وأوروغواي، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شيلي، صربيا، الصومال، بالإضافة إلى برنامج المنطقة للأطفال والنساء في فلسطين، وقد وافقت المديرية التنفيذية على تمديد جميع هذه البرامج. وكان طلبا تمديد البرامج القطرية لمدة السنتين اللذين عرضا على المجلس التنفيذي للموافقة عليهما بمقتضى المقرر ١١/٢٠٠٩ يتعلقان بالفلبين وموزامبيق.

٢٢٤ - وشملت تقارير استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية ما يلي: (أ) سبع دول من وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (E/ICEF/2009/P/L.25) هي: الاتحاد الروسي، ألبانيا، أوكرانيا، بيلاروس، تركيا، جورجيا، قيرغيزستان؛ و (ب) ثلاث دول من شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (E/ICEF/2009/P/L.23) هي: إندونيسيا، فييت نام، الصين؛ و (ج) أربع دول من شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (E/ICEF/2009/P/L.20) هي: جنوب

أفريقيا، زامبيا، سوازيلند، ناميبيا؛ و (د) دولتان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (E/ICEF/2009/P/L.26) هما: جمهورية إيران الإسلامية والعراق؛ و (هـ) ثلاث دول من غرب ووسط أفريقيا (E/ICEF/2009/P/L.21 و E/ICEF/2009/P/L.21/Corr.1) هي: بوركينا فاسو، تشاد، غانا؛ و (و) دولتان من الدول الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي (E/ICEF/2009/P/L.22) هما: غيانا وبيرو؛ و (ز) دولة واحدة من جنوب آسيا (E/ICEF/2009/P/L.24) هي: بنغلاديش.

وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

٢٢٥ - شددت ممثلة جورجيا أثناء المناقشة على التعاون الجيد بين اليونسيف وجورجيا، حيث أشادت باليونسيف لتعاونها مع شركاء الأمم المتحدة، ولا سيما خلال الأزمة الإنسانية. وأشارت إلى تراجع معدل وفيات الرضع ومعدل الوفيات النفاسية، وإلى أن جورجيا في طريقها إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. إضافة إلى ذلك، انخفض عدد الأطفال الخاضعين للرعاية في مؤسسات إلى النصف، ولم تكن هناك أي حالات من حالات الانتقال العمودي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما يتعلق بالإشارة في استعراض منتصف المدة إلى أن فرص استفادة الأقليات العرقية من المدارس والرعاية الصحية أقل من الفرص المتاحة للسكان على الصعيد الوطني، قالت إن الأقليات العرقية، على العكس من ذلك، لديها مدارس بلغاتها الخاصة. وتعزى مؤشرات سوء الصحة في المناطق التي تعيش فيها أقليات عرقية إلى الممارسات التقليدية، من قبيل الزواج المبكر وغيره من أنماط السلوك التي تستدعي المزيد من الاهتمام. وأشارت أيضا إلى أن بيانات استعراض منتصف المدة بشأن العقوبة البدنية في عام ٢٠٠٥ بحاجة إلى أن تستكمل. وقالت إن حكومة بلدها تؤيد العديد من المبادرات: كتعزيز عدد المرشدين الاجتماعيين ومراقبي السلوك؛ واتباع أساليب حياة صحية؛ وجعل المدارس آمنة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى اضطرابات نقص اليود، كما ينبغي توفير تغطية إعلامية مسؤولة للتحصين وغيره من القضايا الصحية.

٢٢٦ - وشكر ممثل أوكرانيا اليونسيف على ما قدمته من دعم، وأوضح العديد من النقاط المقدمة في تقرير منتصف المدة: (أ) البيانات الرسمية عن عدد الأطفال في مؤسسات الدولة للرعاية الطويلة الأجل تقل عما أشير إليه في استعراض منتصف المدة؛ (ب) فيما يخص ما ورد في استعراض منتصف المدة من أن النظم المالية توفر حوافز للرعاية المؤسسية، قال الممثل إن أوكرانيا تؤيد الخيارين الأسري والاجتماعي بالنسبة للأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، وإن أوكرانيا تبذل جهودا لتحسين الوضع؛ (ج) فيما يخص الصعوبات التي اعترضت تنفيذ حملة التحصين التكميلية للأطفال ضد الحصبة والحميراء في أوكرانيا لعام

٢٠٠٨، أبدت وزارة الصحة ووزارة الأسرة والشباب والرياضة في أوكرانيا - باعتبارها منسق برنامج التعاون - استعدادهما للتعاون بشكل كامل مع اليونيسيف للتوصل إلى حل مقبول لدى جميع الأطراف.

٢٢٧ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن حكومة بلده قُيّمت إيجابيا النتائج التي خلص إليها استعراض منتصف المدة. ورحب الممثل بما تبذله اليونيسيف من جهود في المنطقة الإقليمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الأهداف المتعلقة بصحة الطفل والمرأة، ولمساعدة الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أن اليونيسيف يتعين عليها القيام بدور خاص في المنطقة الإقليمية في مجال حماية حقوق الطفل. وقد كان لإنشاء قدرة محلية من أجل حماية حقوق الطفل أثر إيجابي، وينبغي لليونيسيف أن تتعاون مع الحكومات في المنطقة الإقليمية لتنفيذ هذه المبادرة على نطاق أوسع. وأنشأ الاتحاد الروسي مؤخرا معهدا يعنى بحقوق الطفل تحت رعاية الرئيس، يحظى بصلاحيات واسعة لحماية حقوق الطفل. وفيما يخص الحالة الإنسانية الأخيرة التي كانت جورجيا طرفا فيها، عرض الممثل آراءه عن الحالة وشكر اليونيسيف على الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها لمساعدة الأطفال والشباب.

٢٢٨ - وقال ممثل تركيا إن اليونيسيف ما فتئت تمثل شريكا بالغ الأهمية، يساعد تركيا على تحسين الصحة النفاسية وصحة الوليد وإصدار شهادات الأهلية للمستشفيات الملائمة للأطفال والحفاظ على تركيا خالية من شلل الأطفال وتلقيح الأطفال ضد الحصبة والشروع في تنفيذ حملة تثقيف الفتاة. وتعرب الحكومة عن التزامها بتحسين نوعية التعليم. وقد كانت الحملة التي أجريت في عام ٢٠٠٠ طيلة السنة للنهوض بحقوق الطفل بمثابة علامة فارقة، حيث أفضت إلى إنشاء لجنة لرصد حقوق الطفل. وتمثلت مسألة حاسمة في تلبية الاحتياجات الصحية للمراهقين، وتتعاون الحكومة مع اليونيسيف لتزويد التلاميذ بالمهارات الحياتية التي توفر لهم الحماية من العنف وتعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واعتمدت تركيا، من جملة خطوات هامة أخرى، بغية تحسين نوعية حياة أطفالها، الخطة الإنمائية الوطنية التاسعة، التي تتمثل أولويتها في الحد من فقر الأطفال والقضاء عليه في نهاية المطاف.

٢٢٩ - رحب أحد الوفود في معرض تعليقه على استعراض منتصف المدة فيما يخص تركيا بالتقدم المحرز لفائدة الأطفال في ذلك البلد. وأوصى المتكلم بإحراز مزيد من التقدم في مجال حماية حقوق الطفل في إجراءات العدالة الجنائية وفي مجال مواءمة التشريعات مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٢٣٠ - رد ممثل تركيا قائلاً إن المجتمع الدولي يبذل جهوداً حالياً لتحقيق عالم أفضل للأطفال. وأشار أيضاً إلى أنه قد أنشئت محافل عديدة ثنائية ومتعددة الأطراف أكثر ملائمة من المجلس التنفيذي لليونيسيف لمناقشة الأسباب الجذرية الكامنة وراء السلوك التمييزي في العالم.

٢٣١ - ورحب ممثل بيلاروس بالممارسة المتمثلة في استعراضات منتصف المدة، قائلاً إنها مهمة في إبراز التحديات التي تكون بحاجة إلى مزيد من الاهتمام. وفي ذلك الصدد، تعمل بيلاروس على معالجة المسائل النظامية لتحسين الرعاية الصحية ولاستكمال وتحديث مدارسها ومؤسساتها التعليمية. وقد وفر استعراض منتصف المدة حافزاً جيداً للحكومة للتعاون مع اليونيسيف بشأن هذه المسائل.

٢٣٢ - وأشاد وفد آخر باستعراض منتصف المدة لإشراكه فئة واسعة من أصحاب المصلحة، ولاستخلاصه الدروس المستفادة التي ستضطلع بدور هام في تصميم البرامج وتنفيذها مستقبلاً. وقال المتكلم إن التقارير تبرز التحديات التي تواجهها عدة بلدان مثل بنغلاديش فيما يخص الأخذ باللامركزية. وفيما يخص التقارير المتعلقة بجنوب آسيا وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أيد الوفد بقوة التوصيات المقدمة للتركيز على توسيع نطاق المشاريع النموذجية في وقت مبكر. وسيجري تبادل تعليقات إضافية تختص بها كل منطقة إقليمية على حدة بشكل ثنائي مع الأمانة العامة وجميع الأطراف المهتمة.

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٢٣٣ - أشار ممثل الصين إلى أن هذه السنة مثلت ذكرى مرور ستين عاماً على تأسيس جمهورية الصين الشعبية وذكرى مرور ثلاثين عاماً على التعاون مع اليونيسيف. وقد أفضى هذا التعاون إلى نتائج هامة وإلى استخلاص دروس مفيدة لكي تتمكن الصين من تحسين الرعاية الصحية والتعليم، والحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع، وتعزيز الضمان الاجتماعي بالنسبة للطفل والمرأة. ويشير التقرير إلى أن الصين حققت نتائج ملحوظة في مجالات الصرف الصحي والتغذية والتعليم الأساسي والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه ووضع السياسات العامة. غير أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لسد الفجوات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما بين المناطق الإقليمية وبين المناطق الحضرية والقرية. وتظل الصين على استعداد لتبادل أفضل الممارسات والتعاون مع الشركاء للترويج للأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣٤ - وأشار ممثل كمبوديا إلى أن استعراض منتصف المدة عبارة عن عملية تقوم على المشاركة على نطاق واسع. وخلال اجتماع استعراض منتصف المدة، استشهد المدير

الإقليمي. منهنج الرصد المشترك لتقييم التقدم المحرز في البرنامج القطري باعتباره من أفضل الممارسات. وكانت التعديلات الطارئة على البرنامج منسجمة مع أولويات الحكومة وخططها الإنمائية الاستراتيجية الوطنية. وشملت هذه التعديلات زيادة التركيز على إضفاء طابع اللامركزية على تقديم الخدمات، وهو ما يشكل جزءاً من البرنامج الوطني الذي يعزز التنمية الديمقراطية دون الوطنية وينهض بفعالية القطاعات كافة، وكلا العنصرين جزء من البرنامج القطري.

٢٣٥ - وأشار ممثل فييت نام إلى أن وحدة الأداء هي أداة فعالة لتجميع الموارد الشحيحة بغية تعزيز حقوق الطفل في البلد، وأوصى ببلورة النهج القائم على الحقوق بصورة أكثر دينامية لدى تنفيذ البرامج والمشاريع. وقد قدمت تسع توصيات لتحسين التعاون بين فييت نام واليونيسيف: (أ) إدماج أولويات الحكومة واستراتيجياتها الخاصة بالطفل في برامج التعاون المقبلة؛ أن تتصرف اليونيسيف كجهة مقدمة للمعارف المتصلة بالأطفال بدلاً من مقدمة للخدمات؛ (ب) تركيز الترويج للسياسات على رصد حقوق الطفل وتنفيذها؛ (ج) إيجاد مجالات واستراتيجيات للعمليات أكثر ملاءمة في سياق وحدة الأداء؛ (د) تحديد الشركاء الرئيسيين على نحو أفضل وتعزيز قدراتهم؛ (هـ) تركيز اهتمام اليونيسيف على قضايا الطفل ضمن سياق تعدد الشركاء، في ظل دعم اليونيسيف للحكومة بقيامها بدور المنسق؛ (و) زيادة تركيز تنمية القدرات على قدرة الشركاء أو الترتيبات المؤسسية أكثر من تركيزها على قضايا منفردة؛ (ز) أن تهدف مجموعات الاتصال إلى تغيير سلوك الطفل في مجالات الأسرة، والتعليم، وإصابة الأطفال وتعرضهم للحوادث، والمياه والصرف الصحي؛ (ح) القيام بتصميم المشاريع النموذجية ورصدها وتقييمها فيما يتصل بأدائها وكفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة وجدواها؛ (ط) التركيز على القضايا العامة المتصلة بالشباب والشؤون الجنسانية والأنشطة المتصلة بالمدارس المستقلة غير الربحية وبالمراهقين والتثقيف في مجال المهارات الحياتية. وتشمل التحديات المستقبلية، على النحو المشار إليه في استعراض منتصف المدة، تفاوت مستويات التنمية فيما بين المناطق الإقليمية، وضعف نظام الضمان الاجتماعي، وتدفق العمال الشباب في المناطق الحضرية، وتعرض الأطفال في المناطق القروية للإيذاء والاستغلال والاتجار والإهمال.

٢٣٦ - وقال ممثل إندونيسيا إن بلده اعتمد استراتيجية ذات ثلاثة مسارات هي الاستثمار والعمالة والارتقاء بمستوى الرفاهية لتحفيز التنمية. وإندونيسيا ماضية في طريقها إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من الفقر، لكن سيكون من الصعب بلوغ هذه الغاية في جميع المحافظات. وفيما يتعلق بالتنقيحات الموصى بها لوثيقة البرنامج القطري، من المهم أن تتسق مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلد، ولا سيما البرنامج الوطني المعني بالطفل،

الذي يركز على تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٣٧ - وتحدث ممثل الفلبين عن تمديد البرنامج القطري الجاري لمدة سنتين. وسيعمل البرنامج القطري على زيادة فرص استفادة أطفال الفلبين من جودة الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وعلى زيادة عدد المدارس الملائمة للأطفال؛ وسيعزز البرامج التعليمية في حالات الطوارئ. وأفضى البرنامج الحالي إلى إنجازات ملموسة بالنسبة للأطفال، وهو البرنامج الذي ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وستظل استراتيجيات البرامج، وأطر التعاون، وتوسيع نطاق المشاريع في مجال التعليم والترويج لها، والصحة، وحماية الطفل ذات أهمية حاسمة، ولا سيما في ظل اقتراب التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المحدد في عام ٢٠١٥. وتستفيد من البرنامج القطري ١٩ محافظة في كامل أنحاء الفلبين. وستكون أعمال اليونيسيف تكملة هامة للخطة الإنمائية الحكومية المتوسطة الأجل، وهي الخطة التي ستستكمل عما قريب.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٢٣٨ - أشادت الوفود في معرض كلامها عن مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوغندا بالبرنامج لأنه يعكس الخطة الإنمائية الوطنية لأوغندا فضلا عن خطة السلام والإنعاش والتنمية التي جرت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٨. وأشارت العديد من الوفود إلى الجهود المثالية التي تبذلها اليونيسيف من أجل التنسيق مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فيما أشار أحد الوفود إلى أن الوثيقة كان من الممكن أن تعكس بصورة أفضل التزام اليونيسيف وأسرة الأمم المتحدة الأوسع بالاتساق على نطاق المنظومة وخطة فعالية المعونة ووحدة الأداء. وأشار الوفد كذلك إلى أن الوثيقة تفتقر إلى التفاصيل بشأن التخطيط والبرمجة المشتركين مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وإلى أنه من المؤسف أن يجري النظر في الوثيقة قبل وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكد الوفد على أن الوكالات ينبغي لها عموما أن تعرض وثائق برنامجها القطري لينظر فيها بعد أن يتم وضع الصيغة النهائية للإطار الشامل للأمم المتحدة وإتاحته وليس قبل ذلك.

٢٣٩ - وأشار الوفد إلى أنه إضافة إلى ذلك، كان من الممكن أن يعكس مشروع البرنامج القطري بوضوح أكبر الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة. وردد هذا التعليق من قبل عدة وفود أخرى، قالت إن الوثيقة كان من الممكن أن تتناول الدروس المستفادة من البرنامج السابق. وتمثل أحد هذه الدروس في أن البرامج جرى التوسع فيها بشكل مفرط من الناحية الجغرافية. ولو تم إدراج المقاطعات التي ينصب عليها التركيز وعدد سكان كل منها

والمستفيدين المستهدفين لكان ذلك مفيدا في مشروع وثيقة البرنامج القطري. وتمثل درس آخر في أن البرنامج السابق اتخذ نهجا عموديا أكثر من اللازم. ولو تم التشديد على التعاون مع إدارات المقاطعات المحلية والإدارات المحلية الأدنى مرتبة والمجتمع المدني لكان ذلك مفيدا في البرنامج المقترح.

٢٤٠ - وفيما يخص تمديد البرنامج الجاري لموزامبيق لمدة سنتين، وهي أحد البلدان التي تطبق فيها على سبيل التجربة مبادرة وحدة الأداء في الأمم المتحدة، قال أحد الوفود إنه لو تم تحديد الكيفية التي سيسر بها التمديد زيادة البرمجة المشتركة مع شركاء آخرين تابعين للأمم المتحدة في موزامبيق لكان ذلك مفيدا.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٤١ - لم يأخذ الكلمة أي من الوفود.

غرب ووسط أفريقيا

٢٤٢ - أبدى أحد الوفود تعليقا على استعراضات منتصف المدة بوجه عام، فطلب النظر في إجراء استعراضات منتصف المدة بصورة مشتركة في البلدان التي تنفذ فيها البرامج التجريبية. فتتسيق استعراضات منتصف المدة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من شأنه أن يخفف من عبء إعداد التقارير ويقلل إلى الحد الأدنى ما ينفق من موارد إضافية على عمليات التقييم.

٢٤٣ - وبالنسبة لاستعراض منتصف المدة الخاص ببوركينافاسو، أشاد الوفد بما تبذله اليونيسيف من جهود لتحقيق المواءمة، لكنه قال إن اليونيسيف تعتمد أكثر مما ينبغي على نهج المشاريع أو على المشاريع الصغيرة الحجم التي يجري العمل فيها بالتوازي مع البرامج المواءمة. وقد أعاق هذان النهجان تحقيق التكامل بين مختلف الجهود المبذولة، ووضع أعباء إضافية على كاهل الشركاء الوطنيين، وأرهقا قدرات اليونيسيف في مجال التفاعل في الحوارات الاستراتيجية، وأضعفا تأثير اليونيسيف. وفي النقاشات الوطنية التي جرت بخصوص استراتيجيات تعزيز المرافق الصحية وتشجيع النظافة الصحية، قامت اليونيسيف بدور مفيد في نقل أفضل الممارسات من مناطق وبلدان أخرى. وفي مجال التعليم، أوصى الوفد بأن تزيد اليونيسيف من تركيزها على الجودة وعلى فرص الحصول على التعليم، ولا سيما الفرص المتاحة للفتيات. وبالنسبة للمسائل الجنسانية، أوصى بأن تقوم اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة بالمواءمة على نحو أفضل بين النهج التي تتبعها إزاء القضاء على العنف ضد المرأة، وذلك لكفالة قدر أكبر من الملكية المحلية والدعم الفعال.

٢٤٤ - وتطرق الوفد إلى استعراض منتصف المدة الخاص بغانا، فقال إن اليونيسيف تستحق الثناء لما تقوم به من دعم لجدول أعمال المواءمة والتنسيق، وخاصة في مجال الصحة. وفي مجال المياه والمرافق الصحية، دعمت اليونيسيف أعمال الرصد والتقييم؛ غير أن هذه الجهود لم تكن متوافقة مع نظام الرصد الوطني.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤٥ - أكدت ممثلة الأرجنتين أن البرنامج المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ قد وُضع على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، ولا سيما في مجالات إنمائية أربعة هي: الصحة والتغذية للمرأة والطفل؛ وفرص حصول الأطفال والمراهقين على التعليم الجيد؛ وحماية الطفل؛ وتسخير الرقابة والاتصالات لغرض تعزيز الوعي بحقوق الطفل. وأشارت الممثلة إلى أن البرنامج قد أنشئ بمساهمات من المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والسلطات الحكومية على مختلف المستويات وشركاء آخرين. كما أشارت إلى أنه ينبغي أن تكون من خصائص أي برنامج تعاون يقيم في بلد متوسط الدخل كالأرجنتين القدرة على التكيف مع مختلف مراحل التنمية التي يمر بها البلد. وبذا يمكن للبرنامج أن يدعم بصورة كاملة الجهود الرامية إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي على أساس حقوق الإنسان. وتدعم الأرجنتين استراتيجيات الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، وهي تعمل حاليا مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للمواءمة بين دورات التخطيط الاستراتيجي في البلد.

٢٤٦ - وأعربت ممثلة بيرو عن تقديرها للدعم الذي تقدمه اليونيسيف للجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الجهود المبذولة للقضاء على سوء التغذية لدى الأطفال ولتحسين نوعية التعليم. وتعمل اليونيسيف في تعاون وثيق مع الحكومة في جميع مستوياتها ومع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وأكدت الممثلة أن برنامج اليونيسيف في بيرو يدعم عملية التحول إلى اللا مركزية، ويعطي الأولوية لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء البلد. وأعربت عن عظيم تقديرها للعمل الذي اضطلعت به اليونيسيف في بيرو بعد الزلزال الذي وقع في عام ٢٠٠٧.

٢٤٧ - وأشار ممثل غواتيمالا إلى أن برنامج التعاون المقترح يعكس أولويات الحكومة التي تولي اهتماما كبيرا لاحتياجات الشرائح الأشد ضعفا في المجتمع، ألا وهي: الأمهات العازبات والأطفال والشعوب الأصلية، إلى جانب شرائح أخرى. ويعكس البرنامج أيضا إيلاء الحكومة أولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتها تجاه اتفاقات السلام. وتشهد آلية التقييم المستند إلى النتائج، التي يرد بيانها في الفقرة ٤٦ من مشروع وثيقة البرنامج القطري، على التزام كل من اليونيسيف والحكومة بالمساءلة. وشدد الممثل على أن الحكومة استطاعت

أن تعمل مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على موازنة دورات البرمجة الخاصة بكل منها وكفالة أن تكون برامجها داعمة لبعضها البعض.

٢٤٨ - وفي إشارة إلى البرنامج القطري المقترح لغواتيمالا، أعربت الوفود عن تأييدها للتركيز على عدد من المسائل، ألا وهي: إعمال حقوق الطفل؛ والتركيز على الفئات السكانية الأكثر استبعاداً وضعفاً، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية والفتيات والنساء؛ ونساء المراهقين؛ وتعبئة المجتمعات المحلية، وهي المسألة التي أشار أحد المتكلمين إلى أنها ضرورية لتحسين نوعية التعليم والمياه والمرافق الصحية والتغذية ونظم العدالة والحماية وتحسين فرص الحصول على هذه الخدمات؛ والتخفيف من حدة سوء التغذية المزمن، وخاصة في ظل الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي على الصعيد العالمي. واقترح أيضاً تعزيز التنسيق مع الجهات المانحة الثنائية وإعطائها دوراً أكبر، وخاصة في مجال نساء المراهقين، إلى جانب التوصية بأن تعمل اليونيسيف في تنسيق أوثق مع الاتحاد الأوروبي في إطار مشروعه للأمن الغذائي. وأوصى كذلك بزيادة توضيح معايير تقييم المشاريع وآليات المراقبة وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتصل بتنفيذ المشاريع بنجاح.

٢٤٩ - وأعرب وفد آخر عن تقديره للنتائج الرئيسية والدروس المستفادة التي وردت في مشروع وثيقة البرنامج القطري لغواتيمالا، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة سوء التغذية المزمن؛ وسنّ قانون التبنّي الجديد وتطبيقه؛ واستمرار تطوير التعليم للغتين؛ ووضع استراتيجية للحد من انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وأوصى الوفد بزيادة التركيز على (أ) أطفال السكان الأصليين؛ (ب) والتعليم بلغتين المشترك بين الثقافات؛ (ج) ومكافحة العنف ضد الأطفال، بما في ذلك وضع خطة منهجية لتنفيذ توصيات الدراسة المتعلقة بالعنف في غواتيمالا. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن احتمال حدوث تداخل مع اختصاصات صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعدل وفيات الرضع، والتمس بعض الإيضاح بشأن الأدوار المنوطة بكل من المنظمين وبشأن ما يجري بينهما من تنسيق. وأثنى الوفد على اليونيسيف لتركيزها على نساء المراهقين ومشاركة الشباب وتعزيز السياسات القائمة على نوع الجنس في إطار تركيزها على المراهقين.

٢٥٠ - وعرض أحد الوفود على البرنامج المقترح للأرجنتين فأشاد بالتركيز على معدل وفيات الرضع وصحة الأم وحماية الطفل، وبأسلوب العمل الذي تتبعه اليونيسيف بقيامها بوضع استراتيجيات البرامج على المستوى المحلي ثم تطبقها على نطاقات أوسع. وأعرب المتكلم عن تأييده لخطة اليونيسيف التي يعتزم في إطارها العمل مع الحكومات المحلية

والاتحادية على تطبيق القوانين التي سُنّت حديثاً بخصوص اللاجئين وعمل الأطفال ووضع حد للاتجار بالبشر؛ وشجّع اليونسيف على الدعوة إلى الإصلاح القانوني والمؤسسي وفقاً للمعايير الدولية، وعلى تقديم المساعدة التقنية للارتقاء بقضاء الأحداث. وجرى أيضاً تشجيع اليونسيف على المساعدة على التنسيق بصورة أوثق بين جميع الفئات العاملة في مجال حماية الطفل.

٢٥١ - وأشار ممثل شيلي إلى أن اليونسيف شريك حاسم الأهمية يتمتع بقدر كبير من المصداقية من الناحيتين التقنية والأخلاقية. وأعرب عن التقدير لليونسيف لما تقوم به، على وجه الخصوص، من دعم لجهود الحكومة في مجال حماية الطفل. وتدعم اليونسيف أيضاً الأولويات الحكومية التالية: التغلب على التفاوت القائم على الدخل والموقع الجغرافي وبين مختلف الجماعة العرقية؛ وتحقيق اللامركزية؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتعزيز التعليم الثانوي، وهي مبادرة تقدمت بها بلدان المخروط الجنوبي؛ وحملة مناهضة التمييز الهادفة إلى تحسين معاملة المراهقين؛ والبرامج الخاصة بنساء الشعوب الأصلية؛ والتعليم قبل المدرسي. وسأل الممثل عن الطريقة التي تخطط بها اليونسيف لمواءمة برنامجها مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

جنوب آسيا

٢٥٢ - أشار ممثل بنغلاديش إلى أن الحكومة الجديدة في بنغلاديش قد وضعت ميثاقاً للتغيير ورؤية لعام ٢٠٢١، وجعلت تنشئة الأطفال واحدة من استراتيجياتها الأساسية للتصدي للفقر. وقد أبرز استعراض منتصف المدة التقدم الذي أحرزته بنغلاديش بدعم من اليونسيف في برامج مخصصة لحقوق الطفل عاجلت المسائل التالية: الصحة والتغذية، والمياه والتصحاح البيئي، والتعليم، وحماية الطفل، والدعوة والشراكات في مجال السياسات. وبفضل الدعم المقدم من اليونسيف، أصبحت بنغلاديش واحدة من ستة عشر بلداً في طريقها إلى تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الهدف المتعلق بوفيات الأطفال. غير أن بنغلاديش كانت تود أن ترى استعراض منتصف المدة يسلط الضوء أيضاً على العمل الرائع الذي تقوم به مؤسسات الحكم المحلي. والحكومة بصدد اتخاذ خطوات للتغلب على الاختناقات المؤسسية التي ورد ذكرها في التقرير، وخاصة في مجال التعليم. وقد سلط استعراض منتصف المدة أيضاً على شدة تأثير بنغلاديش بالكوارث الطبيعية؛ وتنبؤ اليونسيف موقعا يؤهلها لتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ.

٢٥٣ - وبخصوص مسألة تمديد البرامج القطرية الجارية لمدة عام واحد، طلب أحد الوفود من اليونسيف مواصلة كفالة تنفيذ تلك البرامج على النحو الملائم، وذلك بطرق منها الاضطلاع بأعمال الرصد الدقيق.

٢٥٤ - وفي المقرر ١٤/٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي على الميزانية الإرشادية الإجمالية لبرنامج التعاون القطري المقترح لكل من الأرجنتين وأوغندا وغواتيمالا (انظر المرفق).

٢٥٥ - وفي المقرر ١٥/٢٠٠٩، أحاط المجلس التنفيذي علماً بتمديد البرامج القطرية وبرامج المناطق التي وافقت عليها المديرية التنفيذية لمدة سنة واحدة، ووافق على التمديد لكل من الفلبين وموزامبيق لمدة سنتين (انظر المرفق).

الدعوة ووضع البرامج والبرامج المشتركة بين الأقطار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال)

٢٥٦ - قام مدير البرامج بعرض التوصية الداعية إلى تخصيص ٤٥٠.٠٠٠ دولار من الموارد العادية و ٢٢٥.٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهناً بتوافر المساهمات المحددة الأغراض، لأنشطة الدعوة ووضع البرامج خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، للمقر والمكاتب الإقليمية والبرامج المشتركة بين الأقطار (E/ICEF/2009/P/L.31).

٢٥٧ - وأعربت وفود عدّة عن تأييدها القوي للإبقاء على مركز إينوشيني للأبحاث كمحور مركزي للنشاط البحثي في اليونسيف، وخاصة في مجال حقوق الطفل. وأوصي بأن تولي اليونسيف مزيداً من الاهتمام لحماية الطفل، وخصوصاً في مجال الحماية من الاستغلال وإساءة المعاملة؛ وأتباع نهج الإدارة على أساس النتائج؛ وتطبيق السياسة الجنسانية. كما أعربت الوفود عن تأييدها لخطط اليونسيف بشأن صحة المراهقين والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، ولمواصلتها تقديم الدعم للأطفال ذوي الإعاقة.

٢٥٨ - ووافق المجلس التنفيذي على التوصية الواردة في المقرر ١٦/٢٠٠٩.

التوصية بالموافقة على تخصيص موارد عادية إضافية للبرامج القطرية المعتمدة (البند ٤ (و) من جدول الأعمال)

٢٥٩ - قام مدير البرامج بعرض التوصية الداعية إلى تخصيص مبلغ ٤٨٥ ٣٠٣ ١٨٦ دولاراً لبرامج التعاون القطرية المعتمدة (E/ICEF/2009/P.L.30). ووافق المجلس التنفيذي على التوصية الواردة في المقرر ١٧/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

جيم - متابعة اليونيسيف لتوصيات ومقررات اجتماعات مجلس تنسيق برامج البرنامج المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز): التقرير الشفوي (البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٦٠ - تقدم اليونيسيف سنويا تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن متابعة اجتماعات مجلس تنسيق البرامج المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد جرى في الاجتماعات الثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين تناول مسائل ذات صلة بعمل اليونيسيف شملت ما يلي: تعزيز التعاون مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في إجراءات التصدي للإيدز؛ ووقاية متعاطي المخدرات عن طريق الحقن من فيروس نقص المناعة البشرية؛ والميزانية الموحدة وخطة العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وتقارير الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ والتقييم المستقل الثاني لبرنامج الأمم المتحدة المشترك.

٢٦١ - وأبرز رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خلال العرض الذي قدمه، الدعم النشط الذي تقدمه اليونيسيف في سبيل كفالة حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وقال إنه يجري إحراز تقدم مبهر في مجال منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، حيث تقوم اليونيسيف، بصفتها إحدى الجهتين المتوليتين للقيادة في هذا المجال، بمساندة الدعوة التي أطلقها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك من أجل الوقف الفعلي لانتقال الإصابة من الأم إلى الطفل على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٥. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، يتلقى ٤٥ في المائة من الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية العلاجات المضادة للفيروسات العكوسة، مقابل ١٠ في المائة فقط قبل أربع سنوات.

٢٦٢ - وسلط أيضاً رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الضوء على الدور النشط الذي تقوم به اليونيسيف في دعم إعداد وتنفيذ مقترحات الصندوق العالمي من خلال المشاركة في "التحالف الهادف إلى تحقيق النجاح بنسبة ٧٠ في المائة". وفي غرب ووسط أفريقيا، أسهم الدعم التقني المتميز الذي قُدم في تحقيق معدل نجاح بلغ ٧١ في المائة لمقترحات الصندوق في الجولة ٨، مقابل ٣٥ في المائة فقط في الجولة ٧. وساق كذلك أمثلة محدّدة على ما تقوم به اليونيسيف من عمل في المجال الجنساني وفي مجال تفعيل إطار النتائج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة المشترك. وفي عام ٢٠٠٨، ظل العمل الذي تقوم به اليونيسيف في مجال الإيدز يحوّل في معظمه من الموارد الأخرى. وقد أنفق القسم الأعظم من الأموال (٩١ في المائة) على الصعيد القطري. وقد استمر ارتفاع معدل الإنفاق عن طريق التمويل

المواضيعي على مستوى العالم - فقد بلغ ٧٠ في المائة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩، مقابل أقل من ٤٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٦٣ - وأثنت الوفود على اليونيسيف للعمل الذي تقوم به في مجال الأطفال والإيدز، وشددت على أهمية إدراج هذا البند في جداول أعمال دورات المجلس التنفيذي المقبلة. وشدد المتكلمون على أهمية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، خاصة في أوساط الشباب، وأشاروا إلى الأبحاث الجارية التي تتناول سلوك المجازفة بين الشباب في منطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

٢٦٤ - وطلبت الوفود موافاتها بمزيد من المعلومات حول مختلف جوانب عمل اليونيسيف وشركائها، بما في ذلك ما يتصل بتعزيز تثقيف الشباب جنسياً؛ وأوجه الارتباط بين الوقاية والعنف الجنسي؛ والجهود الرامية إلى القضاء على العنف الجنساني؛ والعمل المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ الإنسانية. وطلبت أيضاً معلومات إضافية عن تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالجنسانية؛ وإطار العمل الخاص بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية؛ وإطار العمل المتعلق بإتاحة فرص تلقي الخدمات لجميع الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومغايري الهوية الجنسية. وسُئلت اليونيسيف عن تأثير الزيادة في الميزانية وخطة العمل الموحدتين للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على برامج اليونيسيف المتصلة بالإيدز. وطلبت الوفود أيضاً موافاتها باستكمالات دورية في دورات المجلس التنفيذي المقبلة بشأن متابعة توصيات منتدى الشركاء العالمي المعني بالأطفال المتضررين من الإيدز لعام ٢٠٠٨.

٢٦٥ - وأوصى المتكلمون بمواصلة إيلاء الاهتمام لعلاجات الخيار الثاني فيما يتصل بانتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، وبأن تتضمن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين إشراك الفتيان والرجال وأن تراعي احتياجاتهم.

دال - التقرير السنوي عن وظيفة التقييم (البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٦٦ - قدم مدير التقييم عرضاً للتقرير المتعلق بوظيفة التقييم والنتائج والتوصيات التي أسفرت عنها التقييمات الرئيسية (E/ICEF/2009/19 و Corr.1). ويتضمن التقرير استعراضاً لتنفيذ سياسة التقييم التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨.

٢٦٧ - وأشار المدير إلى أن جهوداً كبيرة قد بُذلت لتعميم سياسة التقييم والتوجيه التنفيذي ذي الصلة على مستوى المقر والمستويين الإقليمي والقطري، وأن وظيفة جديدة قد أنشئت في المقر لتعزيز وظيفة التقييم.

٢٦٨ - ورحبت الوفود بالتقرير وأقرت بالتزام اليونيسيف بتعزيز التقييم على كامل نطاق المنظمة ودعت إلى مواصلة بذل الجهود في سبيل تحسين التخطيط الاستراتيجي للتقييم، ولا سيما على الصعيد القطري. وأكدت وفود كثيرة أن البلدان المستفيدة من البرنامج بحاجة إلى اكتساب مزيد من الملكية والقيادة في مجال التقييم؛ وشددت على أهمية تعزيز القدرات الوطنية في مجالي التقييم والمتابعة؛ وحثت اليونيسيف على الاعتماد على نظم التقييم الوطنية أينما كانت متاحة.

٢٦٩ - وأكدت الوفود على أهمية زيادة التنسيق بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية، مشيرة إلى أن ذلك قد أسهم في تحسين الرقابة، إلى جانب تبادل الدروس المستفادة داخل المنظمة. كما شجعت اليونيسيف على مواصلة تحسين التنسيق بين المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وبين مكتب التقييم ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات.

٢٧٠ - وسلط العديد من المتكلمين الضوء على الحاجة إلى توفير الموارد المالية الكافية لوظيفة التقييم، ورحبوا بقيام اليونيسيف بتوفير موارد إضافية للتقييمات المواضيعية وتقييمات البرامج.

٢٧١ - وشددت عدة وفود على الحاجة إلى كفالة استجابة الإدارة لجميع التقييمات على جميع المستويات وفق ما هو منصوص عليه في سياسة التقييم. وشجعت اليونيسيف على كفالة الأخذ بنتائج عمليات التقييم في سياسات واستراتيجيات البرامج والأنشطة وتراعى في تصميمها وتنفيذها.

٢٧٢ - وأكدت الوفود أيضا على أهمية الحفاظ على حياد مكتب التقييم واستقلاله، اللذين يمثلان أساس مصداقية التقييمات وجدواها. وطلب أحد الوفود أن تتضمن التقارير في المستقبل مزيدا من المعلومات الكمية والتحليلية بشأن التقييمات التي أجريت.

٢٧٣ - وأوصى أحد الوفود بإيلاء مزيد من الاهتمام للأطفال ذوي الإعاقة في سياق المدارس المراعية لاحتياجات الأطفال كما أشير في التقييم الذي تناول تلك المسألة.

٢٧٤ - وردا على ذلك، شكر مدير التقييم الوفود على تعليقاتها البناءة على جهود اليونيسيف الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم. وشدد على أن مسألة الموارد المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط الاستراتيجي لوظيفة التقييم، وأعلن أن مكتب التقييم سيتعاون مع لجنة التقييم على إعداد توجيهات بشأن الاحتياجات اللازمة لوظيفة التقييم من الموارد البشرية.

٢٧٥ - وقال إن اليونيسيف تعمل في الوقت الحالي على تحسين رقابة المكاتب الإقليمية على التخطيط لأعمال التقييم. كما ستجري اليونيسيف مزيدا من التقييمات الاستراتيجية

والبرنامجية والمواضيعية على الصعيد القطري وتواصل دعم التقييمات التي تجرى بقيادة البلدان. وأقرّ بأهمية اتّباع نهج منظّم حيال استجابة الإدارة وقيامها بالمتابعة.

٢٧٦ - وأكد السيد عمر عدي، نائب المديرية التنفيذية، التزام الإدارة العليا بالتنفيذ الكامل لسياسة التقييم وتحقيق أهدافها. وسلّط الضوء على أهمية التوجيه التنفيذي المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ المتعلّق بالتقييم (CF/EXD/2009/004) الذي يحدّد خطوات تنفيذ سياسة التقييم ويؤيد توفير الموارد الكافية لإجراء التقييمات على مختلف المستويات.

٢٧٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠٠٩ (انظر المرفق).

هاء - التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٧٨ - قدّم مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عرضاً للتقرير (E/ICEF/2009/AB/L.6 و Corr.1). وقدم السيد عمر عدي، نائب المديرية التنفيذية، رد إدارة اليونيسيف (E/ICEF/2009/AB/L.7). وكان حاضراً أيضاً رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في اليونيسيف. وزوّد المجلس التنفيذي بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٢٧٩ - وفي معرض سرده لموجز أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات التي نفذت في عام ٢٠٠٨، أشار المدير إلى الجهود التي بُذلت في سبيل تحسين وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، وخاصة فيما يتصل بمتابعة التوصيات.

٢٨٠ - وسلّط نائب المديرية التنفيذية الضوء على انخفاض عدد الملاحظات المبداة في التقرير بشأن المخاطر العالية والمتوسطة. وقال إنه بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، شرعت اليونيسيف في الاضطلاع بمبادرة أوسع نطاقاً لإدارة المخاطر سيتم من خلالها التصدي للمسائل الأساسية في مجالات عدة، ومنها إدارة البرامج والضوابط المالية. وتولي اليونيسيف قيمة كبيرة للنتائج التي خلص إليها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، فهي تشكل إسهاماً في الجهود الجارية على نطاق المنظمة لتحسين الكفاءة والقدرة على تحقيق المزيد من النتائج لفائدة الأطفال.

٢٨١ - وأثنت الوفود على اليونيسيف لجودة التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات ولرد الإدارة الزاخر بالمعلومات. كما أثنت على اليونيسيف لما تحرزه من تقدّم في تعزيز ضوابط إدارة المخاطر في مجالات الحوكمة والمساءلة والرقابة والتوجيه السياساتي والإمداد وإدارة الأداء.

٢٨٢ - وأعربت عدة وفود عن بعض القلق إزاء التقديرات والنتائج المتكررة فيما يتعلق بإدارة البرامج والضوابط المالية. غير أن أحد الوفود أقرّ بإحراز المكاتب القطرية تقدما في تنفيذ التدابير التصحيحية ابتداءً من ١٥ حزيران/يونيه. وطُرحت مسألة أخرى لإيلائها مزيدا من الاهتمام، ألا وهي مسألة النسبة المئوية من التوصيات المغلقة التي لا تُتابع باستمرار.

٢٨٣ - وأوصى أحد الوفود بأن تبدأ اليونيسيف في إجراء تدريب إضافي للمديرين في مجال إدارة البرامج والضوابط المالية وأن تقدّم تقريراً عن نتائج هذا النشاط إلى المجلس التنفيذي. وجرى تشجيع اليونيسيف على مواصلة إجراء تحسينات في هذين المجالين في الميدان وكذلك في مجال متابعة الملاحظات التي ظلّت مفتوحة لأكثر من ١٨ شهراً. وأوصى أيضاً بإمداد المكاتب القطرية بدعم أقوى في تنفيذ الالتزامات المدرجة في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بهدف تحسين الأداء في الميدان. وجرى الإقرار بأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واعتماد إطار لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة بأسرها خطوتان في الاتجاه الصحيح.

٢٨٤ - وأبدي تعليق محدّد بخصوص الجدول ٨ المعنون "أسباب الضعف في الملاحظات المتعلقة بالمخاطر المتوسطة والعالية". وسُئلت اليونيسيف عمّا إذا كان هناك توازن أمثل يمكن تحقيقه بين أسباب الضعف، وعمّا إذا كان يتعيّن على الإدارة أن ترصد الضوابط الداخلية بصورة أوثق.

٢٨٥ - وطُرِح أيضاً سؤال عن ماهية المعايير التي تطبّقها اليونيسيف في التحقيق في حالات الاشتباه في ممارسة الغش أو حالات كشف الغش وفي قفل هذه الحالات، وعمّا إذا كان لدى اليونيسيف نظام لكشف الحالات وتعقبها وتعزيز الضوابط في هذا المجال.

٢٨٦ - وأكد أحد الوفود على أهمية الدعم الذي تقدّمه اليونيسيف لجهود بناء القدرات الوطنية، ولا سيما في مجال السياسات العامة. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات عمّا تقوم به اليونيسيف من متابعة لنتائج تقييمات أداء البرامج التي ورد ذكرها في التقرير، وسأل عما إذا كانت اليونيسيف بحاجة إلى وضع استراتيجية خاصة ببناء القدرات في البلدان النامية تحديداً.

٢٨٧ - وردا على السؤال المتعلّق بالجدول ٨، قال المدير إنه قد أُتبع في تحديد فئات أوجه الضعف معيار دولي لمراجعي الحسابات تم تكييفه ليلئم حالة اليونيسيف. ولم يُحدّد توازن أمثل بين الأسباب. وتبذل اليونيسيف جهوداً لتحسين هيكلها للمساءلة والإبلاغ بهدف تحسين الضوابط الداخلية، وقد توفّر من خلال ملاحظة مراجعي الحسابات توجيهها جيداً في هذا الصدد. أمّا بخصوص أوجه الضعف الكامنة في نظم المراقبة على كامل نطاق اليونيسيف،

فإن نظم المراقبة السليمة موجودة بالفعل ولكن من الضروري أن تؤدي هذه النظم وظائفها بصورة أكثر فعالية. وسيواصل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تقييم الحالة خلال استعراضه لعمليات مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٩ لمعرفة أي المجالات ينبغي تسليط الضوء عليها في خطة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٠. وأضاف أن إعادة فتح توصيات مراجعة الحسابات موضوع ستتناوله اليونيسيف بمزيد من الاستعراض.

٢٨٨ - وبالنسبة للسؤال المتعلق بمعايير فتح وقفل التحقيقات في حالات الغش، قال إن اليونيسيف تتقيد بالنهج الذي وضعته وكالات الأمم المتحدة، وأكد أن اليونيسيف لا تقوم بقفل أي حالات ادّعاء حدوث غش أو أي تحقيقات في حالات الغش حتى يتم التثبت من جميع الحقائق.

٢٨٩ - وأشار إلى أهمية التعليق الذي أبدي بخصوص بناء القدرات فقال إن الدراسة التي أجريت على تقييمات أداء البرامج أوصت بوضع استراتيجية لدعم المكاتب القطرية في العمل التمهيدي الذي تقوم به في مجالي الدعوة وبناء القدرات الوطنية.

٢٩٠ - وأضاف نائب المديرية التنفيذية أن اليونيسيف سوف تتخذ إجراءات بخصوص توصيات الوفود. وستكفل اليونيسيف المتابعة القوية لتوصيات مراجعة الحسابات؛ وستعالج الأسباب الكامنة وراء المشاكل التي تناولتها التوصيات لتجنب تكرارها؛ وستقيم أسباب إعادة فتح التوصيات. كما ستبذل اليونيسيف مزيداً من الجهود لأوضاع المديرين للمساءلة، وستنشئ مهاماً رقابية أكثر صرامة. وأخيراً، قال إن اليونيسيف ستواصل إجراء تقييمات أداء البرامج التي وصفها بالمبادرة التجريبية المشجعة.

واو - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (البند ٨ من جدول الأعمال)؛ و
زاي - الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: التقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ (البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٩١ - قدّم نائب المديرية التنفيذية السيد عمر عبيد البندين ٨ و ٩ من جدول الأعمال، اللذين نُظِرَ فيهما معاً، وعرضهما المراقب المالي (الوثيقتان E/ICEF/2009/AB/L.4 و E/ICEF/2009/AB/L.5). وأتاح المجلس التنفيذي لغرض الاستعراض تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (E/ICEF/2009/AB/L.8). وأتاح المجلس أيضاً ثلاث وثائق ذات صلة بغرض العلم هي: (أ) التقارير المالية المؤقتة والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهي السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(E/ICEF/2009/AB/L.3)؛ و (ب) تقرير عن تنفيذ التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/ICEF/2009/AB/L.10)؛ و (ج) تقرير عن الأموال المخصصة من الموارد العادية لتغطية التجاوز في الإنفاق للمشاريع المنجزة الممولة من الموارد الأخرى (E/ICEF/2009/AB/L.9).

٢٩٢ - وأكد نائب المدير التنفيذي أن اليونيسيف واصلت تحسين نهج الميزنة القائمة على النتائج وعرضه، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويرد اقتراح الميزانية في شكل منسق، إذ يستخدم ١٦ مهمة متفقا عليها وما لا يقل عن نتيجة مشتركة واحدة في كل مهمة. وسلط الضوء على اتجاهات ميزانية اليونيسيف التي تعتبرها اللجنة الاستشارية اتجاهات إيجابية جداً: (أ) الانخفاض في نسبة ميزانية الدعم لفترة السنتين لمجموع الموارد، من أكثر من ٢٠ في المائة إلى ١١ في المائة في العقد الأخير؛ و (ب) الهبوط التدريجي في حصة الموارد العادية في ميزانية الدعم لفترة السنتين.

٢٩٣ - ولاحظ المراقب المالي أن ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين تستخدم الشكل المنسق لتصنيف التكاليف الذي اتفق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في عام ١٩٩٧. وأشار إلى أن ميزانية اليونيسيف وُضعت في سياق الخططة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والهبوط الاقتصادي العالمي، موضحاً أنه كان يُتوقع انخفاض مجموع إيرادات اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن بإمكان اليونيسيف الحفاظ على نفقاتها البرنامجية من الموارد العادية بالاعتماد على الرصيد المتراكم من الأموال خلال السنوات العديدة الماضية.

٢٩٤ - ورحبت الوفود بالتقدم الذي حققته اليونيسيف في تنفيذ الشكل المنسق للميزنة القائمة على النتائج. وأشاد عدد من الوفود باليونيسيف لقدرتها على الحفاظ على مستوى نفقاتها البرنامجية، رغم الهبوط الاقتصادي العالمي وتوقعات انخفاض الإيرادات، من خلال استخدام الأموال المتراكمة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

٢٩٥ - وفي هذا الصدد، أثني عدة متكلمين على اليونيسيف لتحسين قدرتها التشغيلية وكفاءتها وشفافيتها، وأوصى أحد المتكلمين اليونيسيف بالتركيز على إجراء تحسينات في أربعة مجالات رئيسية هي: تحسين المساءلة والفعالية في إدارة المخاطر؛ والتفوق في تنفيذ البرامج؛ وأداء العمليات؛ والفعالية في تخطيط الموارد وتنفيذها. وأشار المتكلم إلى مدى أهمية البحوث في توليد المعارف ونقلها ورحّب بإضافة وظيفة جديدة وتخصيص موارد عادية للمرة الأولى للبحث.

٢٩٦ - وأعرب عن بعض الشواغل بشأن الانخفاض في إيرادات اليونيسيف، بما في ذلك الانخفاض بنسبة ١٤ في المائة في مجموع الإيرادات لعام ٢٠٠٩ والانخفاض في الأموال المخصصة للأنشطة البرنامجية لليونيسيف خارج الصناديق الاستثمارية والمشاريع المالية خلال السنوات القليلة القادمة. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي أن تكون اليونيسيف على استعداد لتعديل الميزانية وفقا لذلك إذا لم تستوف التبرعات المطلوبة. وأعرب عن شواغل بشأن الاقتراح القاضي بتعليق النقل السنوي لمبلغ ٣٠ مليون دولار إلى احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٢٩٧ - ورحب أحد الوفود بانخفاض نسبة تمويل الموارد العادية لميزانية الدعم لفترة السنتين وشجّع اليونيسيف على مواصلة هذا الاتجاه. وفيما يخص استرداد التكاليف، اقترح بأن تنفذ اليونيسيف توصية اللجنة الاستشارية وأن تستعرض أساس توزيع تكاليف الدعم بين الموارد العادية والموارد الأخرى. ورحبت عدة وفود بانخفاض ميزانية الدعم كنسبة مئوية من مجموع الموارد. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء ارتفاع الرصيد النقدي لنهاية السنة وشجّع اليونيسيف على خفض الرصيد النقدي.

٢٩٨ - وجرى التأكيد بشدة على تعزيز الموازنة بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالمصطلحات والمنهجية المستخدمة في تصنيف التكاليف. وشجعت الوفود اليونيسيف على تكثيف الجهود الرامية إلى الموازنة لكي يصبح بالإمكان وضع نظام مشترك يقبله الجميع. وأوصت أيضا بأن تعكس خطط الميزانيات المقبلة الموازنة والشفافية وقابلية المقارنة على أفضل وجه في جميع الصناديق والبرامج.

٢٩٩ - ودعت عدة وفود إلى إنشاء ميزانية متكاملة واحدة ترتبط على نحو أفضل بالخطوة الاستراتيجية اعتبارا من عام ٢٠١٤. وشجعت اليونيسيف على العمل مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإضفاء تحسينات تدريجية على منهجية الميزانية تتعلق بميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة في ٢٠١٢-٢٠١٤. ولوحظ أن تقرير اللجنة الاستشارية يعكس فهما عميقا لهذه التحسينات. وبغية تحقيق هذا الهدف، طُلب إلى اليونيسيف أن تقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠ خريطة طريق تسلط الضوء على المعالم الرئيسية لعملية مشتركة بين اليونيسيف والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٠٠ - وطُرح اقتراح في هذا الصدد بأن تركز ميزانيات الدعم المقبلة لفترة السنتين بشكل أكبر على تحقيق النتائج. وبدلا من التشديد على المهام أو المدخلات، ينبغي أن تركز الميزانية على نتائج الإدارة، على أن تدعمها في ذلك مواصفات مطابقة، ومعلومات عن تكاليف واتجاهات المؤشرات المستخدمة لتقييم التقدم المحرز. وشدد عدد من الوفود على أهمية تحسين

مؤشرات الأداء والأهداف الأساسية، وتوضيح العلاقة بين المهام والوحدات التنظيمية، بتنسيق مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣٠١ - وعموما، اقترح بأن تُقدم تقارير الإبلاغ المالي لليونيسيف على نحو أكثر انتظاما وأن يسمح بإجراء تقييم للنفقات المحملة على الميزانية، بشكل مماثل لخطة الموارد المتعلقة بميزانية الدعم لفترة السنتين.

٣٠٢ - وحث وفود من البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان النامية على حد سواء الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها لليونيسيف. وقالت إن هذا الدعم رئيسي من أجل الجهود المبذولة لمساعدة الفئات الضعيفة من الأطفال والنساء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا المتكلمون إلى تقديم المزيد من الدعم في مجالات عدة هي: الصحة، بما في ذلك القضاء على شلل الأطفال؛ والتغذية؛ والتعليم، بما في ذلك التعليم في حالات الطوارئ وإنهاء التفاوت بين الجنسين؛ والتغذية؛ وتحسين وزن المواليد؛ ووفيات الرضع؛ والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والتصحاح والتثقيف الصحي؛ وتهيئة بيئة آمنة؛ وقانون حقوق الأطفال وحماية الأطفال، بما في ذلك إنهاء الاتجار بالأطفال؛ والإعاقة في مرحلة الطفولة؛ والتميز.

٣٠٣ - وأقر المجلس التنفيذي ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في المقرر ٢٠٠٩/٢٠ (انظر المرفق) والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: التقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ في المقرر ٢٠٠٩/٢١ (انظر المرفق).

حاء - جمع التبرعات من الجهات الخاصة: التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٣٠٤ - قدم التقرير مدير جمع التبرعات من الجهات الخاصة والشرابات.

٣٠٥ - وشددت الوفود على أهمية جمع التبرعات من الجهات الخاصة بالنسبة لليونيسيف. وأثنت على اللجان الوطنية، لما تقوم به من عمل في مجال الدعوة وجمع التبرعات والتي تمكنت من زيادة تبرعاتها لليونيسيف رغم الهبوط الاقتصادي. وطلب أحد الوفود عقد مناسبة خلال دورة المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠ لتبادل مزيد من المعلومات بشأن أنشطة اللجنة الوطنية وأفضل ممارساتها. وأوصى متكلم آخر بأن تروج اليونيسيف لمهمة بحوث دينامية كأساس للنجاح في جهود جمع التبرعات والدعوة. وأشار أحد الوفود إلى انخفاض الموارد العادية كنسبة من مجموع الموارد وتساءل عن الكيفية التي تخطط بها اليونيسيف لفتح باب التبرعات للموارد العادية. وطلب وفد آخر أن تدرج في التقرير المالي بيانات أكثر تفصيلا لمبيعات البطاقات والمنتجات.

٣٠٦ - ورد المدير بأن ثمة عددا من المبادرات الجارية لزيادة إيرادات الموارد العادية إلى أقصى حد ممكن، وشدد على أن إدارة مصروفات التشغيل بشكل صارم تكفل استفادة البرامج إلى أبعد حد من التبرعات التي يتم تحصيلها.

٣٠٧ - وفيما يخص مسألة بيانات البطاقات والمنتجات، لاحظ أن التأخير في تقديم التقارير أثر على قدرة الشعبة في الإبلاغ عن معلومات تفصيلية للمبيعات في التقرير المالي، وذلك لأن مبيعات البطاقات تديرها لجان وطنية على أساس الشحن، وستعالج هذه المسألة في إطار عملية ترشيد الأعمال التجارية. وسيطلع المجلس التنفيذي على العملية خلال مناقشة ميزانية الشعبة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠، وسيُتاح له أيضا خلال تلك السنة المزيد من المعلومات بشأن أنشطة اللجان الوطنية.

طاء - مسائل أخرى (البند ١١ من جدول الأعمال)

آخر التطورات بشأن خطط إحياء الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل

٣٠٨ - اطلع المدير التنفيذي على آخر التطورات بشأن خطط اليونيسيف المتعلقة بالذكرى السنوية العشرين التي تتضمن إصدار طبعة خاصة من تقرير حالة أطفال العالم وعدد من المناسبات في نيويورك وفي العالم.

قائمة أولية ببنود جدول أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠

٣٠٩ - عرض أمين المجلس التنفيذي قائمة أولية ببنود جدول أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠، المقرر عقدها من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ياء - اعتماد مشاريع المقررات

٣١٠ - اعتمد المجلس التنفيذي تسعة مشاريع مقررات (انظر المرفق).

كاف - اختتام الدورة (البند ١٣ من جدول الأعمال)

٣١١ - أعربت المديرية التنفيذية في ملاحظاتها الختامية عن تقديرها للدعم المقدم من المجلس التنفيذي للميزانية المقترحة لليونيسيف للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وشددت على أن اليونيسيف تمكّنت من توقع مسار ثابت ومسؤول في مناخ من الكساد المالي. وقالت إن المنظمة ستستهدف الالتزام بهذا المسار من خلال المكاسب التي تحققت في الكفاءة بفضل التحسينات التي أدخلت على البرنامج والممارسات التجارية، ومن خلال الأعمال الجديرة بالثناء التي تقوم بها لجانها الوطنية، التي ضاعفت جهودها الرامية إلى حشد الموارد. وشددت على أن

إدارة المعارف، والبحوث، ومراجعة الحسابات، والتقييم، تشكل مهام حيوية لكفالة شفافية المنظمة ومساءلتها وكفاءتها وفعاليتها. لذلك فإن التقييم يحتاج بشكل خاص، إلى دعم واسع النطاق على مستوى اليونيسيف ككل، حيث تم وضع الخط الأساسي للتقييم في جميع تصميمات البرامج. وأضافت أن ثمة اتجاه آخر لليونيسيف يتسم بالأهمية وهو نقل التركيز من المشاريع إلى البرامج والأعمال التمهيدية. وستتبع الأعمال التمهيدية أهميتها البالغة في تطوير خدمات الصحة والتعليم المستدامين لجميع الأطفال، وحماية حقوق الطفل، وتحسين تنفيذ السياسات الجنسانية. وتكتسي الأعمال التمهيدية أهمية خاصة في البلدان المتوسطة الدخل.

٣١٢ - وبغية تحقيق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف، لا بد من تحسين التعاون مع جميع الشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. واليونيسيف ملتزمة بقوة بتماسك الأمم المتحدة - ابتداء من المستوى العالمي ووصولاً إلى المستوى القطري، حيث تكون أفرقة الأمم المتحدة القطرية أقوى بشكل ملحوظ. ووثيقة اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز، مثال جيد على وجه الخصوص على الجهود التعاونية الضرورية. وفي هذا المجال وغيره من المجالات، ستعمل اليونيسيف جاهدة على الاضطلاع بدور قيادي رئيسي من أجل الأطفال. واختتمت المديرية التنفيذية حديثها ملاحظة أنه في حين سيحتفل على الوجه الملائم بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر، فهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لحماية حقوق الطفل وإدانة الممارسات التي لا تطاق، من قبيل زواج الأطفال، والتي لا تزال مستمرة في كافة أنحاء العالم.

٣١٣ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي الدورة بالتشديد على أن المجلس اعتمد قرارات رئيسية ستساعد في بناء عالم صالح للأطفال. وهذا الإنجاز إنما هو دليل على مدى إدراك أعضاء المجلس للدور البالغ الأهمية الذي يضطلعون به، وتقديم بالشكر إلى جميع الحاضرين على التزامهم بدعم قضية الأطفال والنساء.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٩

١/٢٠٠٩

توصية بالموافقة على موارد عادية إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

إن المجلس التنفيذي

يوافق على أن تخصص لعام ٢٠٠٩ موارد عادية يبلغ مجموعها ٤٥٥ ١٠٣ ٣٢ دولاراً لتمويل البرامج القطرية الموافق عليها للبلدان الـ ٣٠ المدرجة في القائمة أدناه، التي تتجاوز مستويات التخطيط لمواردها العادية، على أساس النظام المعدل لتخصيص الموارد والمستويات الكلية المقدرة للموارد العادية القابلة للبرمجة، المستويات التي كان المجلس التنفيذي قد وافق عليها أصلاً.

الجدول

الموارد العادية الإضافية لعام ٢٠٠٩

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرامج الموافق عليها	مستوى التخطيط لعام ٢٠٠٩ (ألف)	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٩ (باء)	الموارد العادية الإضافية المطلوب الموافقة عليها (ألف - باء)
غرب ووسط أفريقيا					
بور كينا فاسو	2005/P/L.3/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١٥ ١٤٩ ٠٠٠	١٣ ٠٢٢ ٠٠٠	٢ ١٢٧ ٠٠٠
تشاد	2005/P/L.32/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١١ ٣١٧ ٠٠٠	٩ ٥٨٧ ٠٠٠	١ ٧٣٠ ٠٠٠
غانا	2005/P/L.4/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٨ ٦١١ ٠٠٠	٧ ١٧٦ ٠٠٠	١ ٤٣٥ ٠٠٠
غينيا	2006/P/L.9/Rev.1	٢٠١١-٢٠٠٧	٧ ٢٢٨ ٠٠٠	٦ ٤٢٦ ٠٠٠	٨٠٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					
٦ ٠٩٤ ٠٠٠					
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي					
أوغندا	2005/P/L.2/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٢١ ٢٨٨ ٠٠٠	١٨ ٩٦٥ ٠٠٠	٢ ٣٢٣ ٠٠٠
بوتسوانا	2007/P/L.40	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٧٥٠ ٠٠٠	٦٣٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
بوروندي	2008/P/L.19	٢٠٠٩	٩ ٨٦٥ ٠٠٠	٧ ٨٠٧ ٥٠٠	٢ ٠٥٧ ٥٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	2006/P/L.37/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٧	٢٠ ٧٤٨ ٠٠٠	١٨ ٢٦٧ ٠٠٠	٢ ٤٨١ ٠٠٠
زامبيا	2006/P/L.38/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٧	٨ ٥٥٩ ٠٠٠	٨ ٢٠٤ ٠٠٠	٣٥٥ ٠٠٠
زيمبابوي	2006/P/L.6/Rev.1	٢٠١١-٢٠٠٧	٤ ١٨١ ٠٠٠	٤ ٠٢٤ ٠٠٠	١٥٧ ٠٠٠
موزامبيق	2006/P/L.4/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	١٦ ٠٠٩ ٠٠٠	١٣ ٣٤١ ٠٠٠	٢ ٦٦٨ ٠٠٠

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرامج الموافق عليها	مستوى التخطيط لعام ٢٠٠٩	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٩	الموارد العادية الإضافية المطلوب الموافقة عليها
(ألف - باء)	(ألف)	(ألف)	(ألف)	(باء)	(ألف - باء)
المجموع الفرعي للمنطقة					١٠ ١٦١ ٥٠٠
شرق آسيا والمحيط الهادئ					
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	2006/P/L.56/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	١ ٨٦١ ٠٠٠	١ ٦٩٢ ٠٠٠	١ ٦٩ ٠٠٠
الفلبين	2004/P/L.9/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٣ ٠٥٣ ٠٠٠	٢ ٧٧٥ ٠٠٠	٢ ٧٨ ٠٠٠
ميانمار	2005/P/L.9/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١ ٦٧١ ٧٠٠	١ ٤٧٩ ٥٠٠	١ ٩٢٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					٢ ٣٦٩ ٠٠٠
وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة					
أرمينيا	2004/P/L.10/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٤٤ ٠٠٠	١٠٦ ٠٠٠
أوزبكستان	2004/P/L.20/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٣ ٢٨٩ ٠٠٠	٢ ٩٩٠ ٠٠٠	٢ ٩٩ ٠٠٠
بلغاريا	2005/P/L.15/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٦	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
البوسنة والهرسك	2008/P/L.25	٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
الجزيل الأسود	2006/P/L.60/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٧	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٣ ٠٠٠	١٤٧ ٠٠٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	2004/P/L.18/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٧٢ ٩٤٥	٧٧ ٠٥٥
رومانيا	2004/P/L.15/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٢٣ ٠٠٠	١٢٧ ٠٠٠
صربيا	2004/P/L.16/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٣٧ ٠٠٠	١١٣ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					١ ١٦٩ ٠٥٥
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي					
الأرجنتين ^(١)	2004/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
إكوادور	2008/P/L.8	٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	٦٩٠ ٣٠٠	٥٩ ٧٠٠
أوروغواي ^(١)	2004/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
شيلي ^(١)	2004/P/L.6/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥	٧٥٠ ٠٠٠	—	٧٥٠ ٠٠٠
غواتيمالا	2008/P/L.9	٢٠٠٩	٨٤٦ ٠٠٠	٨٠١ ٩٠٠	٤٤ ١٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					١ ٢٥٣ ٨٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
لبنان	2008/P/L.27	٢٠٠٩	٧٥٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					١٥٠ ٠٠٠

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرامج الموافق عليها	مستوى التخطيط لعام ٢٠٠٩	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠٠٩	الموارد العادية الإضافية المطلوب الموافقة عليها (ألف - بء)
جنوب آسيا					
أفغانستان	2008/P/L.10	٢٠٠٩	٣٩ ٤١٧ ٠٠٠	٣٠ ١٦٨ ٩٠٠	٩ ٢٤٨ ١٠٠
بنغلاديش	2005/P/L.12/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٢٢ ٤٨٢ ٠٠٠	٢٠ ٨٢٤ ٠٠٠	١ ٦٥٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					١٠ ٩٠٦ ١٠٠
المجموع					٣٢ ١٠٣ ٤٥٥

(١) في إطار الاقتراح المتعلق ببلدان المخروط الجنوبي (E/ICEF/2004/P/L.6/Rev.1): الأرجنتين وأوروغواي وشيلي.

الدورة العادية الأولى

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٢/٢٠٠٩

تقرير المديرية التنفيذية لليونيسيف المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بتقرير المديرية التنفيذية لليونيسيف المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF/2009/3)؛

٢ - يشدد على أهمية التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - يرحب بمبادرة اليونيسيف بإعداد خطة العمل للاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، التي تتضمن خريطة طريق مفصلة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ من قبل جميع مكاتب اليونيسيف في جميع أنحاء العالم؛

٤ - يقرر إحالة التقرير المذكور أعلاه (E/ICEF/2009/3) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعاً بموجز للتعليقات والإرشادات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية؛

٥ - يطلب إلى اليونيسيف أن تدرج في تقاريرها المقبلة تقييماً وتحليلاً أكثر نوعية للنتائج المحققة والتقدم المحرز والصعوبات المصادفة، بالإضافة إلى الدروس المستفادة؛

٦ - يطلب أن تتضمن التقارير المقبلة توصيات للمضي في تحسين تنفيذ القرار ٢٢/٢٠٠٨؛

٧ - يطلب إلى المديرية التنفيذية لليونيسيف، بالتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، النظر في سبل مواصلة تحسين التقارير المقبلة، مع مراعاة القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها القرار ٢/٢٠٠٨، والحاجة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في ممارسات الإبلاغ التي يتبعها، والتشاور مع المجلس التنفيذي بغية إعداد اقتراح بشأن هذه المسألة في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

الدورة العادية الأولى

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٣/٢٠٠٩

متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية

إن المجلس التنفيذي

١ - يعيد تأكيد المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى الاستراتيجيات الشاملة للخطوة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف؛

٢ - يحيط علماً بتقييم تنفيذ السياسة الجنسانية في اليونيسيف واستجابة الإدارة المبينة في متابعة تقييم تنفيذ السياسة الجنسانية (E/ICEF/2009/4)، معرباً في الوقت نفسه عن تقديره لتقدم رد على جميع توصيات التقييم؛

٣ - يرحب بقيام اليونيسيف بتعزيز التحليل الجنساني لديها في إطار نتائج الخطوة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، فضلاً عن خططها المتعلقة بتعزيز القدرات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات التركيز وفي سياقات حالات الطوارئ من خلال توفير إرشادات خاصة بقطاعات محددة، ونشر الأدوات والقوائم المرجعية وتدريب الموظفين؛

٤ - يرحب كذلك بإنشاء فرقة عمل معنية بالقضايا الجنسانية، تمثل الشعب الرئيسية وجميع المكاتب الإقليمية، للمساعدة في توجيه ورصد متابعة اليونيسيف للتقييم؛

٥ - يشجع التحسينات الجارية في تحديد نتائج عملية تحقيق المساواة بين الجنسين في البرامج والإبلاغ عنها، بما في ذلك إدماج المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس لدعم ورصد التنفيذ؛

٦ - **يحث** على مواصلة الجهود في مجال القيادة لتحسين إدماج المساواة بين الجنسين في مجال البرمجة، بما في ذلك إنشاء آليات مساءلة مؤسسية وفردية في البرامج والإدارة ونظم الموارد البشرية؛

٧ - **يشجع** اليونيسيف على توضيح الاحتياجات من الموارد ومصادرهما لكفالة قدر أكبر من الدعم والخبرة الفنية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

٨ - **يطلب** إلى اليونيسيف التشاور مع المجلس التنفيذي عند استكمال سياسة المساواة بين الجنسين وتوضيح النتائج المتوقعة من حيث الفعالية والأثر؛

٩ - **يطلب** إلى اليونيسيف قياس التقدم المحرز في تنفيذ استجابة الإدارة وتقديم تقرير عن التقدم المحرز سنوياً إلى المجلس التنفيذي في بداية الدورة السنوية لعام ٢٠١٠، مع مراعاة أحكام هذا المقرر.

الدورة العادية الأولى

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٤/٢٠٠٩

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علماً** بتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/63/5/Add.2) و (A/63/5/Add.2/Corr.1) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/327/Add.1)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/474)، وقرار الجمعية العامة الذي ووفق فيه على توصيات واستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات (A/63/246)؛

٢ - **يرحب** برأي مجلس مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لليونيسيف؛

٣ - **يلاحظ** أن ١٤ توصية من توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في عام ٢٠٠٥ لم يتم تنفيذها بالكامل بعد؛

٤ - **يحيط علماً** بالتوصيات الـ ٤٢ لمجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وفي هذا الصدد، يحيط علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته اليونيسيف في تنفيذها، وبالجهد المحددة التي تبذلها الإدارة لتحسين الشفافية وتعزيز المساءلة الإدارية والشعور بالمسؤولية في التعامل مع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات؛

٥ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية لليونيسيف الاستفادة من التقدم المحرز، والاستمرار في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب، **ويطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم إلى المجلس التنفيذي تقريراً في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ يشمل لمحة عامة عن الآثار الاستراتيجية المترتبة على التوصيات بالنسبة لإدارة اليونيسيف واستراتيجيتها، فضلاً عن آخر المعلومات المتعلقة بتنفيذ التوصيات الرئيسية؛

٦ - **يعرب عن قلقه** إزاء الزيادة في مجموع الأموال المخصصة للأنشطة البرنامجية التي لم تنفق حتى نهاية العام، وذلك فيما يتعلق جزئياً بالموارد العادية، **ويطلب** إلى اليونيسيف تقديم تقرير مشفوع بتوصيات إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ بشأن الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك بشأن:

(أ) الحواجز في المقر وعلى المستوى القطري التي تعترض إنفاق الأموال، وسبل تعجيل عملية الإنفاق، مع مراعاة الممارسات الجيدة المتبعة في الصناديق والبرامج الأخرى؛

(ب) المعلومات المتعلقة بالوضع العام لاستلام الموارد خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٧ - **يطلب كذلك** إلى اليونيسيف أن تدرج في التقرير السنوي للمديرية التنفيذية، المقدم مرة كل سنتين، موجزاً عن النتائج المالية لكل فترة سنتين قياساً بالنتائج المالية المدرجة في الميزانية في الأصل؛

٨ - **يحيط علماً** بالخطوات التي اتخذتها اليونيسيف منذ عام ٢٠٠٣ لتمويل التزامات نهاية الخدمة؛

٩ - **يحيط علماً مع التقدير** بالخطوات التي اتخذتها المديرية التنفيذية للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الوكالات لتوحيد نظم إدارتها المالية في سياق الانتقال إلى المحاسبة القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، **ويطلب** إبلاغه بالتقدم المحرز في هذا العمل.

الدورة العادية الأولى

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٥/٢٠٠٩

متابعة قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

إذ يشير إلى مقرره ١٤/٢٠٠٨ بتمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية لمدة عامين، حتى نهاية عام ٢٠١١،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يقضي بتغيير الفترة الزمنية المحددة لإجراء الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات، ويحث الصناديق والبرامج على مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي التي تعقدها مع الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الذي يجري كل أربع سنوات، وينص على اعتزام إجراء استعراض السياسات الشامل المقبل في عام ٢٠١٢،

- ١ - يقرر تمديد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لمدة عامين، حتى نهاية عام ٢٠١٣؛
- ٢ - يطلب إلى اليونيسيف إعداد خططها الاستراتيجية المقبلة، بدءاً من عام ٢٠١٤، مع مراعاة توصيات استعراض السياسات الشامل المقبل الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ واستعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية.

الدورة العادية الأولى

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

٦/٢٠٠٩

جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩

ألف - النفقات المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للسنة المالية ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يوافق، بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٩ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر)، على النفقات المدرجة في الميزانية والبالغة ١٢١,٩ مليون دولار على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة

:E/ICEF/2009/AB/L.1

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
١,٥	العمولات - المكاتب الميدانية
٣٠,٧	تكاليف السلع المسلمة
٤٢,٤	مصرفات التشغيل - التسويق
٢٦,٨	مصرفات التشغيل - خدمات الدعم
٢٠,٥	أموال الاستثمار
١٢١,٩	مجموع النفقات، موحدة

٢ - يأذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بما يلي:

(أ) تحمل النفقات بالشكل الموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1، وزيادة النفقات حتى المستوى المبين في العمود الثالث من الجدول نفسه إذا اتضح أن عائدات جمع الأموال أو مبيعات البطاقات والهدايا قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمود الثالث؛ والقيام وفقا لذلك بتخفيض النفقات، بالقدر اللازم، إلى ما دون المستوى المبين في العمود الثاني في حال انخفاض العائدات الصافية؛

(ب) نقل الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) بحد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في فترة ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٠٩.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي

يلاحظ أن العائدات الصافية لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مدرجة في الميزانية بمبلغ ٤٧١,٣ مليون دولار (الموارد العادية) على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1.

جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي

١ - يجدد أموال الاستثمار بمبلغ ٢٠,٥ مليون دولار المحدد لعام ٢٠٠٩؛

٢ - يأذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتحمّل نفقات في الفترة المالية ٢٠٠٩ تتصل بتكاليف السلع المسلّمة (إنتاج وشراء مواد خام وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠٠٩. بمبلغ يصل إلى ٣٠,٧ مليون دولار على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (انظر الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1)؛

٣ - يوافق على رصد اعتماد مؤقت لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. بمبلغ ١٢ مليون دولار، يتم استيعابه في الميزانية السنوية للشعبة لعام ٢٠١٠.

دال - الخطة المتوسطة الأجل لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه

إن المجلس التنفيذي

يقر الخطة المتوسطة الأجل لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه بصيغتها الواردة في الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.1.

الدورة العادية الأولى

٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩

الدورة السنوية

٧/٢٠٠٩

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بـ ”التقرير السنوي للمديرة التنفيذية: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل“ (E/ICEF/2009/9) و E/ICEF/2009/9/Corr.1 والبيانات التكميلية المصاحبة؛

٢ - يرحب بالتقدم المتواصل الذي تحرزه اليونيسيف في تعزيز التركيز الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية لدعم الجهود الوطنية والدولية المتسارعة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف المتفق عليها دولياً من أجل رفاه الأطفال؛

- ٣ - **يقر** بأن العديد من البلدان ما زالت تواجه تحديات في مجالات التركيز الخمسة، وفي هذا الصدد، **يحث** اليونسيف على مواصلة تعزيز دعمها لهذه البلدان، ولا سيما في مجال تنمية القدرات الوطنية، بغية التصدي للتحديات المتبقية؛
- ٤ - **يسلم** بأهمية تعميم المساواة بين الجنسين على النحو الوارد في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) وفي الخطة الاستراتيجية لليونسيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣، **ويدعو** اليونسيف إلى مواصلة تحسين الأداء في ما يتعلق بهذه المسألة الشاملة؛
- ٥ - **يحث** اليونسيف على تعزيز التقرير السنوي للمديرة التنفيذية، ابتداء من عام ٢٠١٠، لكي يشمل إدراج معلومات أكثر اتساقاً بشأن فعالية مساهمة اليونسيف في النتائج التي تتحقق في مجال التنمية في جميع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛ وفي هذا الصدد، **يدعو** اليونسيف إلى تقديم المزيد من التحليلات المتعمقة للتحديات الماثلة والفرص المتاحة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛
- ٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في التقارير السنوية المقبلة: (أ) معلومات عن التحديات المواجهة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبيان كيف تخطط اليونسيف للتصدي لهذه التحديات؛ (ب) معلومات عن النتائج والإجراءات العلاجية التي من شأنها تحقيق الأهداف المتفق عليها؛ (ج) معلومات إضافية عن مساهمة اليونسيف في تنفيذ إطار المساءلة الإدارية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، بما في ذلك تدابير الحماية الوظيفية لنظام المنسقين المقيمين؛ (د) جدول موزج بتقييمات المشاريع وتقييمات النتائج التي أجريت خلال السنة السابقة؛
- ٧ - **يخطط علماً** بالمعلومات الموجزة التي قدمتها اليونسيف بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام **ويطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تلتزم، كمسألة ذات أولوية، باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تاريخ أقصاه عام ٢٠١٢، وبتقديم بيانات مالية مرحلية عن عام ٢٠١٢ تمثل لتلك المعايير، وذلك في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛
- ٨ - **يطلب أيضاً** إلى المديرة التنفيذية إتاحة خطة تنفيذ اليونسيف للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على موقع اليونسيف الإلكتروني مع إطلاع المجلس التنفيذي بانتظام عن هذا الأمر حتى انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛

٩ - يدعو اليونيسيف إلى أن تواصل تحسين الأداء على صعيد مؤشرات الأداء الإداري، ويلاحظ مع القلق أن نسبة التوظيف في الوظائف العادية التي أنجزت في غضون ٩٠ يوما ازدادت انخفاضاً في عام ٢٠٠٨؛

١٠ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم التقارير السنوية المقبلة إلى المجلس التنفيذي، ابتداء من عام ٢٠١٠، لاتخاذ إجراء بشأنها.

الدورة السنوية

١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

٨/٢٠٠٩

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

إن المجلس التنفيذي

١٠ التقرير الصادر عن نظام المساءلة في اليونيسيف

١ - ينوّه مع التقدير بالجهود التي تبذلها اليونيسيف لتعزيز الإدارة والمساءلة والرقابة والشفافية بأسلوب منسق وموحد؛

٢ - يحيط علماً بالتقرير الصادر عن نظام المساءلة في اليونيسيف (E/ICEF/2009/15) ويوافق على نظام المساءلة في اليونيسيف الوارد في التقرير، رهناً بأحكام هذا المقرر؛

٣ - يرحب بإدماج آليات الرقابة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية المعمول بها في اليونيسيف ضمن نظام المساءلة؛

٤ - يؤكد أهمية تعزيز الإدارة القائمة على النتائج لأغراض مساءلة اليونيسيف أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٥ - يؤيد خطة إدارة اليونيسيف الرامية إلى وضع إطار تقييمي شامل لقياس التقدم المحرز في تنفيذ نظام المساءلة بطريقة متكاملة وجامعة، ويشجع اليونيسيف في هذا الصدد على التشاور مع عدة جهات منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حول ما لها من تجارب، مع إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي بانتظام على التطورات المستجدة في هذا المجال؛

٦ - يشجع اليونسيف على مواصلة تقييم نظام المساءلة وتحسينه بسبل شتى منها مراعاة مبادرات التحسين التنظيمي الجارية، ووضع توجيهات وتطوير أدوات عملية، وتنفيذ عمليات استعراض داخلي للممارسات للمكاتب الإدارية ومهامها وأدوارها ومسؤولياتها على جميع المستويات، بما يكفل مواصلة تعزيز النظام، ومداومة إطلاع المجلس التنفيذي على ذلك؛

٧ - يؤكد أهمية الرقابة التي يمارسها المجلس التنفيذي، ويسلم بأن التقرير المذكور أعلاه ينبغي ألا يتضمن أي تقييد لسلطات المجلس التنفيذي المنصوص عليها في نظامه الداخلي؛

٢٠ الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٨ - يشير إلى أن تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونسيف هي أدوات داخلية للإدارة وأنها وثائق سرية؛

٩ - يقرر، مع مراعاة الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس التنفيذي، أن بإمكان المديرية التنفيذية لليونسيف إتاحة تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونسيف للدول الأعضاء في سياق مسؤوليتها العامة عن الاستعراض، ووفقاً للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في الوثيقة E/ICEF/2009/15 وللإجراءات المبينة أدناه، التي لن تطبق بأثر رجعي:

(أ) تقدم خطياً طلبات الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونسيف، ويحدد فيها التقرير المعني، مع بيان سبب الطلب والغرض منه، والتأكيد على الالتزام بإجراءات الكشف عن التقارير، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالسرية؛

(ب) تقوم المديرية التنفيذية قبل عملية الكشف، وبعد النظر في الطلب الخطي والتأكد من كونه متوافقاً مع هذا المقرر ومع إجراءات الكشف، بإبلاغ المجلس التنفيذي فوراً بالطلب وتزويده بنسخة منه، وإذا كان تقرير المراجعة الداخلية للحسابات المعني يتضمن استنتاجات تتعلق بدولة عضو معينة، فعلى المديرية التنفيذية تزويد حكومة تلك الدولة العضو بنسخة من الطلب وإتاحة الوقت الكافي لها لاستعراض التقرير والتعليق عليه؛

(ج) تتيح المديرية التنفيذية تقرير المراجعة الداخلية للحسابات المطلوب أيضاً للدولة العضو صاحبة الطلب لكي تستعرضه، وتمارس أقصى قدر من الحيطة عند إتاحة التقرير وتحمي الحقوق المشروعة للبلدان المستفيدة من البرامج؛

١٠ - يؤكد مجدداً ضرورة أن تكفل أي دولة عضو تتاح لها تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف لاستعراضها، الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في تلك التقارير؛

١١ - يقرر أيضاً أنه في حالة ما إذا قررت المديرية التنفيذية إتاحة أحد تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف لدولة عضو لاستعراضه، فإن ذلك التقرير (أ) يتاح على أساس طوعي ودون المساس بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة، بما في ذلك أجهزتها الفرعية، و (ب) يتاح للقراءة في مكتب الرقابة الداخلية ولا يجوز استنساخه؛

١٢ - يشير إلى أنه، على الرغم من أحكام الفقرة ٩ (ج) من هذا المقرر، إذا ارتأت المديرية التنفيذية أن المعلومات الواردة في أحد تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف معلومات تنسم بحساسية خاصة (تتعلق بأمور شتى منها أطراف ثالثة أو بلد أو حكومة أو إدارة)؛ أو اعتبرتها ضارة بإجراء قيد التنفيذ؛ أو من المرجح أن تضر بأمن أو سلامة أي فرد أو تنتهك حقوقه أو تتدخل في خصوصياته، فإن ذلك التقرير يجوز تحريره أو حجبه بالكامل، وفق تقدير مكتب الرقابة الداخلية؛

١٣ - يطلب إلى المديرية التنفيذية لليونيسيف أن تُدرج في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي، اعتباراً من عام ٢٠١٠، تقريراً عن تنفيذ هذا المقرر، بما يشمل أموراً منها عدد الطلبات المقدمة لإتاحة تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف؛ ونتائج تلك الطلبات؛ وما تتوصل إليه الاستعراضات التي تجريها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لتنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك المعلومات المراجعة أو المحجوبة؛ وعدد التقارير التي كشف عنها وعناوينها؛ مع تأكيد الالتزام بمبدأ السرية فيما يتعلق بمعلومات مراجعة الحسابات التي يتم الكشف عنها وفقاً لهذا المقرر.

الدورة السنوية

١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

٩/٢٠٠٩

إطار اليونيسيف الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب باستمرار مشاركة اليونيسيف في الشراكات والعلاقات التعاونية التي تنسم بأهمية بالغة بالنسبة لتحقيق النتائج لصالح الطفل وإعمال حقوقه؛

- ٢ - يؤكد مجددًا الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل باعتبارها الإطار التوجيهي لجميع مجالات البرمجة في اليونيسيف؛
- ٣ - يقرر "إطار اليونيسيف الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية"، المعروض في الوثيقة E/ICEF/2009/10، بوصفه الإطار الاستراتيجي لمشاركة اليونيسيف في الشراكات والعلاقات التعاونية الرامية إلى تحقيق النتائج لصالح الطفل؛
- ٤ - يشير إلى مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال وإلى مقرر المجلس التنفيذي ١/٢٠٠٧ كنقطة انطلاق لمناقشة الإطار الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية، ويخطط علماً بكون نهج الشراكة المتبع في مبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال، التي أعيدت تسميتها مبادرة الجهود المتحددة لمكافحة الجوع لدى الأطفال، يهدف إلى إقامة تحالفات قوية فيما بين الحكومات والوكالات الدولية والقطاع الخاص وسائر قطاعات المجتمع المدني؛
- ٥ - يقرر بأن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك الملكية الوطنية واستخدام الأموال المخصصة للتنمية بكفاءة وفعالية، تشكل أساس عملية تنفيذ إطار الشراكات والعلاقات التعاونية، بما في ذلك مع الحكومات؛
- ٦ - يسلم بالدور الهام الذي تضطلع به اللجان الوطنية لليونيسيف، بالتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء، من أجل جمع الأموال لدعم أنشطة اليونيسيف في البلدان المستفيدة من البرامج ومن أجل الدعوة في كل من البلدان المعنية إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنفيذًا تامًا؛
- ٧ - يؤكد أهمية وضع مبادئ توجيهية واضحة لمختلف طرائق المشاركة، وينوه باعتزام اليونيسيف استحداث الأدوات وتوفير التوجيه لتنمية وإدارة شراكاتها وعلاقاتها التعاونية؛
- ٨ - يشدد على أهمية أن تواصل آليات الرصد والتقييم عملها على نحو واف نظراً لأهميتها البالغة في اتباع نهج ذي طابع استراتيجي أعمق إزاء الشراكات، ولتوفير الحماية اللازمة لمهمة اليونيسيف وسمعتها، ويشجع الشركاء على الانخراط في هذه العمليات؛
- ٩ - يطلب إلى اليونيسيف أن تراعي الدروس المستخلصة من عملية التنفيذ بهدف التوصل إلى صيغة منقحة للإطار الاستراتيجي، المقرر تقديمها إلى المجلس التنفيذي في

عام ٢٠١٢، على أن يستفاد من هذه المناسبة لتوسيع محور تركيز الإطار الاستراتيجي ليشمل جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف.

الدورة السنوية

١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٠/٢٠٠٩

مشاريع وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي

يوافق على الميزانية الإرشادية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية التالية:

المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الوثيقة E/ICEF/2009/
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي				
بوتسوانا	٢٠١٤-٢٠١٠	٣٧٥٠.٠٠٠	١٥٠٠٠.٠٠٠	P/L.2
بوروندي	٢٠١٤-٢٠١٠	٤٩٣٢٥.٠٠٠	٥٠٠٠٠.٠٠٠	P/L.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
إكوادور	٢٠١٤-٢٠١٠	٣٧٥٠.٠٠٠	١٦٢٥٠.٠٠٠	Corr.1 و P/L.4
منطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة				
أرمينيا	٢٠١٥-٢٠١٠	٤٥٠٠.٠٠٠	٤٢٠٠.٠٠٠	P/L.5
أوزبكستان	٢٠١٥-٢٠١٠	١٩٧٣٤.٠٠٠	٢٢٥٠٠.٠٠٠	P/L.14
بلغاريا	٢٠١٢-٢٠١٠	٢٢٥٠.٠٠٠	٦٠٠٠.٠٠٠	P/L.7
البوسنة والهرسك	٢٠١٤-٢٠١٠	٣٧٥٠.٠٠٠	١٨١٤٦.٠٠٠	P/L.6
تركمانستان	٢٠١٥-٢٠١٠	٥٠٥٨.٠٠٠	٧١٦٠.٠٠٠	P/L.13
الجليل الأسود	٢٠١١-٢٠١٠	١٥٠٠.٠٠٠	١٥٠٠.٠٠٠	P/L.9
جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة	٢٠١٥-٢٠١٠	٤٥٠٠.٠٠٠	١٢٠٠٠.٠٠٠	P/L.12
رومانيا	٢٠١٢-٢٠١٠	٢٢٥٠.٠٠٠	٧٧٠٠.٠٠٠	P/L.10
طاجيكستان	٢٠١٥-٢٠١٠	١٢٠١٢.٠٠٠	١٦٠٠٠.٠٠٠	P/L.11
كازاخستان	٢٠١٥-٢٠١٠	٥٣٢٢.٠٠٠	٤٥٤٠.٠٠٠	P/L.8
جنوب آسيا				
أفغانستان	٢٠١٣-٢٠١٠	١٥٧٦٦٨.٠٠٠	٢٤٣٥٣٦.٠٠٠	P/L.15

المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الوثيقة E/ICEF/2009/
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج الممول من الموارد الأخرى	٢٠١٢-٢٠١٠		٩ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.16
لبنان	٢٠١٤-٢٠١٠	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.17

الدورة السنوية

١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١١/٢٠٠٩

مواءمة وإجراءات الموافقة على تمديد البرامج القطرية الجارية وتبسيطها

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بالتزام اليونيسيف المتواصل بتعزيز أهمية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفعاليته وكفاءته ومصداقيته وإمكانية مساءلته؛

٢ - يقرر اعتماد الإجراءات المعدل التالي للموافقة على تمديدات البرامج القطرية الجارية، وفقاً للمتفق عليه مع السلطات الوطنية، وذلك في الحالات التي لا تنطوي على أي تغييرات ملموسة تطراً على أهداف واستراتيجيات التعاون التي تم إقرارها:

(أ) للمديرة التنفيذية أن توافق على تمديد أي برنامج قطري جار لمدة سنة واحدة، على أن يبلغ المجلس التنفيذي بتلك الموافقة وبأسباب كل تمديد؛ وتعرض المديرة التنفيذية أي اقتراح آخر تال له مباشرة بتمديد البرنامج القطري لمدة سنة واحدة على المجلس التنفيذي للموافقة عليه بالاستناد إلى وثيقة اقتراح موجزة تتضمن أسباب الاقتراح؛

(ب) تعرض المديرة التنفيذية طلب تمديد أي برنامج قطري جار لمدة سنتين على المجلس التنفيذي للموافقة عليه بالاستناد إلى وثيقة اقتراح موجزة تتضمن أسباب الاقتراح.

الدورة السنوية

١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٢/٢٠٠٩

توصية بالموافقة على تخصيص موارد أخرى إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

إن المجلس التنفيذي

١ - يوافق على إجمالي الموارد الأخرى البالغ ٤١٦ ٨١٩ ٥٠٠ دولار للبرامج القطرية المعتمدة للبلدان الـ ٢٩ المدرجة أدناه في جدول الوثيقة E/ICEF/2009/P/L.18 للفترات المتبقية من هذه البرامج، رهنا بتوافر مساهمات الموارد الأخرى؛

الزيادات المقترحة للحدود القصوى للموارد الأخرى للبرامج القطرية المعتمدة لعام ٢٠٠٩ (بدولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/البلد	الوثائق E/ICEF/	مدة البرنامج	الحد الأقصى المعتمد للموارد الأخرى (ألف)	مخصصات الموارد الأخرى حتى الآن	الموارد الأخرى الإضافية المطلوب اعتمادها (باء)	الحد الأقصى الإجمالي للموارد الأخرى (ألف + باء)
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي						
أوغندا	2005/P/L.2	٢٠٠٦-٢٠٠٩	٥٠٠٠٠٠٠	٤٥١٧٥٣١٨	١٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
جنوب أفريقيا	2006/P/L.36	٢٠٠٧-٢٠١٠	٢٨٠٠٠٠٠	٣١٠٥٨٠١٢	٢٤٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠
	2005/P/L.30 and					
سوازيلند	2005/P/L.30/Corr.1	٢٠٠٦-٢٠١٠	٣٦٢٥٠٠٠	٢٠٥٣٤٢١١	١١٣٠٠٠٠	٤٧٥٥٠٠٠
الصومال	2007/P/L.39	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦٠٠٠٠٠٠	٤٤٨٨٣٥٥٤	٢٣٤٨٩٠٠٠	٨٣٤٨٩٠٠٠
مدغشقر	2007/P/L.37	٢٠٠٨-٢٠١١	٣٥٢٠٠٠٠	١٨٩٣٠١٢٣	٢٢٠٠٠٠٠	٥٧٢٠٠٠٠
موزامبيق	2006/P/L.4/Rev.1	٢٠٠٧-٢٠٠٩	٨٦٠٠٠٠٠	٨٩١٥٦٥٦٧	٣٥٠٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠
					٩٠٨٠٥٠٠	
غرب ووسط أفريقيا						
تشاد	2005/P.L.32	٢٠٠٦-٢٠١٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٨٨٢٧٥٥٦	١٨٦٠٠٠٠	٤٨٦٠٠٠٠
سيراليون	2007/P/L.9	٢٠٠٨-٢٠١٠	٣٦٠٠٠٠٠	٢٢١٨٣٠٢٣	٦٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠
غامبيا	2006/P/L.40	٢٠٠٧-٢٠١١	٨٤٠٠٠٠٠	٥٢٧٩٣٨٦	٢٧٠٠٠٠٠	١١١٠٠٠٠
غانا	2005/P.L.4	٢٠٠٦-٢٠١٠	٨٢٤٠٠٠٠	٧٠٩٩٩٠٤٦	٢٧٦٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠
غينيا	2006/P/L.9	٢٠٠٧-٢٠١١	٢٧٢٠٠٠٠	١٣٢١٠٨٤٧	١٣٥٠٠٠٠	٤٠٧٠٠٠٠
ليبيريا	2007/P/L.42	٢٠٠٨-٢٠١٢	٣٧٥٠٠٠٠	٢٢٧٥٢٤٩٣	٦٠٠٠٠٠٠	٩٧٥٠٠٠٠
						١٢٨٤٠٠٠٠٠

الحد الأقصى المعتمد للموارد الأخرى	الحد الأقصى المعتمد للموارد الأخرى	مخصصات الموارد الأخرى حتى الآن	الموارد الأخرى الإضافية المطلوب اعتمادها	الحد الأقصى الإجمالي للموارد الأخرى	المنطقة/البلد	الوثائق E/ICEF/	مدة البرنامج
(ألف)	(ألف)	(ألف)	(باء)	(ألف + باء)			
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي							
١٦٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	١٦٢٨٤٤٩٦	١٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠٠	الأرجنتين	2004/P/L.6	٢٠٠٩-٢٠٠٥
٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠	١٤٩٧١٤٠	١١٠٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠٠٠	بنما	2006/P/L.49	٢٠١١-٢٠٠٧
٦٥٢٠٠٠٠٠	٦٥٢٠٠٠٠٠	٤١٣٢٩٢١	٤٣٠٠٠٠٠	١٠٨٢٠٠٠٠	السلفادور	2006/P/L.46	٢٠١١-٢٠٠٧
٤٦١٩٥٠٠	٤٦١٩٥٠٠	٣١٥٨٧٨٢	٢٦٨٠٥٠٠	٧٣٠٠٠٠٠٠	غواتيمالا	2008/P/L.9	٢٠٠٩-٢٠٠٩
٩٠٨٠٥٠٠							
وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة							
١٦٥٠٠٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠٠٠	١٣٩٢٢٨٢٩	٥٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠٠	ألبانيا	2005/P/L.13	٢٠١٠-٢٠٠٦
١٥٠٦٠٠٠٠٠	١٥٠٦٠٠٠٠٠	١٤٧٩١٢٣٨	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٧٥٦٠٠٠٠٠	أوزبكستان	2004/P/L.20/Rev.1	٢٠٠٩-٢٠٠٥
٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٠١٣٢٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠٠	بلغاريا	2005/P/L.15	٢٠٠٩-٢٠٠٦
٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٧٤١٢٣٢	٧٠٠٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠٠٠	البوسنة والهرسك	2008/P/L.25	٢٠٠٩-٢٠٠٩
١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٧٤٤٠٠٤	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	جورجيا	2005/P/L.16	٢٠١٠-٢٠٠٦
٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٨٦٦٥٦٩	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	قيرغيزستان	2004/P/L.14	٢٠١٠-٢٠٠٥
٢٥٠٠٠٠٠٠٠							
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ							
١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٦٤٩١٩١٨	٣٤٨٠٠٠٠٠٠	١٨٤٨٠٠٠٠٠٠	إندونيسيا	2005/P/L.35	٢٠١٠-٢٠٠٦
٣٠٣٤٠٠٠٠٠	٣٠٣٤٠٠٠٠٠	٢٧٨٣٨٩٣٢	١٨٥٠٠٠٠٠٠	٤٨٨٤٠٠٠٠٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2006/P/L.57	٢٠١١-٢٠٠٧
٧٣٩١٠٠٠٠٠	٧٣٩١٠٠٠٠٠	٦٨٥٣٨٩٦٤	٧٤٥٠٠٠٠٠٠	٨١٣٦٠٠٠٠٠	كمبوديا	2005/P/L.7	٢٠١٠-٢٠٠٦
٦٠٧٥٠٠٠٠٠							
جنوب آسيا							
٢١٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٩٧٦٦٨٨٤	٥٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠٠٠٠٠	بنغلاديش	2005/P/L.12/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦
٥٥٠٠٠٠٠٠٠							
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا							
٢٤٥٠٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠٠	١٨٥٠٤٤٤	١٥٥٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	الجمهورية العربية السورية	2006/P/L.24	٢٠١١-٢٠٠٧
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٨٧٤١٥٨	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	لبنان	2008/P/L.27	٢٠٠٩-٢٠٠٩
٢٨٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٨٢٥٠٠٠٠٠٠	١٢٨٤١٨٢٤	٩٧٥٠٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠	اليمن	2006/P/L.10	٢٠١١-٢٠٠٧
١٢٨٠٠٠٠٠٠							
٤١٦٨١٩٥٠٠					إجمالي الزيادة		

٢ - يقرر تفويض المديرية التنفيذية سلطة زيادة الحدود القصوى للموارد الأخرى الخاصة بالبرامج القطرية المعتمدة في المستقبل ويطلب إلى المديرية التنفيذية إحاطة المجلس التنفيذي علماً بذلك سنوياً.

الدورة السنوية

١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

١٣/٢٠٠٩

برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي

يعتمد برنامج العمل المقترح لدوراته في عام ٢٠١٠، باعتباره إطاراً مرناً، رهناً بإدخال تنقيحات عليه خلال العام حسب الاقتضاء.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

١٤/٢٠٠٩

مشاريع وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي

يوافق على الميزانية الإرشادية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية التالية:

المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الوثيقة
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	٢٠١٤-٢٠١٠	١٠٦ ٤٤٠ ٠٠٠	١٣٤ ٨٩٠ ٢٩٥	P/L.27
أوغندا				
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠١٤-٢٠١٠	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٣٦ ٢٥٠ ٠٠٠	P/L.28
الأرجنتين				
غواتيمالا	٢٠١٤-٢٠١٠	٤ ٢٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.29

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

١٥/٢٠٠٩

تمديد البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي

- ١ - يحيط علماً بتمديد البرامج القطرية وبرامج المناطق التي وافقت عليها المديرية التنفيذية لمدة سنة واحدة، وذلك على النحو المبين في الجدول ١، لكل من أذربيجان، وأوروغواي، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وشيلي، وصرىا، والصومال، والأطفال والنساء الفلسطينيين؛
- ٢ - يوافق على التمديد لكل من الفلبين وموزامبيق لمدة سنتين، على النحو المبين في الجدول ٢.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

١٦/٢٠٠٩

الدعوة ووضع البرامج والبرامج المشتركة بين الأقطار

تقديرات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي

يقرر:

- (أ) الموافقة على الموارد العادية للميزانية البرنامجية البالغة ٤٥٠ ٠٠٠ ٣١ دولار للدعوة ووضع البرامج لمكاتب المقر والمكاتب الإقليمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ حسب التفاصيل التالية:

(ب) آلاف دولارات الولايات المتحدة)

المقر

٤ ٤٠٠

البرامج

٣ ٦٥٠

السياسات والممارسات

١ ٠٥٠

مكتب برامج الطوارئ

٧ ٢٠٠

الاتصالات

٢ ٢٠٠	تقييم المكتب
١٠٠	التحالفات العامة وتعبئة الموارد (نيويورك، بروكسل، طوكيو)
٦٠٠	جمع الأموال من القطاع الخاص والشراكات (جنيف ونيويورك)
٦٠٠	المكتب التنفيذي
١ ٨٠٠	مكتب البحوث
١ ٠٠٠	الإمدادات
٢٢ ٦٠٠	المجموع الفرعي
	المكاتب الإقليمية
١ ٥٠٠	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
١ ٥٠٠	غرب ووسط أفريقيا
٩٥٠	الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي
١ ٥٠٠	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٩٥٠	جنوب آسيا
٩٥٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١ ٥٠٠	وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة
٨ ٨٥٠	المجموع الفرعي
٣١ ٤٥٠	المجموع

(ب) الموافقة على حد أقصى من الموارد الأخرى للميزانية البرنامجية يبلغ ٤٩٦ ٢٢٥ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، رهنا بتوفر التبرعات المحددة الغرض، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٦٤ ٤٠٠	المقر
١٧١ ٨٢٥	المكاتب الإقليمية
١٦٠ ٠٠٠	البرامج المشتركة بين الأقطار
٤٩٦ ٢٢٥	المجموع

(ج) يمكن، عند اللزوم، تلقي موارد أخرى تزيد على المبالغ المبينة فيما يخص مجالات برنامجية ومناطق محددة، على ألا يتعدى مجموعها الحد المقرر.

الدورة العادية الثانية
١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

١٧/٢٠٠٩

توصية بالموافقة على تخصيص موارد عادية إضافية للبرامج القطرية المعتمدة

إن المجلس التنفيذي

١ - يشير إلى أن مستويات تخطيط الموارد العادية للبرامج القطرية تُحدد على أساس التقديرات المالية المقررة التي يوافق عليها المجلس التنفيذي سنوياً، مع مراعاة آخر التوقعات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، وباستخدام النظام المعدل لتخصيص الموارد العادية للبرامج الذي وافق عليه المجلس التنفيذي (مقرر المجلس التنفيذي ١٨/١٩٩٧ و ١٥/٢٠٠٨)؛

٢ - يشير إلى أن مستويات تخطيط الموارد العادية منشورة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لليونيسيف؛

٣ - يوافق على أن تخصص لعام ٢٠١٠ موارد عادية يبلغ مجموعها ٤٨٥ ٣٠٣ ١٨٦ دولاراً لتمويل البرامج القطرية المعتمدة للبلدان الـ ٢٩ (المبينة في الجدول الوارد في الوثيقة E/ICEF/2009/P/L.30)، التي تتجاوز مستويات التخطيط لمواردها العادية، على أساس النظام المعدل لتخصيص الموارد والمستويات الكلية المقدّرة للموارد العادية المتاحة للبرامج، المستويات التي كان المجلس التنفيذي قد وافق عليها أصلاً.

الجدول

الموارد العادية الإضافية لعام ٢٠١٠*

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرنامج المقررة	لعام ٢٠١٠ (ألف)	لعام ٢٠١٠ (بأ)	رصيد الموارد مستوى التخطيط العادية لعام الإضافية المطلوب اعتمادها	الموارد العادية
غرب ووسط أفريقيا						
بور كينا فاسو	2005/P/L.3/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١٥ ١٤٩ ٠٠٠	-	١٥ ١٤٩ ٠٠٠	١٥ ١٤٩ ٠٠٠
تشاد	2005/P/L.32/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١١ ٣١٧ ٠٠٠	-	١١ ٣١٧ ٠٠٠	١١ ٣١٧ ٠٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	2006/P/L.39	٢٠١١-٢٠٠٧	٣ ٨٦٣ ٠٠٠	١ ٤٠٢ ٠٠٠	٢ ٤٦١ ٠٠٠	٢ ٤٦١ ٠٠٠

* مستويات التخطيط لعام ٢٠١٠ (العمود ألف) هي أرقام إرشادية تستند إلى "مستويات التخطيط البرنامجي للموارد العادية لعام ٢٠٠٩".

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرنامج المقررة	مستوى التخطيط لعام ٢٠١٠	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠١٠	الموارد العادية الإضافية المطلوب اعتمادها
			(ألف)	(باء)	(ألف - بء)
الرأس الأخضر	2005/P/L.31/Add.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٧٥٠.٠٠٠	٦٩٢ ٦٧٣	٥٧ ٣٢٧
السنغال	2006/P/L.41	٢٠١١-٢٠٠٧	٥ ٣٤٦.٠٠٠	١ ٦٤٠.٠٠٠	٣ ٧٠٦.٠٠٠
سيراليون	2007/P/L.9	٢٠١٠-٢٠٠٨	٨ ٦٤٣.٠٠٠	٣٠٨٠.٠٠٠	٥ ٥٦٣.٠٠٠
غانا	2005/P/L.4/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٨ ٦١١.٠٠٠	-	٨ ٦١١.٠٠٠
غينيا	2006/P/L.9/Rev.1	٢٠١١-٢٠٠٧	٧ ٢٢٨.٠٠٠	-	٧ ٢٢٨.٠٠٠
موريتانيا	2008/P/L.22	٢٠١٠-٢٠٠٩	١ ٨٠٤.٠٠٠	١ ٤٤٣ ٢٠٠	٣٦٠ ٨٠٠
٥٤ ٤٥٣ ١٢٧					
المجموع الفرعي للمنطقة					
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي					
إثيوبيا	2006/P/L.2	٢٠١١-٢٠٠٧	٤٠ ٠٥٣.٠٠٠	١ ١٠٢ ٠٧٥	٣٨ ٩٥٠ ٩٢٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	2006/P/L.37/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٧	٢٠ ٧٤٨.٠٠٠	-	٢٠ ٧٤٨.٠٠٠
زيمبابوي	2006/P/L.6/Rev.1	٢٠١١-٢٠٠٧	٤ ٦٨١.٠٠٠	٤٠٦ ٦٣٦	٤ ٢٧٤ ٣٦٤
زامبيا	2006/P/L.38/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٧	٨ ٥٥٩.٠٠٠	-	٨ ٥٥٩.٠٠٠
سوازيلند	2005/P/L.30/Corr.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٧٥١.٠٠٠	٦٧٦.٠٠٠	٧٥.٠٠٠
ناميبيا	2005/P/L.1/Corr.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٧٥٠.٠٠٠	٥١٤ ٧٥٩	٢٣٥ ٢٤١
٧٢ ٨٤٢ ٥٣٠					
المجموع الفرعي للمنطقة					
شرق آسيا والمحيط الهادئ					
إندونيسيا	2005/P/L.35	٢٠١٠-٢٠٠٦	٥ ٥٣٩.٠٠٠	٤ ٩٤٢.٠٠٠	٥٩٧.٠٠٠
كمبوديا	2005/P/L. 7	٢٠١٠-٢٠٠٦	٦ ٥٠٦.٠٠٠	-	٦ ٥٠٦.٠٠٠
ماليزيا	2007/P/L.16	٢٠١٠-٢٠٠٨	٧٥٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
ميانمار	2005/P/L.9/Rev.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	١٦ ٧١٧.٠٠٠	٨ ٥٣٨	١٦ ٧٠٨ ٤٦٢
٢٤ ٣١١ ٤٦٢					
المجموع الفرعي للمنطقة					
منطقة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة					
ألبانيا	2005/P/L.13	٢٠١٠-٢٠٠٦	٧٥٠.٠٠٠	٥٩٦ ٠٣٤	١٥٣ ٩٦٦
بيلاروس	2005/P/L.14/Corr.1	٢٠١٠-٢٠٠٦	٧٥٠.٠٠٠	٥٣١.٠٠٠	٢١٩.٠٠٠
جورجيا	2005/P/L.16	٢٠١٠-٢٠٠٦	٧٥٠.٠٠٠	٤٨٠.٠٠٠	٢٧٠.٠٠٠
قيرغيزستان	2004/P/L.14	٢٠١٠-٢٠٠٥	٩٢٠.٠٠٠	٤٦٩.٠٠٠	٤٥١.٠٠٠
١ ٠٩٣ ٩٦٦					
المجموع الفرعي للمنطقة					

المنطقة/البلد	الوثيقة E/ICEF/	مدة البرنامج المقررة	مستوى التخطيط لعام ٢٠١٠	رصيد الموارد العادية لعام ٢٠١٠	الموارد العادية الإضافية المطلوب اعتمادها
(ألف - بء)	(ألف)	(بء)	(ألف)	(بء)	(ألف - بء)
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي					
بنما	2006/P/L.49	٢٠١١-٢٠٠٧	٧٥٠.٠٠٠	٤٥٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
غيانا	2005/P/L.34	٢٠١٠-٢٠٠٦	٧٥٠.٠٠٠	٥٥٢.٠٠٠	١٩٨.٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					
					٤٩٨.٠٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
اليمن	2006/P/L.26	٢٠١١-٢٠٠٧	٧١٥٣.٠٠٠	٣٠١٩.٠٠٠	٤١٣٤.٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					
					٤١٣٤.٠٠٠
جنوب آسيا					
باكستان	2008/P/L.11	٢٠١٠-٢٠٠٩	١٧٥٢٩.٠٠٠	١١١٥٤.٠٠٠	٦٣٧٥.٠٠٠
بنغلاديش	2005/P/L.12	٢٠١٠-٢٠٠٦	٢٢٤٨٢.٠٠٠	٧٤٦٠٠	٢٢٤٠٧٤٠٠
نيبال	2007/P/L.52	٢٠١٠-٢٠٠٨	٦٨٣٢.٠٠٠	٦٦٤٤.٠٠٠	١٨٨.٠٠٠
المجموع الفرعي للمنطقة					
					٢٨٩٧٠.٤٠٠
المجموع					
					١٨٦٣٠٣٤٨٥

الدورة العادية الثانية
١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

١٨/٢٠٠٩

التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي

١ - يشير إلى أن الهدف من وظيفة التقييم هو تقييم فعالية وكفاءة برامج اليونيسيف ونتائجها (الفقرة ١ من المقرر ٢٢/٢٠٠٨) وبالتالي، مستوى تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

٢ - يحيط علماً بالتقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في اليونيسيف (E/ICEF/2009/19)؛

٣ - يؤكد ضرورة مسك البلدان المستفيدة في البرامج لزام الأمور واضطلاعها بالريادة بقدر أكبر في تقييم جميع أشكال المساعدة، ويُبرز أهمية زيادة مشاركة النظراء

الوطنيين وتعزيز القدرات الوطنية في تقييم البرامج القطرية لليونيسيف ومتابعتها، ويشجع اليونيسيف على استخدام نظم التقييم الوطنية، حيثما وجدت، لمواصلة دمج آليات بناء القدرات في وضع البرامج وتنفيذها، وكفالة استجابة التقييمات للمطالب الوطنية؛

٤ - يدعو اليونيسيف إلى مواصلة تقييم العمليات على الصعيد القطري بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، ومساعدة الحكومات على تعزيز قدرات التقييم الوطنية لديها؛

٥ - يدعو اليونيسيف إلى تحديد العلاقة بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية بصورة أفضل؛

٦ - يطلب إلى اليونيسيف الحفاظ على جودة وظيفة التقييم والتقييمات التي تُجرى في اليونيسيف وحيادها واستقلاليتها؛

٧ - يطلب إلى اليونيسيف مواصلة استعراض تمويل وظيفة التقييم وتخصيص موارد كافية لتقييم المشاريع والبرامج وللتقييمات المواضيعية؛

٨ - يحث اليونيسيف على اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل بدء تنفيذ مبادئ توجيهية وإجراء تدريبات واستخدام أدوات بغية تحسين استجابة الإدارة، التي لاحظ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أنها تشكل نقطة ضعف؛

٩ - يطلب إلى اليونيسيف أن تبلغ المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠، في سباق تقريرها السنوي عن وظيفة التقييم، بالتدابير المتخذة لمعالجة هذه الاستنتاجات، فضلاً عن الخطوات الإضافية الرامية إلى زيادة تعزيز وظيفة التقييم؛

١٠ - يلاحظ أن مسألة تحديد الأولوية بالنسبة لأنشطة التقييم والبحث على الصعيد الميداني تظل تشكل نقطة ضعف في اليونيسيف، ويشير في هذا الصدد إلى المقرر ٢٢/٢٠٠٨، ويطلب إلى اليونيسيف أن تبلغ المجلس التنفيذي بالخطوات العملية المتخذة لمعالجة هذه المسألة، في إطار تقريرها السنوي عن وظيفة التقييم المقرر تقديمه إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠؛

١١ - يلاحظ مع القلق أوجه الضعف في اضطلاع اليونيسيف بالولاية المنوطة بها بموجب سياسة التقييم لكفالة رد الإدارة على جميع التقييمات، ويطلب إلى اليونيسيف، في هذا الصدد، أن تتخذ خطوات عملية لمعالجة هذه المسألة وأن توافي المجلس التنفيذي بمعلومات عن ذلك في تقريرها السنوي عن وظيفة التقييم، المقرر تقديمه إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠؛

١٢ - يطلب إلى اليونيسيف أن تُدرج في تقريرها السنوي عن وظيفة التقييم، للعلم، ابتداء من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠، وصفا للتقييمات الرئيسية المؤسسية والمواضيعية المخطط لإجرائها في العام التالي؛

١٣ - يحث اليونيسيف على أن تُدرج في تقريرها السنوي عن وظيفة التقييم، ابتداء من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠، معلومات عن عدد ردود الإدارة مقارنة بالتقييمات المنفذة، فضلا عن عدد التقييمات المصنفة حسب نوع التقييم، والمنطقة/البلد، والموضوع، ومصدر التمويل.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

١٩/٢٠٠٩

التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علما بالتقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات المقدم إليه في عام ٢٠٠٨ (E/ICEF/2009/AB/L.6)، ويرد إدارة اليونيسيف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠٠٨ (E/ICEF/2009/AB/L.7)؛

٢ - يرحب بتراجع عدد الملاحظات المتعلقة بالمخاطر في المكاتب القطرية بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨، وتناقص النسبة المئوية للمكاتب القطرية التي حصلت على تقدير غير مرض فيما يتعلق بالتحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين والمساعدة بالإمدادات في عام ٢٠٠٨، لسبب يرجع جزئيا إلى تعزيز إدارة المخاطر عموماً في اليونيسيف؛

٣ - يلاحظ مع القلق أن ٣٣ في المائة من التوصيات المنفذة سابقا لم يتواصل تطبيقها، مما يعرض المنظمة لأخطار كبيرة، لا سيما في مجال إدارة البرامج أو التحويلات النقدية أو المساعدة بالإمدادات؛

٤ - يطلب إلى إدارة اليونيسيف أن تعالج بصورة عاجلة مسألة متابعة وتنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وبخاصة في المناطق المعرضة للخطر الشديد، آخذة في اعتبارها، حسب الاقتضاء، تحليل الأسباب الجذرية الوارد في التقرير؛

٥ - يدعو إدارة اليونيسيف إلى التصدي لأوجه الضعف الهيكلية داخل المنظمة، لا سيما في مجالات الضوابط المالية، وإدارة البرامج، والتحويلات النقدية، والمشتريات وإدارة الأصول، حيث يرتفع معدل التقديرات غير المرضية؛

٦ - يطلب إلى إدارة اليونيسيف أن تقدم في عام ٢٠١٠، بالاقتران مع التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات، إلى المجلس التنفيذي تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات التحسين الهادفة إلى تعزيز إدارة المخاطر والضوابط المتعلقة بالإدارة والمساءلة والرقابة والتوجيه والدعم والأداء، استجابة للنتائج التي توصلت إليها مراجعة عمليات المقار والمراجعة المواضيعية ومراجعة النظم التي أنجزت في عام ٢٠٠٨؛

٧ - يدعو اليونيسيف إلى تقديم رد إدارتها على التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات كوثيقة رسمية كي ينظر فيها المجلس التنفيذي.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢٠/٢٠٠٩

ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالوظائف والنتائج الإدارية والمؤشرات والاحتياجات من الموارد المدرجة في التقرير المتعلق بميزانية الدعم لفترة السنتين بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.4، بما في ذلك نتائج استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (E/ICEF/2008/19)؛

٢ - يحيط علماً بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.8؛

٣ - يطلب إلى اليونيسيف أن تواصل تحسين مؤشرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، لجعلها أكثر تحديدا وقابلية للقياس، وأن تقوم، في ذلك الصدد، بتنقيح وتحسين المؤشرات ذات الصلة بحلول الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠، عن طريق تقديم استكمال لمصفوفة النتائج، للعلم؛

٤ - يوافق على رصد موارد إجمالية قدرها ٩٧٥ مليون دولار تمثل مجموع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويشير إلى أن تقديرات الدخل البالغة

٢٤٦,٦ مليون دولار ستستخدم لمعادلة الاعتمادات الإجمالية، مما يسفر عن اعتمادات "صافية" تقدر بمبلغ ٧٢٨,٤ مليون دولار؛

٥ - يقرر استخدام المبلغ المعتمد من أجل تحقيق النتائج المحددة في الوظائف وفقاً لما ورد في الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.4؛

٦ - يوافق على اعتماد مبلغ قدره ٣١,٢ مليون دولار من الموارد العادية من أجل تغطية التكاليف الأمنية المتقاسمة مركزياً التي حددتها الأمم المتحدة وتكاليف استمرارية الأعمال؛ ويوافق على تمديد الفترة الزمنية المتاحة لإنفاق الأموال المخصصة للتدابير الأمنية الإضافية التي حددتها الأمم المتحدة لموظفي اليونيسيف ومبانيها (مقرر المجلس التنفيذي ٢١/٢٠٠٨) من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٧ - يطلب إلى المديرية التنفيذية مواصلة تحسين طريقة وضع الميزانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لكي تقدم كل منظمة ميزانية وحيدة متكاملة تشمل جميع الفئات الداخلة في ميزانية اليونيسيف، لإكمال الخطة الاستراتيجية المقبلة، ويطلب، في ذلك الصدد، أن تُقدم إليه، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١، مذكرة إحاطة أولية مشتركة عن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز، وتقرير مشترك في دورته السنوية لعام ٢٠١٢؛

٨ - يطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل زيادة مواءمة ميزانية دعم اليونيسيف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وأن تقدم إليه، في دورته العادية الثانية، تقريراً مشتركاً عن:

(أ) زيادة التركيز على النتائج وتعزيز الروابط بينها وبين النتائج الإدارية الواردة في الخطة الاستراتيجية؛

(ب) زيادة مواءمة منهجيات الميزانية، بما في ذلك توزيع التكاليف على ميزانيات البرامج والدعم، وتحديد منهجية مشتركة لمعاملة بنود النفقات المتماثلة فيما بين الميزانيات وأطر التمويل وداخلها، مع مراعاة الفروق بين نماذج تسيير العمل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرية التنفيذية تحسين ميزانية دعم اليونيسيف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، باعتبار ذلك خطوة نحو وضع ميزانية وحيدة متكاملة لليونيسيف، وذلك عن طريق:

(أ) تحسين الروابط بين الموارد والنتائج؛

(ب) تقديم شروح موجزة لأي تغييرات مقترحة في الميزانية وإن كانت تعزى إلى تغييرات في حجم النفقات أو قيمتها الإسمية أو؛

(ج) تقديم معلومات عن استرداد التكاليف عن طريق بيان كيفية حساب ما يُتوقع استرداده من تكاليف من الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك معلومات مستكملة عن التكاليف غير المباشرة المتغيرة التي تتكبدها اليونيسيف، من أجل إتاحة إجراء تحليل مناسب لمعدل استرداد التكاليف؛

١٠ - يشدد على الحاجة إلى تقديم معلومات عن الأداء المالي الفعلي في إطار التقارير عن الاستعراض المالي السنوي، وذلك بصيغة مماثلة لخطة الموارد المدرجة في ميزانية الدعم لفترة السنتين؛

١١ - يؤكد ضرورة التشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي عند إدخال تحسينات على ميزانية دعم اليونيسيف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وعلى الميزانية الوحيدة المتكاملة لكل منظمة ابتداء من عام ٢٠١٤، ويطلب إلى اليونيسيف في ذلك الصدد أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٠، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مذكرة، للعلم، تتضمن "خريطة طريق" من أجل تحقيق الأهداف المحددة في هذا المقرر.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٢١/٢٠٠٩

الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: التقديرات المالية المقررة للفترة
٢٠١٢-٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً بالتقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٩ بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ICEF/2009/AB/L.5 بوصفها إطاراً مرناً لدعم برامج اليونيسيف؛

٢ - يوافق على إطار التقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٩ ويوافق على إعداد بيانات النفقات البراجمية التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي بمبلغ أقصاه ٧٩٨ مليون دولار من الموارد العادية في عام ٢٠١٠، وذلك رهناً بتوافر الموارد وباستمرار صحة هذه التقديرات المالية المقررة؛

٣ - يوافق على تعليق التحويل السنوي البالغ ٣٠ مليون دولار إلى احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لعام ٢٠٠٩ ويؤكد الحاجة إلى السعي لمواصلة الوفاء بمستويات نفقات البرامج التي يوافق عليها المجلس التنفيذي، ويطلب إلى اليونيسيف مواصلة إجراء التحويلات السنوية إلى احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ووفقاً للمقرر ٢٠٠٨/٢٠، ابتداءً بالحسابات المالية لعام ٢٠٠٩، إذا سمحت بذلك الأرصدة غير المنفقة من الموارد العادية في نهاية السنة.

الدورة العادية الثانية

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩